



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

## التنظيم القانوني للتسليم المراقب

إعداد

خديجة عبد الناصر محمد خاروف

إشراف

د. محمد أبو الرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الجنائي، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين

2025

## التنظيم القانوني للتسليم المراقب

إعداد

خديجة عبد الناصر محمد خاروف

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/08/19م، وأجيزت:

  
التوقيع

د. محمد أبو الرب  
المشرف الرئيسي

  
التوقيع

د. أشرف أبو الرب  
الممتحن الخارجي

  
التوقيع

د. أنور جانم  
الممتحن الداخلي

## الإهداء

إلى روح سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلم، سيد الخلق، ونبى الحق، محرر عقولنا من الجهل ونفوسنا من

الرق

إلى من كلله الله بالهبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

"أبي العزيز"

إلى الشمس التي أنارت دربي وغمرتني بحنانها ... إلى رمز المحبة والعطاء إلى بلسم جراحي وسر

نجاحي "أمي الغالية"

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي ... أخواتي الأعزاء

إلى أشقاء روحي ورفيقات دربي ... صديقاتي العزيزات

إلى جامعتي الغراء ... جامعة النجاح الوطنية ... بمعلميها ومشرفيها الأفاضل

وأخص بالذكر الدكتور محمد أبو الرب

إلى من سكنت روحنا، فلسطين الحبيبة ..... أرض الإسراء والمعراج

إلى من ولدوا وفي أيديهم حجارة التحرير إلى هؤلاء جميعاً ... أهدي رسالتي المتواضعة إليكم جميعاً أهدي

هذا العمل المتواضع، أرجو من الله التوفيق والسداد.

الباحثة: خديجة عبد الناصر خاروف

## الشكر والتقدير

في بداية هذا العمل، أود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري لكل من ساهم في إتمام هذه الرسالة، و أخص بالشكر والتقدير الدكتور محمد أبو الرب، الذي قدم لي توجيهات قيمة ودعمًا مستمرًا خلال فترة اعدادها، لقد كان لخبرته الواسعة وملاحظاته الدقيقة دور كبير في تطوير هذا العمل، ولا يمكنني أن أوفيه حقه من الشكر والامتنان.

كما أتوجه بالشكر إلى عائلتي وأصدقائي الذين قدموا لي الدعم المعنوي والصبر خلال هذه المرحلة المهمة من حياتي.

فجزاهم الله عني خيراً

والله ولي التوفيق...

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

### التنظيم القانوني للتسليم المراقب

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

خديجة عبد الناصر محمد خاروف

اسم الطالبة:



التوقيع:

2025/08/19

التاريخ:

## فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
ط	الملخص
1	المقدمة
3	أهمية الدراسة
4	إشكالية الدراسة
5	أسئلة الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	محددات الدراسة
8	منهج الدراسة
8	حدود الدراسة
9	الدراسات السابقة
11	التعقيب على الدراسات السابقة
12	خطة الدراسة
15	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتسليم المراقب
15	المبحث الأول: مفهوم التسليم المراقب وأهميته
16	المطلب الأول: تعريف التسليم المراقب وأهدافه
17	الفرع الأول: التعريف القانوني للتسليم المراقب
20	الفرع الثاني: مفهوم التسليم المراقب اصطلاحاً
23	الفرع الثالث: خصائص التسليم المراقب
24	الفرع الرابع: أنواع التسليم المراقب
27	المطلب الثاني: أهمية التسليم المراقب في مكافحة الجريمة
29	الفرع الأول: دور التسليم المراقب في الحد من الجرائم المنظمة
30	الفرع الثاني: التسليم المراقب كأداة لتحقيق العدالة الجنائية
31	المبحث الثاني: التسليم المراقب في إطار التعاون الدولي والقانون المحلي
31	المطلب الأول: التسليم المراقب ضمن الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات العربية

32	الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنظمة للتسليم المراقب
40	الفرع الثاني: الإطار القانوني الفلسطيني والتسليم المراقب
50	المطلب الثاني: الإطار القانوني الإجرائي الناظم للتسليم المراقب
50	الفرع الأول: آليات التسليم المراقب في التشريعات العربية
55	الفصل الثاني: إجراءات التسليم المراقب وأثاره
55	المبحث الأول: إجراءات تفعيل التسليم المراقب
56	المطلب الأول: أنواع وشروط وإجراءات تنفيذ التسليم المراقب
56	الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها لبدء عملية التسليم المراقب
60	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تنفيذ التسليم المراقب
61	الفرع الأول: العقوبات القانونية والقضائية في التطبيق
65	الفرع الثاني: التحديات الفنية والتقنية في عمليات التسليم المراقب
68	المبحث الثاني: الآثار القانونية للتسليم المراقب على الأطراف المتعاونة
69	المطلب الأول: الآثار القانونية على الدول المشاركة
69	الفرع الأول: حقوق والتزامات الدول في عمليات التسليم المراقب
71	الفرع الثاني: الأثر على التعاون القضائي بين الدول
73	المطلب الثاني: حقوق الأفراد وضمانات العدالة
74	الفرع الأول: حقوق الأفراد المتهمين في إطار التسليم المراقب
79	الفرع الثاني: الضمانات القانونية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق
82	خاتمة
83	النتائج
84	التوصيات
85	المراجع العلمية
93	الملاحق
b	Abstract

## فهرس الملاحق

ملحق (أ): مقارنة بين التشريعات المتعلقة بالتسليم المراقب ..... 93

## التنظيم القانوني للتسليم المراقب

إعداد

خديجة عبد الناصر محمد خاروف

إشراف

د. محمد أبو الرب

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد التسليم المراقب كأداة قانونية وعملية في مكافحة الجريمة المنظمة، مع التركيز على الإطار القانوني الدولي والمحلي وإمكانات تطبيقه في فلسطين. شملت أهداف الدراسة توضيح مفهوم التسليم المراقب، واستعراض الأسس القانونية التي يقوم عليها في التشريعات الوطنية والدولية، واستكشاف خصائصه وميزاته التي تجعله وسيلة فعالة لتتبع الشبكات الإجرامية والكشف عن الجرائم. كما تناولت الدراسة آليات تطبيقه والأنواع المختلفة للتسليم المراقب، مع تقييم مدى ملاءمة التشريعات العربية لمواكبة المعايير الدولية وضمان فعالية التطبيق، إضافة إلى دراسة إمكانية تطبيقه في فلسطين في ظل القيود الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي.

اتبعت الباحثة المنهج التحليلي، حيث ركز المنهج الوصفي على تحليل النصوص القانونية المحلية والدولية المتعلقة بالتسليم المراقب، فيما ساهم المنهج التحليلي المقارن في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التشريعات، وتقييم فاعلية الأسلوب في مكافحة الجريمة المنظمة. كما تم مراجعة الدراسات السابقة لتعزيز الإطار البحثي وتقديم رؤية شاملة حول الأسلوب وآليات تطبيقه.

خلصت الدراسة إلى أن التسليم المراقب يعد أداة قوية لمكافحة الجرائم المنظمة والفساد، إلا أن تطبيقه يتطلب تخطيطاً دقيقاً، وتعاوناً بين الجهات الأمنية والقضائية، واستثماراً في التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية. في السياق الفلسطيني، تواجه العمليات تحديات كبيرة بسبب الاحتلال، بما في ذلك القيود على الحركة والمخاطر الأمنية، ما يتطلب تطوير إطار قانوني متخصص

وبروتوكولات واضحة لضمان التنفيذ القانوني والأخلاقي، مع تعزيز التعاون المحلي والدولي وتوفير التدريب المستمر للكوادر لضمان فعالية وسلامة العمليات.

**الكلمات المفتاحية:** التسليم المراقب، الجريمة المنظمة، الإطار القانوني، القانون الفلسطيني

## المقدمة

الجريمة ظاهرة من أقدم الظواهر التي عرفتھا المجتمعات البشرية، غير أنّھا لم تبقَ على صورتھا التقليدية، بل شهدت تطوراً ملحوظاً في أنماطها ودوافعها وأساليب ارتكابها تبعاً لاختلاف الزمان والمكان والظروف المحيطة. وقد أسهمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محلياً ودولياً، في إعادة تشكيل الظاهرة الإجرامية وإكسابها أبعاداً أكثر تعقيداً، الأمر الذي أفضى إلى بروز ما يُعرف بـ الجريمة المنظمة التي تمارسها عصابات وشبكات إجرامية متشابكة وعابرة للحدود.

ومع تسارع وتيرة العولمة وما رافقها من سهولة تنقل الأشخاص والأموال والسلع بين الدول، تعاظم خطر الجريمة المنظمة وأصبح يهدد أمن المجتمعات سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وقد تطورت هذه الجريمة بشكل ملحوظ في القرن العشرين مع ظهور شبكات إجرامية متخصصة عملت على ابتكار أساليب متقدمة لتهريب المخدرات والأموال والأسلحة وغيرها، مستخدمةً أحدث وسائل التمويه والتقنيات الحديثة لتجاوز الرقابة وتسهيل أنشطتها غير المشروعة، لا سيما عبر الحدود الوطنية.

إن الطبيعة العابرة للحدود للجريمة المنظمة جعلت مكافحتها مسؤولية جماعية تتطلب توحيد الجهود بين الدول والمنظمات الدولية، واستحداث آليات فعالة تتجاوز ما هو متعارف عليه في الأنظمة الجنائية التقليدية، أي الإجراءات المعتادة التي تقتصر في الغالب على ضبط الجريمة بعد وقوعها أو ملاحقة مرتكبيها بصورة مباشرة وفورية. ففي النظم التقليدية تعتمد السلطات على التلبس بالجريمة أو جمع الأدلة بالطرق المعتادة، مثل التفتيش والمراقبة والتحقيق الميداني، وهي وسائل قد تكون كافية في مواجهة الجرائم الفردية أو البسيطة. إلا أنّ هذه الآليات التقليدية غالباً ما تُثبت محدوديتها عند التعامل مع الجريمة المنظمة ذات الطبيعة العابرة للحدود، حيث يتطلب الأمر وسائل أكثر تطوراً تتيح تتبّع الشبكات المعقدة، والكشف عن البنية التنظيمية للجماعات الإجرامية، وجمع الأدلة بطريقة تضمن فعاليتها أمام القضاء. ومن هنا جاءت الحاجة إلى استحداث

آليات خاصة مثل التسليم المراقب، الذي يُعتبر نقلة نوعية في أدوات التحقيق الجنائي، لكونه يوفر إمكانيات أوسع للوصول إلى الرؤوس المدبرة والشبكات الكاملة بدلاً من الاقتصار على ضبط المنفذين المباشرين.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة التنظيم القانوني للتسليم المراقب، باعتباره مدخلاً لفهم كيفية توظيف هذه الأداة في مكافحة الجريمة المنظمة، وتحليل الأطر القانونية التي تنظّمها، والتحديات العملية المرتبطة بتطبيقها في ظل التزامات الدول الوطنية والدولية.

لقد أدرك المجتمع الدولي خطورة الجريمة المنظمة وما تفرضه من تهديدات عابرة للحدود، الأمر الذي دفع العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تكثيف جهودها عبر التعاون والتنسيق المشترك. وتجلّى ذلك من خلال عقد مؤتمرات دولية متخصصة، إضافة إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات التي اعتُبرت الأساس القانوني لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة. ومن أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقية فيينا لعام 1988 الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية باليرمو لعام 2000 التي جاءت أكثر شمولية إذ تناولت الجريمة المنظمة بجميع صورها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 التي ركّزت على الجرائم المتعلقة بالفساد بما يحمله من انعكاسات خطيرة على استقرار الدول وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

لقد مثّلت هذه الاتفاقيات إطاراً جامعاً لوضع تصوّر واضح حول آليات مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك عبر تحديد الإجراءات القانونية وأساليب التحري الخاصة التي يتعيّن اعتمادها في هذا السياق. ومن بين هذه الأساليب تبرز آليات مثل الرصد الإلكتروني والتسليم المراقب باعتبارهما أدوات حديثة وفعّالة تهدف إلى كشف الشبكات الإجرامية والحد من أنشطتها.

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، 2000، متاح على: <https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/UNTOC.htm> اتم الدخول إليه في 30 أبريل 2025

على الصعيد المحلي، سعت العديد من الدول إلى إدراج آلية التسليم المراقب ضمن تشريعاتها الجنائية كأداة فعّالة في مكافحة الجريمة المنظمة. ففي بعض القوانين الجنائية الخاصة بمكافحة المخدرات أو غسل الأموال، تم النص صراحة على إمكانية السماح بمرور المواد أو الأموال غير المشروعة تحت رقابة الأجهزة المختصة، بهدف تتبّع مسارها وضبط الشبكات المتورطة فيها. ويُلاحظ أن التشريعات الوطنية – رغم اختلافها من دولة إلى أخرى – قد أولت أهمية خاصة لتقييد هذا الإجراء بضمانات قانونية واضحة، مثل اشتراط الحصول على إذن قضائي مسبق، وتوثيق كافة مراحل العملية، وحماية حقوق الأفراد وعدم تعريضهم للخطر. وبهذا، يعكس التنظيم المحلي للتسليم المراقب توجهاً متنامياً نحو مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، بما يحقق فعالية أكبر في مكافحة الجريمة المنظمة مع الالتزام بمبادئ الشرعية وحماية الحقوق والحريات.

وفي ضوء ما سبق، تتناول هذا الدراسة دراسة التسليم المراقب كأحد أهم الوسائل التي أقرتها التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال تسليط الضوء على كافة أبعاده القانونية والتنظيمية، وتحليل دوره في مكافحة الجريمة المنظمة، مع بيان التحديات المرتبطة بتطبيقه على الصعيدين الوطني والدولي.

## أهمية الدراسة

### أولاً: الأهمية النظرية

تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء المعرفة القانونية المتخصصة بمجال التسليم المراقب، باعتباره أحد الأساليب الحديثة التي تبلورت ضمن القانون الجنائي الدولي والوطني لمواجهة الجريمة المنظمة. فهي تقدم تحليلاً معمقاً للأطر القانونية التي تحكم هذه الآلية، وتوضح كيف يمكن تحقيق التوازن بين فعالية إنفاذ القانون وبين صون الحقوق والحريات الفردية، خاصة فيما يتعلق بالحق في الخصوصية وضمانات المحاكمة العادلة. كما تعزز الدراسة النقاش الأكاديمي حول مفهوم الجريمة

المنظمة، والآليات المستحدثة لمكافحتها، الأمر الذي يجعلها إضافة نوعية للمكتبة القانونية، ومرجعاً علمياً للباحثين والطلبة المهتمين بتقاطعات القانون والعدالة الجنائية.

### ثانياً: الأهمية العملية

أما على الصعيد العملي، فإن هذه الدراسة تُسهم في دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة، من خلال تحليل التشريعات الوطنية والممارسات المقارنة وتحديد أفضل السبل لتطبيق نظام التسليم المراقب بكفاءة وفاعلية. كما تسلط الضوء على دور التعاون الدولي وتنسيق الجهود بين الدول في مواجهة الجرائم العابرة للحدود، بما يساعد صانعي القرار وأجهزة إنفاذ القانون على تطوير سياسات أكثر ملاءمة ومرونة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة توصيات عملية يمكن أن تُسهم في سد الثغرات القانونية، وتطوير آليات التحقيق والتحري، وتعزيز الشفافية والرقابة القضائية على هذه العمليات. ومن خلال عرض دراسات حالة وأمثلة تطبيقية، توفر الدراسة أداة عملية للممارسين القانونيين والقضاة والجهات الأمنية لفهم كيفية توظيف التسليم المراقب بصورة تضمن الفاعلية والشرعية معاً.

### إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإحاطة بجوهر التسليم المراقب باعتباره أسلوباً استقصائياً متقدماً في مجال التحري والتحقيق، تلجأ إليه التشريعات الوطنية والمنظمات الدولية كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة. فمع تزايد أنشطة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، وسعيها المستمر لتهريب المخدرات والأسلحة وغسل الأموال وغيرها من المواد الجرمية، برزت الحاجة الملحة إلى تطوير أساليب جديدة تتجاوز الوسائل التقليدية في الملاحقة والضبط، بحيث تتيح تعقب مسار الجريمة والوصول إلى الشبكات الإجرامية بأكملها. ورغم أهمية هذا الأسلوب، يلاحظ أن قانون مكافحة الفساد الفلسطيني المعدل رقم (1) لسنة 2005 لم يتناول بشكل تفصيلي موضوع التسليم المراقب كأحد أساليب التحري، الأمر الذي يثير إشكالية حول مدى

إمكانية تطبيقه في إطار المنظومة التشريعية الوطنية، ومدى توافقه مع متطلبات الملاحقة الجنائية وضمانات حماية الحقوق والحريات.

وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل الإطار القانوني للتسليم المراقب من خلال محورين أساسيين: الأول، مراجعة النصوص القانونية الفلسطينية ذات الصلة وبيان مدى اتساقها مع هذا الأسلوب، والثاني، دراسة التجارب الدولية وما أقرته الاتفاقيات العالمية ذات الصلة، مثل اتفاقية فيينا لعام 1988 واتفاقية باليرمو لعام 2000، وصولاً إلى تقديم رؤية شاملة تعكس أوجه القوة والقصور في التنظيم القانوني للتسليم المراقب، واقتراح السبل الكفيلة بتطويره بما يتلاءم مع التزامات فلسطين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الإطار القانوني الناظم للتسليم المراقب بالتشريع الفلسطيني في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الجريمة المنظمة؟

#### أسئلة الدراسة

وينبثق عن السؤال الرئيسي للدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي كان من أهمها:

1. ما مدى فعالية أسلوب التسليم المراقب في مكافحة الجريمة المنظمة والكشف عن جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، وخصوصاً في الحالة الفلسطينية في ظل الظروف القانونية والسياسية المعقدة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي؟

2. ما هي إمكانية تطبيق أداة التسليم المراقب باعتبارها أحد أدوات الدراسة والاستدلال عن الجريمة في ظل وجود احتلال إسرائيلي والذي يعتبر عائق كبير أمام ملاحقة مرتكبي الجريمة؟

3. هل فلسطين بحاجة إلى نظام خاص مغاير لقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته من أجل الحديث عن التسليم المراقب بشكل خاص؟

4. ما مدى فعالية التنظيم القانوني في تطبيق أسلوب التسليم المراقب في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؟

5. ما هي طبيعة المعوقات التي تحد من نجاعة التطبيق عالمياً ومحلياً وفق الظروف المحيطة بالحالة الفلسطينية؟

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تعكس الجوانب القانونية والعملية لأسلوب التسليم المراقب، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. توضيح مفهوم التسليم المراقب وفهم طبيعته كأحد أساليب التحري والتحقيق المستخدمة في مكافحة الجريمة المنظمة.

2. بيان الأسس القانونية والقواعد القانونية التي يستند إليها التسليم المراقب في التشريعات الوطنية والدولية.

3. استكشاف خصائص التسليم المراقب ومميزاته التي تجعله أداة فعالة في تتبع الشبكات الإجرامية والكشف عن الجرائم.

4. التعرف على آليات تطبيق التسليم المراقب وفق التشريعات الدولية والمحلية، مع التركيز على الإجراءات العملية والتنسيق بين الجهات المختصة.

5. تحديد الأنواع المختلفة للتسليم المراقب والتمييز بين أساليبه واستخداماته المتعددة في سياقات قانونية وجنائية مختلفة.

6. استكشاف مدى ملاءمة التشريعات العربية في مواكبتها للمعايير والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتسليم المراقب، ومدى قدرة هذه التشريعات على ضمان فعالية التطبيق.

7. تقييم إمكانية تطبيق التسليم المراقب في فلسطين في ظل التحديات الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المعابر والحدود الخارجية، وما يترتب على ذلك من قيود قانونية وعملية.

### محددات الدراسة

تُحدد هذه الدراسة في إطارها الزمني والمكاني من خلال تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بأسلوب التسليم المراقب حتى تاريخ إعداد الدراسة، مع إيلاء اهتمام خاص بالحالة الفلسطينية ضمن السياق القانوني الدولي. كما تستعرض الدراسة جهود التشريعات العربية في تبني هذا الأسلوب، وتعمل على تقييم مدى توافقها مع المعايير الدولية، بهدف تقديم رؤية واضحة حول إمكانية تفعيل التسليم المراقب في فلسطين في ظل التحديات القانونية والسياسية الراهنة.

أما من حيث المحددات الموضوعية، فإن الدراسة تركز على تحليل الإطار القانوني للتسليم المراقب وفق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية فيينا لعام 1988، مع بحث مدى انسجام القوانين المحلية مع هذه المعايير الدولية، وتحديد أوجه القوة والقصور في التشريعات الوطنية مقارنة بالمعايير الدولية.

وتتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

### عدم كفاية الدراسات الفلسطينية

نظراً لحدثة الموضوع وغياب نصوص تشريعية صريحة في فلسطين تعالج التسليم المراقب، لم تكن الدراسات القانونية الفلسطينية التي تناولت الموضوع كافية لمعالجته بالشكل القانوني المتكامل، وهو ما يتيح للباحث فرصة الاجتهاد القانوني لتقديم حلول تشريعية قابلة للتطبيق محلياً، مع الاستفادة من التجارب الدولية والعربية.

## ندرة الأحكام القضائية

رغم أن التسليم المراقب قد يكون أسلوباً مستخدماً عملياً في بعض الحالات، إلا أن قلة الأحكام القضائية الفلسطينية المتعلقة به لا تشكل معوقاً للدراسة، بل تفتح المجال أمام الباحث لإعمال التحليل القانوني والاجتهاد في تقديم حلول تتماشى مع النظام القانوني الفلسطيني، واقتراح آليات قانونية يمكن تبنيها مستقبلاً.

## منهج الدراسة

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج التحليلي كإطار علمي لفهم طبيعة أسلوب التسليم المراقب وتطبيقاته القانونية. وقد شمل المنهج الوصفي تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتسليم المراقب، مع التركيز على القوانين الفلسطينية وبيان مدى توافقها مع بعض التشريعات العربية الأخرى.

كما اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي المقارن لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين النصوص القانونية المحلية والدولية، وتقييم مدى فاعلية الأسلوب في مواجهة الجريمة المنظمة وفقاً للمعايير القانونية المعتمدة. كما قامت بمراجعة شاملة لكافة الدراسات السابقة المتعلقة بالتسليم المراقب، بهدف استنباط المعلومات الضرورية وتعزيز محتوى الدراسة بمحاور متكاملة تتيح تقديم رؤية واضحة وشاملة حول الإطار القانوني للتسليم المراقب وإمكانات تطبيقه على المستوى الوطني والدولي.

## حدود الدراسة

1. الحدود المكانية للدراسة: الأراضي الفلسطينية (دولة فلسطين).
2. الحدود الزمنية للدراسة: الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام 2014 وحتى عام 2023 وذلك وفقاً للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين وهي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي انضمت إليها دولة فلسطين في 2 مايو 2014) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي

انضمت إليها فلسطين في 1 فبراير من العام 2015، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 والتي انضمت إليها فلسطين في العام 2018).

3. الحدود الموضوعية: التشريعات الدولية والمحلية الفلسطينية من خلال قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وقانون مكافحة المخدرات الفلسطيني قرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 وتعديلاته في مجال التسليم المراقب ومكافحة الجريمة الدولية، اتفاقية فيينا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المصادق عليها في العام 2012.

### الدراسات السابقة

بالعودة إلى الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع التنظيم القانوني للتسليم المراقب، فإننا نجد بعض الدراسات القانونية العربية في هذا الصدد، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

دراسة عنتر (2021) قدمت عنتر في دراستها بعنوان "الإطار القانوني لعملية التسليم المراقب" معالجة معمقة لمفهوم التسليم المراقب من زاويتييه الفقهية والقانونية، مستهدفة توضيح خصائصه وأنواعه كأحد الأساليب الحديثة لمكافحة الجريمة المنظمة. وانطلقت إشكالية الدراسة من غياب تنظيم تفصيلي لهذا الأسلوب في القوانين الوطنية، وما يترتب عليه من ثغرات في آليات الكشف عن الجرائم وملاحقة مرتكبيها. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في تناولها لموضوع الدراسة من خلال استقراء النصوص ذات الصلة وتحليلها. وانتهت الدراسة إلى نتائج أبرزها ضرورة تضمين التشريعات الوطنية نصوصاً واضحة تنظم عملية التسليم المراقب، بما يساهم في تفعيل دوره كوسيلة أساسية في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وأوصت بضرورة إدماج هذا الأسلوب صراحة في قانون مكافحة الفساد لتوسيع أدوات البحث والتحري. (حواش، عبد الله، و فؤاد، 2021)

دراسة حواش، عبد الله، و فؤاد (2021) في دراستهم الموسومة "التسليم المراقب"، تناول حواش وآخرون تطور ظاهرة الجريمة المنظمة من خلال المافيا الدولية وتأثيراتها على الدول والمجتمعات، مركّزين على

إشكالية اعتبار التسليم المراقب إحدى آليات التعاون القضائي الدولي. وقد هدف الباحثون إلى بيان دور هذا الأسلوب في تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات لمواجهة الجرائم العابرة للحدود. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تناولت بالتفصيل مصادر التسليم المراقب، والجهات المسؤولة عن إصدار الأوامر الخاصة به، وآليات التنفيذ المباشر من قبل السلطات المختصة. وأظهرت نتائجها أن المشرع المغربي استجاب لمتطلبات تطور الجريمة المنظمة عبر إدخال تعديلات هامة على منظومته الجنائية، تضمنت اعتماد تقنيات إجرائية حديثة تتعلق بالتسليم المراقب، وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق هذه الآليات لتعزيز الفعالية في مكافحة الجريمة الدولية.

دراسة صالح (2018) عالج صالح في دراسته بعنوان "أنواع التسليم المراقب وصلته بالتحريض السوري" مسألة العلاقة بين هذا الأسلوب الحديث من أساليب البحث والتحري وبين مفهوم التحريض السوري. هدفت الدراسة إلى توضيح ما إذا كان استخدام التحريض السوري يتعارض مع إجراءات التسليم المراقب أو يؤثر على مشروعيته. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجوانب النظرية والعملية لهذه العلاقة. وأظهرت النتائج أن التحريض السوري لا ينال من مشروعية التسليم المراقب طالما استخدم في إطار الكشف عن الجريمة المنظمة وكبح انتشارها. وأوصت الدراسة بضرورة وجود تنظيم قانوني دقيق يحدد ضوابط استخدام هذه الوسائل لضمان عدم إساءة استغلالها مع الحفاظ على فعاليتها في مكافحة الجريمة.

دراسة بن صقر (2013) تناولت دراسة بن صقر بعنوان "التنظيم القانوني للتسليم المراقب للعائدات المتعلقة بالجرائم - مكافحة جرائم المخدرات" موضوعاً حيوياً يتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، وبخاصة جرائم المخدرات التي تشكل أخطر صور الجريمة وأكثرها انتشاراً عالمياً. هدفت الدراسة إلى إبراز الإطار القانوني للتسليم المراقب كأداة جديدة نسبياً في مكافحة هذا النوع من الجرائم. وانطلقت إشكاليته من التحديات التي فرضها التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي وحركة رؤوس الأموال والبضائع على

ظاهرة الجريمة المنظمة. اعتمد الباحث المنهج التحليلي القانوني، مستنداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات كنموذج تطبيقي. وأظهرت النتائج أن اعتماد أسلوب التسليم المراقب جاء كحل مبتكر وفعال تم إقراره دولياً بسرعة لقدرته على كشف شبكات المخدرات وضبط المتورطين فيها. وأوصت الدراسة بتعزيز التنسيق الدولي بين الدول وتفعيل هذا الأسلوب على نطاق أوسع.

دراسة الشواورة (2002) ناقش الشواورة في دراسته المعنونة "التسليم المراقب" الأسلوب كوسيلة حديثة لمحاربة التهريب والجريمة المنظمة، مركزاً على مفهومه وأهدافه وأنواعه. تمحورت إشكالية الدراسة حول غياب التنظيم التشريعي الكافي لآليات هذا الأسلوب وتفاصيل تطبيقه العملي. استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسة أنواع التسليم المراقب سواء كان داخلياً أو خارجياً، إضافة إلى عرض مفاهيم مثل "التسليم النظيف"، والتمييز بين الشحنات المصحوبة بأشخاص وغير المصحوبة، وكذلك الشحنات البريدية عبر الحدود. وقد خلصت الدراسة إلى أن التسليم المراقب يمثل إحدى الوسائل الفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة، لكنها تتطلب دعماً تشريعياً وإجرائياً أكثر وضوحاً. وأوصت بضرورة تطوير القوانين القائمة بما يتناسب مع المستجدات في طرق التهريب والجريمة المنظمة.

### التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اتفاقاً عاماً بين الباحثين على أن التسليم المراقب يمثل إحدى الوسائل الحديثة والفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود، خصوصاً في مجالات المخدرات والفساد والتهريب. وقد ركزت معظم الدراسات على تأصيل المفهوم وبيان خصائصه وأنواعه، مع تحليل أبعاده الفقهية والقانونية، إضافة إلى إبراز دوره في تعزيز التعاون القضائي الدولي. كما أظهرت بعض الدراسات، مثل دراسة (حواش، عبد الله، و فؤاد، 2021؛ بن صقر، 2013)، تركيزاً أكبر على التجربة الدولية والمقارنة التشريعية، في حين اهتمت دراسات أخرى مثل دراسة صالح (2018) بالشأن

الفلسطيني والعربي، مع محاولة تقييم مدى انسجام التشريعات المحلية مع المعايير الدولية. أما دراسة الشاورة (2002)، فقدمت مقارنة مبكرة ركزت على الأنواع العملية للتسليم المراقب وطرق تنفيذه.

ورغم هذا التوافق، تكشف مراجعة الأدبيات عن اختلافات في نطاق المعالجة؛ حيث تناولت بعض الدراسات الجانب الفقهي والتنظيري، فيما ركزت أخرى على الأبعاد التطبيقية أو الإجرائية. إلا أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو التأكيد على الحاجة إلى تطوير تشريعات أكثر وضوحاً وشمولية لتفعيل هذا الأسلوب. ومع ذلك، تبقى الثغرة البحثية المتمثلة في غياب دراسة متخصصة تدمج بين الإطار القانوني الدولي للتسليم المراقب وبين خصوصية الحالة الفلسطينية، ولا سيما في ظل التحديات السياسية والقانونية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الحدود والمعابر. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل مدى توافق القوانين الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتقديم رؤية عملية حول إمكانية تفعيل التسليم المراقب في السياق الفلسطيني بما يوازن بين فعالية إنفاذ القانون وحماية الحقوق الفردية.

## خطة الدراسة

### الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتسليم المراقب

المبحث الأول: مفهوم التسليم المراقب وأهميته

المطلب الأول: تعريف التسليم المراقب وأهدافه

الفرع الأول: التعريف القانوني للتسليم المراقب

الفرع الثاني: مفهوم التسليم المراقب فقهيًا

الفرع الثالث: أنواع التسليم المراقب

المطلب الثاني: أهمية التسليم المراقب في مكافحة الجريمة

الفرع الأول: دور التسليم المراقب في الحد من الجرائم المنظمة

الفرع الثاني: التسليم المراقب كأداة لتحقيق العدالة الجنائية

**المبحث الثاني: التسليم المراقب في إطار التعاون الدولي والقانون المحلي**

المطلب الأول: التسليم المراقب ضمن الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات العربية

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنظمة للتسليم المراقب

الفرع الثاني: الإطار القانوني الفلسطيني والتسليم المراقب

المطلب الثاني: الإطار القانوني الناظم للتسليم المراقب

الفرع الأول: آليات التسليم المراقب في التشريعات العربية

**الفصل الثاني: إجراءات تفعيل التسليم المراقب**

**المبحث الأول: إجراءات تفعيل التسليم المراقب**

المطلب الأول: أنواع وشروط وإجراءات تنفيذ التسليم المراقب

الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها لبدء عملية التسليم المراقب

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تنفيذ التسليم المراقب

الفرع الأول: العقوبات القانونية والقضائية في التطبيق

الفرع الثاني: التحديات الفنية والتقنية في عمليات التسليم المراقب

**المبحث الثاني: الآثار القانونية للتسليم المراقب على الأطراف المتعاونة**

المطلب الأول: الآثار القانونية على الدول المشاركة

الفرع الأول: حقوق والتزامات الدول في عمليات التسليم المراقب

الفرع الثاني: الأثر على التعاون القضائي بين الدول

المطلب الثاني: حقوق الأفراد وضمانات العدالة

الفرع الأول: حقوق الأفراد المتهمين في إطار التسليم المراقب

الفرع الثاني: الضمانات القانونية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق

## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي والقانوني للتسليم المراقب

بدأت فكرة التسليم المراقب كآلية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تم تبنيها في سياق الجهود الدولية الأولى لتنظيم هذه التجارة ومكافحتها على الصعيد العالمي. ومع ازدياد انتشار الجريمة المنظمة وتنوعها، أصبح التسليم المراقب أداة مهمة ليس فقط في مواجهة تجارة المخدرات، بل أيضاً في مكافحة جرائم أخرى مثل الفساد. ولتوضيح هذا الأسلوب بشكل دقيق، من الضروري أولاً استعراض مفهومه والأساس القانوني الذي يقوم عليه.

يركز هذا الفصل على تقديم فهم معمق لمفهوم التسليم المراقب، إلى جانب استعراض الأطر القانونية التي تنظمه. وسيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول يتناول مفهوم التسليم المراقب وأهميته، بينما يركز المبحث الثاني على الإطار القانوني للتسليم المراقب في القوانين الدولية والوطنية.

#### المبحث الأول: مفهوم التسليم المراقب وأهميته

تُعرّف المراقبة بأنها عملية منهجية تستهدف رصد ومتابعة جميع العناصر ذات الصلة، سواء تعلقت بأشخاص أو أماكن أو أشياء، وجمع البيانات الدقيقة عنها من خلال الملاحظة المباشرة وتوثيقها وتحليلها لاستخلاص الدلالات والمعاني التي تكشف مصادر الخطر وتساعد في الوقاية منها. ولا يقتصر دور المراقبة على مجرد جمع المعلومات، بل يمتد إلى منع وقوع الجرائم عبر التدخل الاستباقي والإجراءات الوقائية. ومن هذا السياق برز مفهوم *التسليم المراقب* كأحد الأساليب المستحدثة في الرقابة والتحقيق، يهدف إلى تتبع مسار الأنشطة غير المشروعة وكشف تفاصيلها وصولاً إلى الشبكات الإجرامية التي تقف وراءها (حجازي، 2010، صفحة 45).

غير أن التسليم المراقب يفتقر إلى تعريف اصطلاحى وقانونى جامع؛ فالمفهوم لم يحظَ باتفاق موحد بين الفقهاء، حيث تتباين الرؤى والتفسيرات باختلاف المدارس والاتجاهات الفكرية. كما أن التشريعات الوطنية والدولية، على الرغم من تناولها لهذا الأسلوب ضمن بعض النصوص والاتفاقيات، لم تُقدّم تعريفاً اصطلاحياً محدداً له، بل اكتفت بالإشارة إلى شروطه وآلياته الإجرائية. ويكشف هذا الغياب عن مدى تعقّد المفهوم وتشعب أبعاده النظرية والعملية، مما يستدعي تحليلاً معمقاً لتوضيح طبيعته وتحديد موقعه ضمن منظومة العدالة الجنائية (بدر الدين، 2107، صفحة 285).

### المطلب الأول: تعريف التسليم المراقب وأهدافه

يُعدّ التسليم المراقب من الآليات القانونية الحديثة التي طُوّرت استجابةً للتحديات المعقّدة التي تفرضها الجريمة المنظمة، لاسيما تلك التي تتجاوز الحدود الوطنية. ويقوم هذا الأسلوب على السماح للأجهزة المختصة بمتابعة حركة البضائع المحظورة، سواء كانت مواد مخدرة، أسلحة، أموالاً غير مشروعة، أو حتى أفراداً متورطين في أنشطة إجرامية، وذلك دون التدخل المباشر أو ضبطها فوراً. ويتيح هذا الإجراء تتبع مسار العناصر محل المراقبة وتحليل طرق نقلها وتوزيعها، بهدف كشف البنية الكاملة للشبكات الإجرامية وتحديد الأفراد الرئيسيين المتورطين فيها (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2011، صفحة 12).

ما يميز التسليم المراقب عن غيره من الوسائل التقليدية في مكافحة الجريمة المنظمة أنه يُشكّل نهجاً استراتيجياً يعزّز من فاعلية الإجراءات القانونية والأمنية على المستويين الوطني والدولي. فهو يتيح فرصة للحصول على أدلة مباشرة وموثوقة، تُبنى عليها اتهامات راسخة ضد الجناة، بعيداً عن الاعتماد على الاعترافات أو الأدلة غير المباشرة التي قد لا تكفي لإثبات التهم أمام القضاء. كما يمكّن هذا الأسلوب سلطات إنفاذ القانون من رصد الجريمة في مراحلها المبكرة، وتوثيق تحركات المشتبه بهم، بما يؤدي إلى بناء ملفات اتهام أكثر قوة ودقة (العلي، 2018، صفحة 134).

وتبرز أهمية التسليم المراقب بشكل خاص في قضايا تهريب المخدرات، وغسل الأموال، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، وهي جرائم تُصنّف ضمن أخطر الجرائم العابرة للحدود التي تتطلب تنسيقاً دولياً فعالاً لمواجهتها. وقد أولت العديد من المنظمات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والإنتربول، اهتماماً بارزاً بهذا الأسلوب، حيث تُعتمد هذه الآلية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بما يرفع من كفاءة الجهود المشتركة في التصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود (INTERPOL, 2020, p. 7).

وإضافة إلى ذلك، يسهم التسليم المراقب في تعزيز قدرات الدول في بناء أنظمة متكاملة لمكافحة الجريمة، إذ إنه يوفر للجهات المعنية المعلومات اللازمة لفهم آليات عمل الشبكات الإجرامية، مما يتيح فرصة أفضل لتطوير سياسات وقائية قائمة على تحليل المخاطر. بهذا، يتجلى التسليم المراقب كأداة قانونية مبتكرة وفعالة في تعزيز العدالة وحماية المجتمع من الجرائم المنظمة، ويمثل أساساً هاماً لفهم وتقدير الدور الحيوي لهذا الأسلوب في مكافحة الجريمة على المستويين الوطني والدولي.

### الفرع الأول: التعريف القانوني للتسليم المراقب

تُشير إحدى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية إلى أن مفهوم التسليم المراقب يقوم على السماح بمرور المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية - أو ما يماثلها من المواد المحظورة - سواء داخل الدولة أو عبر حدودها، تحت إشراف ومتابعة الأجهزة المختصة، بهدف تتبع الشبكات الإجرامية والوصول إلى المتورطين فيها. كما نصّت إحدى مواد الاتفاقية على اعتبار هذا الإجراء وسيلة مشروعة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ودعت الدول الأعضاء إلى إدماجه في أنظمتها القانونية لتعزيز كفاءة التحقيقات وكشف الجرائم العابرة للحدود<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> التسليم المراقب هو "التحميل غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية أو المواد المدرجة في الجدول الثاني لهذه الاتفاقية أو بدائلها داخل أو خارج إقليم دولة أو أكثر، وتخضع لمراقبة مستمرة من جانب السلطات المختصة وتهدف إلى تحديد الأشخاص الضالعين في ارتكاب الجرائم المحددة في المادة 3 (1) من هذه الاتفاقية" (المادة 1، فقرة (ز)).

التسليم المراقب في اتفاقية فيينا لعام 1988 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية) يُعرف في المادة 11 بأنها آلية تعاون دولي تهدف إلى تمكين الدول من مراقبة حركة المواد غير المشروعة (مثل المخدرات) أو الأموال المتعلقة بها عبر الحدود، وذلك بهدف تحديد المتورطين في الجرائم المرتبطة بالاتجار أو استخدامها في الأنشطة الإجرامية<sup>1</sup>.

بموجب المادة 11 من الاتفاقية، يُسمح للدول الأعضاء باستخدام التسليم المراقب كأداة ضمن إطار التعاون الدولي لتحقيق أغراض التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم الخطيرة. كما تؤكد الفقرة الثانية من المادة على أهمية تبادل المعلومات والموارد بين الدول لتيسير هذه العمليات وضمان فعاليتها في محاربة الجرائم العابرة للحدود، بالتالي، يعد التسليم المراقب أداة قانونية دولية مهمة تهدف إلى ضبط وتحقيق العدالة في قضايا الاتجار غير المشروع والمخدرات عبر الحدود، مع التأكيد على أهمية التعاون بين الدول لتحقيق الأهداف المرجوة.<sup>2</sup>

تتضمن إحدى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد الصادرة عام 2003 تعريفاً لمفهوم التسليم المراقب باعتباره آلية تُتيح مرور أو عبور شحنات يُشتبه في عدم قانونيتها داخل أراضي دولة أو أكثر، وذلك تحت إشراف مباشر من الجهات المختصة. ويُستخدم هذا الإجراء بشكل أساسي كوسيلة لتعقب الجرائم والتحقيق فيها، بهدف الوصول إلى الأشخاص الضالعين في تنفيذها، مما يُعزز من فعالية جهود السلطات في تتبع شبكات الفساد والجريمة المنظمة على المستويين الوطني والدولي.<sup>3</sup>

وعلى مستوى القانون المحلي الفلسطيني، بموجب قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) لعام 2005 وتعديلاته، يعرف التسليم المراقب على أنه السماح بمرور أو دخول أو خروج بضائع غير مشروعة أو

---

<sup>1</sup> اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، 20 ديسمبر 1988، المادة (11). منشورة بواسطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

<sup>2</sup> شروح على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988، نيويورك 1999، ص 215.

<sup>3</sup> اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، 31 أكتوبر 2003، المادة 1/ط. منشورة بواسطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

مشبوهة ضمن حدود الدولة، تحت إشراف ورقابة السلطات المختصة، بهدف التحقيق في الجرائم وتحديد المتورطين فيها.<sup>1</sup>

وقد جاء في قانون رقم 01-06 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته تعريف لمفهوم الدخول المراقب باعتباره إجراءً يسمح بمرور أو مغادرة أو دخول بضائع مشبوهة تحت إشراف السلطات المختصة بهدف كشف الجرائم وتحديد المتورطين فيها. ويُعد هذا الإجراء أداة فعالة لمكافحة الجرائم المنظمة، كتتهريب المخدرات، والفساد، وغسيل الأموال، حيث يتم تنفيذه بالتنسيق كامل مع الجهات المختصة لضبط المتورطين واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقهم.<sup>2</sup>

يُعدّ التسليم المراقب أحد أساليب التعاون الدولي المستخدمة في مكافحة الجريمة المنظمة، ويهدف إلى تعقب الجناة وضبطهم، سواء في قضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو جرائم الفساد، بما في ذلك غسل الأموال. ويقوم هذا الإجراء على السماح بمرور شحنات يُشتبه في عدم مشروعيتها عبر أراضي الدولة، وذلك بموافقة سلطاتها المختصة وتحت إشرافها المباشر، بغرض تحديد هوية الأفراد أو الجهات المتورطة في عملية النقل، أو التسليم، أو الإخفاء، أو الاستلام لتلك المواد غير القانونية والقبض عليهم في الوقت المناسب.<sup>3</sup>

يُعتبر التسليم المراقب من الأساليب التي تدخل ضمن نطاق التعاون الدولي المنصوص عليه في الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد. فقد أشارت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في إحدى موادها إلى هذا الإجراء باعتباره وسيلة تُتيح مرور العمليات غير القانونية تحت إشراف الجهات المختصة، بهدف تتبع وقائع الفساد والكشف عن المتورطين فيها. كما شددت الاتفاقية على أهمية أن تعتمد الدول الأعضاء الإجراءات

---

<sup>1</sup> اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، 31 أكتوبر 2003، المادة 1/ط. منشورة بواسطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

<sup>2</sup> قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الجزائر. (2006). "الدخول المراقب" (المادة 6).

<sup>3</sup> شروح على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988، المرجع السابق، ص 215-216.

اللازمة التي تُمكن سلطاتها من تطبيق هذا الأسلوب بفاعلية، وبما يتوافق مع تشريعاتها الداخلية وإمكاناتها المتاحة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مفهوم التسليم المراقب اصطلاحاً

التسليم المراقب اصطلاحاً هو إجراء قانوني وأمني خاص يُستخدم في مجال مكافحة الجرائم المنظمة، وخاصة جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أو الأسلحة، أو الأموال، أو غيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. ويُقصد به السماح — تحت إشراف ومراقبة السلطات المختصة — بمرور، أو نقل المواد، أو البضائع، أو الأموال المشتبه فيها من داخل الدولة أو عبر حدودها، من دون ضبطها فوراً، وذلك بهدف تتبع مسارها وكشف الأشخاص أو الشبكات الإجرامية التي تقف وراءها. بمعنى آخر، هو أسلوب تحقيقي استثنائي تُوجَل فيه الجهات الأمنية عملية الضبط أو التوقيف إلى حين التأكد من الوصول إلى رؤوس الشبكة أو المنظمين الفعليين للجريمة، لا إلى مجرد الناقلين أو الوسطاء. ويتم هذا التسليم وفق إذن قضائي مسبق أو ضمن اتفاق بين أجهزة إنفاذ القانون المحلية والدولية، ويُنفَّذ في إطار تعاون دولي منظم يخضع لمعايير دقيقة تضمن عدم إفلات الجناة من العقاب وفي الوقت ذاته عدم الإضرار بالأمن العام أو النظام القانوني. ويُعدّ هذا الإجراء أحد الوسائل الفعالة التي أقرتها الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، لما يتيح من فرص أكبر لكشف الشبكات الإجرامية وتفكيكها من الداخل، بدلاً من الاكتفاء بضبط الحالات الفردية أو الظاهرة السطحية للجريمة (منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، 2019).

تتعدد التعاريف القانونية للتسليم المراقب بحسب السياق التشريعي، إلا أن قانون الإجراءات الجنائية يعرفه باعتباره عملية تتضمن تعقب وضبط أي شيء تشكل حيازته جريمة، أو تم الحصول عليه نتيجة جريمة، أو يُستخدم في ارتكاب جريمة، أو ينطوي على أفعال غير مشروعة أخرى. وقد تُنفَّذ هذه العملية على المستوى

<sup>1</sup> الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (2010) المادة الأولى، الفقرة 9، والمادة 26.

الوطني أو الدولي، مع ضرورة التنسيق بين السلطات المختصة، لاسيما فيما يتعلق بالتحقيق في آثارها وتحديد الأشخاص أو الجهات المتورطة فيها. ويعرّف بعض الفقه القانوني التسليم المراقب على أنه السماح لشخص أو شيء، تشكل حيازته جريمة أو تم الحصول عليه عبر جريمة أو يُستخدم كأداة لارتكاب جريمة، بالدخول إلى الحدود أو مغادرتها وفق طلب جهة أخرى، مع وضعه تحت رقابة السلطات المختصة في الدولة، دون أن يتم ضبطه مباشرة. ويبرز من هذا التعريف الدور الاستراتيجي للتسليم المراقب كآلية تمكن السلطات من جمع المعلومات والأدلة بطريقة منظمة، مع الحفاظ على سلامة العملية القانونية ومنع إفلات مرتكبي الجرائم (سويلم، 2009، صفحة 958 وما بعدها).

يرى عدد من فقهاء القانون أن مفهوم التسليم المراقب يرتبط أساساً بالجرائم غير المشروعة، ولا سيما تلك المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ويُفهم هذا الإجراء على أنه السماح بنقل شحنات يُشتبه في عدم قانونيتها داخل دولة معينة أو عبر حدودها، مع علم ومتابعة الجهات المختصة، وذلك بغرض تتبع الأشخاص أو الشبكات الضالعة في هذه الأنشطة غير القانونية وضبطهم بعد التأكد من تورطهم (سويلم، 2009، صفحة 958 وما بعدها).

وفي سياق مكافحة جرائم الفساد، يتصل مفهوم التسليم المراقب بجرائم غسل الأموال، ويُعرّف التسليم المراقب بأنه "عملية تتبّع حركة الأموال مجهولة المصدر أو المشتبه في مصدرها، سواء كانت تلك الأموال في شكل نقود أو محوّلَة إلى أشكال مادية أخرى مثل الذهب أو الأوراق المالية، أو في شكل تحويلات برقية أو إلكترونية"، إضافة إلى أنه يستخدم هذا التعريف أيضاً في القسم التالي، ويتم ذلك من خلال التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية الوطنية، بصرف النظر عما إذا كان شكل الأموال غير المشروعة في المرحلة الأولية نقداً خالصاً أو محوّلَة إلى أشكال أخرى من الأصول المادية (السن، 2008، الصفحات 225-228).

ويُعرف التسليم المراقب بأنه سماح السلطات المختصة في إحدى الدول لشحنة من المواد غير المشروعة بالخروج أو الدخول أو العبور عبر الحدود الإقليمية للدولة أو أكثر منها، مع وضعها تحت الرقابة المستمرة للأجهزة الأمنية والقانونية المعنية (العيد، 1994، صفحة 1).

ويهدف التسليم المراقب إلى تحقيق نتيجة متكاملة وإيجابية لكشف وضبط مختلف العناصر الرئيسية للنشاط الإجرامي، بما في ذلك منظمو النشاط الإجرامي وممولوه والعقول المدبرة له. ويمكن أيضا أن يصنف التسليم المراقب كأسلوب استقصائي لاعتراض وتعقب تسليم السلع غير المشروعة داخل الحدود أو أثناء العبور بين الدول، بموافقة السلطات المختصة، دون تأخير ويعتبر التسليم المراقب وسيلة فعالة لمراقبة الفساد وتفكيك الشبكات الإجرامية، وذلك لأنه يمكن تحديد أعضاء هذه الشبكات بوضوح وتجريمهم على أساس الأدلة المتاحة. ويساهم التسليم المراقب في وقف المستفيدين من الفساد وكشف جرائمهم الظاهرة. ويُعرف التسليم المراقب في بعض الأوساط بأنه طريقة لتتبع حركة الأموال مجهولة المصدر أو العائدات الإجرامية المشتبه فيها أو عائدات الجريمة في شكلها المادي، أو حتى عندما يتم تحويل الأموال في شكل غير مادي، مثل التحويلات البرقية أو التحويلات الإلكترونية، ويتم ذلك من خلال تعاون المؤسسات المالية في مختلف البلدان بهدف تتبع هذه التحركات غير المشروعة وكشف أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الطاهر، 2002، صفحة 353).

وفي هذا السياق، ينطوي التسليم المراقب على تبادل المعلومات المالية والمصرفية وتحليلها وتقييمها بين السلطات المختصة من أجل تحديد الأنشطة غير المشروعة وتحديد هوية المتورطين فيها. ويهدف التسليم المراقب في هذا السياق إلى تعزيز جهود مكافحة الجريمة المالية وتقوية النظام المالي والمصرفي العالمي في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية (الطاهر، 2002، صفحة 354).

من وجهة نظر الباحثة، يُعتبر التسليم المراقب أحد الأساليب القانونية والاستقصائية الحديثة والمتطورة في مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، سواء كانت متصلة بالمخدرات، تهريب الأموال، الفساد المالي أو

الجرائم المالية الأخرى. ويقوم هذا الأسلوب على السماح لشخص أو شحنة أو أداة تستخدم في ارتكاب جريمة بالدخول أو الخروج أو العبور عبر الحدود، مع وضعها تحت الرقابة المستمرة للسلطات المختصة، دون ضبطها مباشرة، بهدف كشف الشبكات الإجرامية، تحديد العناصر الرئيسية المتورطة، وتوثيق الأدلة بشكل منظم وقانوني.

وترى الباحثة أن التسليم المراقب لا يقتصر على تتبع المواد أو الأشخاص فحسب، بل يمتد ليشمل مراقبة حركة الأموال المشبوهة أو مجهولة المصدر، سواء كانت نقدية أو محوَّلة إلى أصول مادية أو إلكترونية، مع تفعيل التنسيق والتعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية لضمان تعقب هذه الأنشطة غير المشروعة وكشف جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبناءً على ذلك، تؤكد الباحثة أن التسليم المراقب يمثل آلية متكاملة وفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة، فهو يجمع بين جمع الأدلة، مراقبة التحركات غير المشروعة، تفكيك الشبكات الإجرامية، وحماية النظام المالي والقانوني، مع تحقيق التوازن بين فعالية إنفاذ القانون وحماية حقوق الأفراد.

### الفرع الثالث: خصائص التسليم المراقب

يتميز التسليم المراقب بمجموعة من الخصائص التي تجعله أحد أكثر الأساليب التحقيقية دقة وفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة، خصوصاً تلك ذات الطابع العابر للحدود. وفيما يلي أبرز خصائصه:

1. الطابع السري: يعتمد التسليم المراقب على السرية التامة في جميع مراحلها، سواء أثناء التخطيط أو

التنفيذ، بهدف ضمان نجاح العملية وعدم تنبه الشبكات الإجرامية إلى وجود مراقبة. إذ إن أي تسريب

للمعلومات قد يؤدي إلى فشل العملية وإفلات المجرمين الرئيسيين من العدالة (الأمم المتحدة، 1988).

2. الإشراف القضائي والقانوني: لا يُنفذ التسليم المراقب إلا بعد الحصول على إذن مسبق من الجهات

القضائية المختصة، وذلك لضمان توافق العملية مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية، ولحماية حقوق

الأفراد وضمان عدم إساءة استخدام الإجراء (الأمم المتحدة، 1988).

3. التعاون الدولي والأمني: يُعدّ هذا الإجراء بطبيعته قائماً على التعاون بين عدة دول أو أجهزة أمنية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بجرائم عابرة للحدود. ويتطلب ذلك تنسيقاً دقيقاً لتبادل المعلومات، وتحديد مسؤوليات كل طرف، بما يضمن سلامة العملية وتحقيق أهدافها (الحسني، 2019).
4. الهدف الاستخباري والتحقيقي: لا يهدف التسليم المراقب إلى الضبط الفوري للممنوعات، بل إلى كشف الشبكة الإجرامية بأكملها، بدءاً من الناقلين وصولاً إلى الممولين والمنظمين. لذلك يُعتبر أداة استخبارية قبل أن يكون مجرد إجراء ضبط (الحسني، 2019).
5. الرقابة المستمرة: تُنفذ العملية تحت رقابة ميدانية وتقنية مستمرة، باستخدام وسائل التتبع والمراقبة الحديثة، لضمان السيطرة الكاملة على مسار المواد أو الأشخاص محل التسليم، ولمنع أي انحراف قد يهدد السلامة العامة (عبد القادر، 2021).

#### الفرع الرابع: أنواع التسليم المراقب

يُعتبر أسلوب التسليم المراقب من الأدوات الهامة في مكافحة الجريمة المنظمة، حيث يُستخدم لمتابعة تحركات المجرمين أو المواد المشتبه بها عبر الحدود أو داخل الدولة بهدف القبض على المجرمين وكشف الشبكات الإجرامية. وقد تم تقسيم هذا الأسلوب إلى نوعين رئيسيين: التسليم المراقب المحلي والتسليم المراقب الدولي، حيث يعتمد هذا التقسيم على مجموعة من المعايير الأساسية، أهمها الحدود الجغرافية والسيادة القانونية للدولة أو الدول المعنية.

التسليم المراقب المحلي يتم داخل حدود دولة واحدة ويعتمد على التنسيق بين الأجهزة الأمنية المحلية لمراقبة الأنشطة المشبوهة داخل الدولة، مثل تعقب المشتبه بهم في قضايا تهريب المخدرات أو السرقات الكبرى. في هذا النوع من التسليم، تُنفذ العمليات من قبل الجهات الأمنية الوطنية فقط، ويتطلب التنسيق بين مختلف الأجهزة القضائية والشرطة وفقاً للقوانين المحلية المعمول بها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Controlled Delivery," <https://fc-ic.xyz/KckDjnm>.

أما التسليم المراقب الدولي فيتم بين دولتين أو أكثر، ويعتمد على التعاون الدولي من خلال الاتفاقيات أو المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. يهدف هذا النوع من التسليم إلى مواجهة الجرائم التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل تهريب المخدرات عبر الحدود أو التجارة غير المشروعة بالبشر. في هذا النوع، يتطلب الأمر التنسيق بين الأجهزة الأمنية في الدول المختلفة، وقد يشمل التعاون بين السلطات القضائية، مما يستدعي تنظيم الإجراءات وفقاً للقوانين الدولية المعمول بها<sup>1</sup>.

التمييز بين النوعين يعتمد بشكل رئيسي على الحدود الجغرافية حيث يكون التسليم المراقب المحلي مقصوراً على داخل الدولة الواحدة، بينما يشمل التسليم الدولي الحدود بين الدول. علاوة على ذلك، فإن تنفيذ التسليم المراقب الدولي يتطلب بنية تحتية قانونية وتقنية معقدة، ويستلزم تنسيقاً دقيقاً بين الأجهزة القضائية والأمنية عبر الدول المختلفة، في حين أن التسليم المراقب المحلي قد يكون أقل تعقيداً من حيث التنسيق التشريعي والإجرائي<sup>2</sup>.

بشكل عام، يعد التسليم المراقب الدولي أكثر شيوعاً في حالات الجرائم المنظمة العابرة للحدود، مثل تهريب المخدرات أو الاتجار بالبشر، حيث تتعاون دول عديدة لمكافحة هذه الأنشطة. بينما يُعتبر التسليم المراقب المحلي أكثر استخداماً في القضايا التي لا تتجاوز الحدود الوطنية، وهو أقل تعقيداً من حيث التحديات القانونية والتنسيقية.

### أولاً: التسليم المراقب المحلي

يُفهم من ذلك أنه عندما تتلقى الجهات المختصة داخل الدولة معلومات تقيّد بوجود شحنة يُحتمل تهريبها — سواء كانت تحتوي على مواد محظورة أو أموال غير مشروعة — فإنها تضع خطة محكمة لمراقبة مسار

<sup>1</sup> Eurojust, "Controlled Deliveries," <https://fc-lc.xyz/z49tWh9>.

<sup>2</sup> United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Special Investigative Techniques - Controlled Deliveries," <https://fc-lc.xyz/5eQ11Ic>.

هذه الشحنة منذ انطلاقتها وحتى وصولها إلى وجهتها النهائية. ومن خلال هذه المتابعة، تتمكن السلطات من تحديد جميع الأطراف والشبكات المتورطة في العملية. أما إذا كانت الشحنة متجهة من دولة إلى أخرى، فيجوز للدولة المصدرة إخطار الدولة المستقبلة مسبقاً، لتمكينها من اتخاذ التدابير المناسبة لمراقبتها فور دخولها إلى أراضيها<sup>1</sup>.

يُطبَّق أسلوب التسليم المراقب أيضاً على المستوى المحلي عندما تتوفر لدى سلطات دولة معينة معلومات حول نية تهريب شحنة مشبوهة إلى أراضيها. ففي هذه الحالة، يمكن للأجهزة المختصة أن تتّوَجَّل عملية الضبط رغم قدرتها على إيقاف الشحنة عند دخولها الحدود أو أحد المنافذ الرسمية، وذلك بهدف تتبّع مسارها داخل الدولة، والتعرّف على جميع الأطراف المتورطة في العملية، بدلاً من الاكتفاء بضبط الناقل أو الحائز فقط (القضيب، 2002، صفحة 115).

### ثانياً: التسليم المراقب الخارجي

يُقصد بعملية التسليم المراقب عبر الحدود أن تُرتكب الجريمة داخل إقليم دولة معينة، بينما تكون وجهة الشحنة النهائية دولة أخرى، مع احتمال مرورها عبر دول وسيطة. فعندما تتوافر لدى أجهزة مكافحة الجريمة في إحدى الدول معلومات حول قيام إحدى العصابات الدولية بتهريب أموال غير مشروعة من دولة إلى أخرى، يتم التنسيق بين السلطات المختصة في جميع الدول المعنية، شريطة أن تسمح التشريعات الوطنية في كل منها بذلك. وتُنَفَّذ العملية بحيث تبقى الشحنة والعناصر المنفذة تحت المراقبة الدقيقة منذ لحظة مغادرتها الدولة المصدرة وحتى وصولها إلى الدولة المقصودة، ليُصار بعدها إلى ضبط الجناة عند تسلمهم الشحنة بالتعاون مع السلطات المحلية. كما يتطلب هذا النوع من العمليات تنسيقاً فورياً ومستمراً بين الجهات المختصة في الدول كافة، خصوصاً بين الدولة التي اكتشفت عملية التهريب والدول التي تمر بها الشحنة وصولاً إلى الدولة المستهدفة، لضمان نجاح العملية وتقادي أي عوائق قانونية أو أمنية (قادري، 2013).

<sup>1</sup> United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).

في التنفيذ العملي لعملية التسليم المراقب، تملك السلطات المختصة عدة خيارات للتعامل مع الشحنة المشتبه بها، من أهمها<sup>1</sup>:

1. تمرير الشحنة كما هي عبر الحدود مع متابعة سرية ومستمرة من الجهات المعنية لضمان تتبّع المسار وكشف المتورطين.

2. استبدال الشحنة بالكامل بشحنة قانونية ماثلة، بهدف حفظ التغطية الأمنية وتقليل المخاطر أثناء المتابعة.

3. الاستبدال الجزئي لمحتوى الشحنة، كحل وسط يوازن بين الحفاظ على سلامة العملية وتوفير أدلة كافية للجهات القضائية.

بشكل عام، يفترض في عمليات التسليم المراقب عبر الحدود أن تتم حركة الشحنة المشبوهة بالتنسيق واتفاق مسبق بين الدول المعنية، بحيث تُجرى عملية الضبط في البلد الذي تتوفر فيه أفضل ظروف السيطرة والأمن على الشحنة وناقليها، مما يسهّل احتجاز أفراد الشبكة الإجرامية. ويُعد هذا الأسلوب صيغة من أشكال التعاون الدولي في مواجهة الجرائم الجسيمة، لا سيما جرائم الفساد، وقد حظي باهتمام نصوص واتفاقيات دولية وإقليمية التي تشجّع الدول على تهيئة الأطر القانونية اللازمة لإتاحة استخدامه ضمن تشريعاتها الوطنية.

### المطلب الثاني: أهمية التسليم المراقب في مكافحة الجريمة

يعد التسليم المراقب أداة تحقيقية حيوية تستخدمها وكالات إنفاذ القانون في محاربة الجريمة، خصوصاً في قضايا الاتجار بالمخدرات، والتهرب، والجريمة المنظمة. ويقوم هذا الأسلوب على السماح بالنقل المراقب

---

<sup>1</sup> قسم بعض الفقهاء التسليم المراقب من حيث استبدال الشحنات غير المشروعة بالتسليم المراقب الحقيقي أو التسليم المراقب الوهمي (النظيف) بحيث يكون التسليم المراقب الحقيقي عندما تترك الشحنات غير المشروعة تمر تحت الرقابة دون استبدالها بمواد أخرى أو إعاقة مرورها، أما التسليم المراقب الوهمي فيكون عندما يتم تغيير الشحنة أي يتم حجز المواد غير المشروعة واستبدالها بأخرى مشروعة أو غير ضارة، بحيث يتم مواصلة سير الشحنة، وعند تسليمها في الدولة المستهدفة يتم القبض على الشبكة الإجرامية، ولكن قد تؤدي هذا الأمر إلى تعقيدات في مرحلة المحاكمة كأن تضعف حجة البينة والإثبات في حال استبدال الشحنة غير المشروعة كاملاً.

للمواد غير المشروعة - مثل المخدرات أو الأسلحة أو الممتلكات المسروقة - بواسطة السلطات المختصة، مما يتيح لها تتبع مسار هذه العناصر والكشف عن الأفراد المتورطين في الشبكات الإجرامية. وتتجلى أهمية التسليم المراقب ليس فقط في دوره الفعال في جمع الأدلة والإيقاع بالجناء، بل أيضاً في إسهامه بتعطيل الأنشطة الإجرامية ومنع الجرائم المستقبلية.

يرتكز مفهوم التسليم المراقب على مبادئ الشرطة الاستباقية، التي تؤكد أهمية التوقع الاستباقي للسلوك الإجرامي واتخاذ إجراءات وقائية قبل وقوع الجرائم. ومن خلال السماح بمراقبة نقل المواد غير القانونية، تستطيع وكالات إنفاذ القانون متابعة وتوثيق تفاعلات المشتبه بهم، مما يساهم في جمع معلومات استخباراتية وأدلة قيمة تُعزز من قدرة الادعاء العام على ملاحقة الجناة. وبحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الاستخدام الفعال للتسليم المراقب يمكن أن يقوي بشكل ملحوظ قدرة وكالات إنفاذ القانون على تفكيك شبكات تهريب المخدرات وغيرها من الشبكات الإجرامية (المركز الأوروبي لرصد المخدرات وإدمان المخدرات، 2021).

إضافةً إلى ذلك، يساهم التسليم المراقب كرادع قوي للنشاط الإجرامي؛ إذ يمكن أن يؤدي وعي المجرمين المحتملين باستخدام وكالات إنفاذ القانون لهذه الأساليب إلى تراجعهم عن الإنخراط في أنشطة غير قانونية، بسبب احتمال مراقبة تحركاتهم. ويعد هذا التأثير الرادع ذا أهمية بالغة في المناطق المتضررة بشكل كبير من الجريمة المنظمة، حيث تكون أجواء الخوف والتهريب شائعة. وقد أفاد المركز الأوروبي لرصد المخدرات وإدمان المخدرات أن التنفيذ الاستراتيجي للتسليم المراقب يمكن أن يؤدي إلى تقليل الجرائم المرتبطة بالمخدرات، مما ينعكس إيجابياً على أمن المجتمعات (المركز الأوروبي لرصد المخدرات وإدمان المخدرات، 2021).

كما أن التسليم المراقب يعد أداة محورية في تعزيز التعاون الدولي بين وكالات إنفاذ القانون، حيث تعمل العديد من الشبكات الإجرامية عبر الحدود، مما يستدعي تعاوناً مشتركاً بين الدول لمكافحة الجريمة العابرة

للحدود. وغالباً ما تتطلب عمليات التسليم المراقب تنسيقاً بين جهات قضائية متعددة، مما يسهم في تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية والموارد. وقد أكدت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على أهمية هذا التعاون، مشيرةً إلى أن التسليم المراقب يعزز فعالية العمليات المشتركة لمكافحة تهريب المخدرات وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: دور التسليم المراقب في الحد من الجرائم المنظمة

التسليم المراقب هو تقنية تحقيقية محورية تعتمد عليها وكالات إنفاذ القانون عالمياً في مواجهة الجريمة المنظمة. يقوم هذا الأسلوب على السماح بنقل السلع غير المشروعة أو المهربة بطريقة مراقبة، مما يمنح السلطات القدرة على تتبع مسار هذه المواد وكشف الأفراد والشبكات المتورطة في الأنشطة الإجرامية. من خلال هذا النهج، يمكن اعتراض العمليات الإجرامية في مراحل متعددة، ما يسهم بشكل كبير في تفكيك المنظمات الإجرامية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز السلامة العامة. وتتسم الجريمة المنظمة بتعقيد شبكاتها التي تتخربط في أنشطة غير قانونية متنوعة، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر، وتهريب الأسلحة، وغسيل الأموال، مما يلقي بظلاله على الاقتصادات النظامية ويهدد السلامة العامة. وبحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن هذه الأنشطة تولد مليارات الدولارات سنوياً، ما يجعلها تحدياً صعباً أمام وكالات إنفاذ القانون حول العالم (United Nations Office on Drugs and Crime, 2018).

نشأ مفهوم التسليم المراقب فيه كاستجابة للتحديات التي تواجهها أساليب إنفاذ القانون التقليدية، حيث يصعب اختراق طبقات السرية والتعقيد المتأصلة في الجريمة المنظمة. وتتيح هذه التقنية تتبع حركة السلع غير القانونية من المنشأ إلى الوجهة، مما يوفر رؤى مهمة حول كيفية عمل الشبكات الإجرامية. وقد أثبت التسليم المراقب فعاليته في العديد من القضايا البارزة، حيث أسفرت عملياته عن توقيف شخصيات رئيسية في منظمات تجارة المخدرات، ما أدى إلى تعطيل أنشطتها والحد من توفر المواد غير المشروعة في

<sup>1</sup> Europol. (2020). Previous referenc

الأسواق المحلية. ورغم مزاياه، تواجه عمليات التسليم المراقب فيه تحديات تتطلب مراعاة دقيقة للاعتبارات القانونية والأخلاقية، لضمان احترام حقوق الأفراد خلال التحقيقات. لذلك، فإن تعزيز التدريب المستمر والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون الدولية يعد ضرورياً لتحسين فعالية هذه العمليات وتعزيز الأمن العام (المنشاوي، 2023).

### الفرع الثاني: التسليم المراقب كأداة لتحقيق العدالة الجنائية

يُعتبر التسليم المراقب أسلوباً متقدماً تتبناه وكالات إنفاذ القانون عالمياً لمواجهة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والبشر والتهريب غير المشروع للأسلحة والأموال، إذ يقوم على السماح بنقل المواد أو الأشخاص المرتبطين بأنشطة إجرامية تحت رقابة دقيقة، ما يمنح الجهات المختصة القدرة على تتبع مسار هذه العناصر وكشف الأفراد والشبكات المتورطة فيها. نشأ هذا المفهوم استجابة لتعقيدات الجريمة المنظمة وانتشارها عبر الحدود الدولية في أواخر القرن العشرين، حيث أظهرت الأساليب التقليدية للتحقيق عدم كفايتها في مواجهة قدرة المنظمات الإجرامية على التهرب من الرقابة، ما دفع وكالات إنفاذ القانون إلى تبني استراتيجيات مبتكرة لا تقتصر على اعتراض البضائع غير القانونية فحسب، بل تشمل جمع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة عن الأفراد والشبكات، مما يتيح توقيف المشتبه بهم في الوقت المناسب وتفكيك شبكات أوسع نطاقاً. وتعتمد فعالية التسليم المراقب على توفير كم هائل من المعلومات التي تساعد في تحديد الشخصيات الرئيسية داخل الشبكات الإجرامية وكشف الأساليب والوسائل التي تستخدمها، كما يمتد نطاق استخدامه ليشمل الجرائم المالية، وغسل الأموال، والفساد، بالإضافة إلى الجرائم التقليدية، ما يجعله أداة متعددة الاستخدامات في مكافحة الجريمة المنظمة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا الأسلوب يتطلب تخطيطاً دقيقاً والتزاماً بالبروتوكولات القانونية لحماية حقوق الأفراد، إلى جانب تعاون وثيق بين السلطات المحلية والدولية، ما يعكس قدرة وكالات إنفاذ القانون على التكيف مع الأساليب الإجرامية المتطورة (العيد، 1994).

## المبحث الثاني: التسليم المراقب في إطار التعاون الدولي والقانون المحلي

في هذا المبحث، سيتم تناول التسليم المراقب من منظورين متكاملين يجمعان بين الجوانب القانونية والعملية، من خلال تقسيمه إلى مطلبين أساسيين. في المطلب الأول، سنتناول الاتفاقيات الدولية التي اعتمدت التسليم المراقب كآلية للتعاون الدولي، مع التركيز على دور هذه الاتفاقيات في مكافحة الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك جرائم المخدرات والجريمة المنظمة. وسيتم تحليل الأطر القانونية الدولية وآليات التنسيق بين الدول لتطبيق هذا الأسلوب بفعالية. أما في المطلب الثاني، فنستعرض الإطار القانوني الفلسطيني للتسليم المراقب، مع التركيز على كيفية معالجته في النظام القانوني الوطني إن وُجد، أو من خلال الممارسات العملية في حال غياب نصوص قانونية واضحة. كما سنسلط الضوء على التحديات التي تواجه فلسطين في هذا المجال، لا سيما في ظل القيود المتعلقة بالاحتلال والسيطرة على المعابر والحدود، مع اقتراح سبل تعزيز التعاون الدولي وتضمين التسليم المراقب بشكل فعال في الإطار القانوني الفلسطيني لضمان تطبيقه بما يخدم مكافحة الجريمة المنظمة وحماية الأمن العام.

### المطلب الأول: التسليم المراقب ضمن الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات العربية

إن التسليم المراقب يعتبر أداة قانونية مهمة في إطار التعاون الدولي، وقد تم تبيانه بوضوح في العديد من الاتفاقيات الدولية. من أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية فيينا لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، حيث أدرجت المادة 11 التسليم المراقب كأداة للتعاون بين الدول من أجل التحقيق في الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع عبر الحدود. وقد أشارت الفقرة الثانية من هذه المادة إلى ضرورة تبادل المعلومات والموارد بين الدول لضمان تنفيذ هذه العمليات بنجاح، مما يعزز فعالية التحقيقات القضائية.

بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المعروفة باتفاقية فيينا لعام 1988، هناك عدة اتفاقيات دولية أخرى تناولت آلية التسليم المراقب وأكدت على تعزيز

التعاون بين الدول في مواجهة الجرائم العابرة للحدود. من أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعروفة باتفاقية باليرمو لعام 2000، والتي تهدف إلى مكافحة أشكال متعددة من الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والجرائم المالية، وتوفر آليات للتعاون القضائي والشرطة بين الدول الأعضاء. كما تشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، التي تركز على مكافحة الفساد المالي والإداري، بما في ذلك غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها، وتوضح آليات التعاون الدولي لتبادل المعلومات المالية والجنايية وملاحقة المتورطين. بالإضافة إلى ذلك، تناولت اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتمويله، خاصة تلك الصادرة عام 2000 وما تلاها من بروتوكولات، آليات الرقابة والتعاون الدولي لمتابعة العمليات المالية والمواد المشبوهة، بما يتقاطع مع أهداف التسليم المراقب في منع الجرائم العابرة للحدود. وتجمع هذه الاتفاقيات على أهمية التسليم المراقب كآلية قانونية استباقية تساعد الدول على متابعة ومراقبة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، بما في ذلك المخدرات والأسلحة وغسل الأموال، وتعزيز التعاون الدولي لضمان تطبيق القانون بكفاءة وفعالية.

### الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنظمة للتسليم المراقب

يعد التسليم المراقب آلية مهمة للتعاون الدولي في المجالين القانوني والقضائي، خاصة في مكافحة الجرائم المختلفة مثل جرائم المخدرات والفساد، وقد أكدت معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية على اعتبار التسليم المراقب أحد أساليب التحريات الخاصة ضمن إطار التعاون بين الدول الموقعة على الاتفاقية، ومن بين هذه الاتفاقيات، نجد العديد من الأمثلة البارزة.

ازدادت وتيرة أنشطة الجريمة المنظمة على مستوى العالم خلال العقود الأخيرة، حيث أصبح انتشارها لا يقتصر على الحدود الوطنية، بل يتجاوزها إلى نطاق دولي واسع، مما يضع العديد من الدول أمام تحديات أمنية كبيرة. وتُدار هذه الأنشطة بواسطة شبكات من العصابات الإجرامية المتعددة الجنسيات، والتي تعتمد على وسائل حديثة وتقنيات متطورة مثل الاتصالات المشفرة، وتكنولوجيا الإنترنت المظلم، ونقل الأموال

عبر العملات الرقمية، مما يصعب من مهام أجهزة الأمن التقليدية في تعقبها والحد منها التحدي المتزايد، برزت الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بين الدول من خلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح أساليب تحرٍ خاصة، كالتسليم المراقب، الذي يعدّ من أبرز الوسائل المستخدمة في تعقب الشحنات غير المشروعة بهدف الوصول إلى المتورطين الرئيسيين في شبكات الجريمة المنظمة. وقد تم إدراج هذا الأسلوب بشكل رسمي في العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية، حيث اعتمده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، والتي تُعرّف التسليم المراقب على أنه السماح بمرور شحنات مشبوهة تحت إشراف السلطات المختصة من أجل الكشف عن هوية الجناة (الأمم المتحدة، 1988).

تبعته اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو) لعام 2000، والتي أكدت على أهمية استخدام التسليم المراقب كوسيلة فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وشددت على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم المنظمة المختلفة مثل تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال (الأمم المتحدة، 2000). ثم جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 التي اعتبرت التسليم المراقب أداة رئيسية في مكافحة الفساد كجزء من الجهود العالمية لتعزيز الشفافية في الإجراءات الجنائية وتسهيل التنسيق الدولي بين أجهزة الأمن المختلفة (الأمم المتحدة، 2003).

وعلى الصعيد الإقليمي، استخدمت الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1994 التسليم المراقب كأحد الوسائل الأساسية لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات، من خلال تسهيل التعاون بين الدول العربية في هذا المجال، كما نصّ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لعام 2017 على استخدام التسليم المراقب، مما يدل على التزام العراق بمواكبة التوجهات الدولية والإقليمية في هذا المجال (جامعة الدول العربية، 1994).

تعد هذه الاتفاقيات بمثابة أسس متينة للتعاون الدولي في مكافحة الجرائم المنظمة، فهي لا تقتصر على تبادل المعلومات فحسب، بل تدعو إلى استخدام أساليب تحرر متقدمة تكشف عن الشبكات الإجرامية الدولية وتمكّن السلطات من إحباطها والحد من انتشار تأثيراتها السلبية على الأمن العالمي.

**أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (اتفاقية فيينا)**

تُعد هذه الاتفاقية من أوائل الاتفاقيات الدولية التي تناولت مفهوم *التسليم المراقب* بشكل واضح، حيث ورد تعريفه في المادة الأولى (فقرة ز)، بينما حُدّدت ضوابط تطبيقه في المادة (11). وأكدت الاتفاقية على ضرورة توفير إطار قانوني وتنظيمي يمكّن الدول من استخدام هذا الأسلوب في إطار التعاون الدولي، سواء عبر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. كما شددت على وجوب دراسة كل حالة على حدة، بما يضمن تطبيق الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف مكافحة الاتجار غير المشروع وتعزيز فعالية الجهود المشتركة بين الدول (علوش، 2024).

دعت الاتفاقية الدول الأعضاء إلى تبني أسلوب التسليم المراقب كأداة فعالة لمواجهة جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، مؤكدةً دوره في تعزيز التعاون الدولي والحد من هذه الجرائم بما ينعكس إيجاباً على الأمن والاستقرار العام. ومع ذلك، فقد اقتصر تطبيق هذا الأسلوب ضمن الاتفاقية على قضايا الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية دون التوسع في مجالات أخرى. هذا التحديد يعكس تركيز الاتفاقية على هذه القضية الملحة، ولكنه قد يحد من إمكانية تطبيق هذا الأسلوب في سياقات أخرى تتعلق بجرائم منظمة أو أنواع أخرى من الجرائم العابرة للحدود. إن هذا التوجه يعكس الحاجة إلى تطوير أطر قانونية تتجاوز نطاق المخدرات، لتشمل أنواعاً أخرى من الجرائم التي تتطلب تنسيقاً دولياً فعالاً، لذا قد يكون من المفيد استكشاف سبل توسيع نطاق تطبيق التسليم المراقب ليشمل مجالات أخرى من التعاون الدولي في مكافحة الجريمة (علوش، 2024).

يجدر بالذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة كان قد أكد على أهمية أسلوب التسليم المراقب في رسالة خاصة قُدمت خلال المؤتمر الدولي لمكافحة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المنعقد في فيينا عام 1987، حيث أشار إليها كأحد المحاور الرئيسية ضمن عدد من التوصيات المطروحة. كما أن الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1996، التي أقرها مجلس وزراء العدل العرب، تضمنت أحكاماً متوافقة مع ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة، بما يعزز التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مواجهة هذه الجرائم<sup>1</sup>.

يُظهر هذا التوافق بين الاتفاقيتين أهمية التسليم المراقب كأداة قانونية رئيسية في جهود المجتمع الدولي لمواجهة تحديات الاتجار بالمخدرات، ويعكس أيضاً الوعي المتزايد بضرورة تفعيل آليات التعاون في هذا المجال، إن التنسيق بين الاتفاقيات الدولية والمحلية يشكل خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف المرجوة في مكافحة الجريمة المنظمة وحماية المجتمعات من أثارها السلبية (الشواورة، 2002، صفحة 62)

### ثانياً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000م (اتفاقية باليرمو)

تشير الاتفاقية إلى أن التسليم المراقب هو أسلوب يسمح للشحنات غير المشروعة أو المشبوهة بالخروج من إقليم دولة أو المرور عبره أو دخوله، وذلك تحت إشراف السلطات المختصة، بهدف التحقيق في جرائم معينة وكشف هوية الأفراد المتورطين فيها. وقد أكدت الاتفاقية على أهمية هذا الأسلوب من خلال التأكيد على ضرورة اتخاذ كل دولة طرف التدابير المناسبة لإتاحة استخدامه، وفقاً لإمكاناتها وضمن الشروط المحددة في قوانينها الداخلية، مما يبرز التزام الدول بمراعاة القوانين المحلية أثناء تطبيق هذا الأسلوب ويعكس أهمية التنسيق بين الأنظمة القانونية المختلفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية، 1996.  
<sup>2</sup> المادة (20)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000م (اتفاقية باليرمو)، "تقوم كل دولة طرف، ضمن حدود إمكاناتها ووفقاً للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي، إذا كانت المبادئ الأساسية لنظامها القانوني تسمح بذلك، باتخاذ ما يلزم من تدابير لإتاحة الاستخدام المناسب لأسلوب التسليم المراقب." هذا النص يبرز التزام الدول بمراعاة القوانين المحلية أثناء تطبيق هذا الأسلوب، مما يعكس أهمية التنسيق بين الأنظمة القانونية المختلفة".

بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أهمية تدريب العاملين في أجهزة إنفاذ القانون، حيث يتوجب على كل دولة طرف العمل على إنشاء أو تطوير برامج تدريب خاصة لهؤلاء العاملين، بما في ذلك أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق وموظفي الجمارك. تشمل هذه البرامج التدريبية، بقدر ما يسمح به القانون الداخلي، موضوعات مثل المراقبة الإلكترونية، والتسليم المراقب، والعمليات السرية. يساهم هذا التركيز على التدريب في تعزيز قدرات الدول على مواجهة التحديات المرتبطة بالجرائم العابرة للحدود، مما يبرز الأهمية الكبيرة لتأهيل الكوادر القانونية والتقنية لضمان تنفيذ فعال لأساليب التعاون الدولي في مكافحة الجرائم<sup>1</sup>.

### ثالثاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003

تناولت الاتفاقية التسليم المراقب من خلال تعريفه ضمن موادها التأسيسية، مؤكدةً في مادة لاحقة على اعتباره أحد أساليب التحريات التي يمكن للدول الأطراف اعتمادها حسب إمكانياتها ووفق التشريعات الوطنية المطبقة، بهدف تمكين السلطات من متابعة الجرائم بشكل فعال.

---

<sup>1</sup> المادة (29)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000م (اتفاقية باليرمو). " تعمل كل دولة طرف قدر الضرورة على إنشاء أو تطوير أو تحسين برنامج تدريب خاص للعاملين في أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون، بما في ذلك أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق وموظفو الجمارك وغيرهم من الموظفين المكلفين بمنع ومكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية".

أكدت الاتفاقية على أهمية التسليم المراقب كأداة فعّالة لمكافحة جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، موسعة نطاق استخدام هذا الأسلوب ليشمل مكافحة الفساد بعد أن كان محصوراً سابقاً على جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية<sup>1</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية باليرمو سبقت في هذا المجال، إذ نصت على تجريم أفعال الفساد واتخاذ التدابير التشريعية والإدارية وغيرها للحد منه، وكان التسليم المراقب أحد هذه الإجراءات المهمة<sup>2</sup>.

كما تقدم مجموعة العمل المالي (FATF) إطار عمل شامل ومتسق يتعين على الدول اتباعه لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز جهود الدول في مواجهة التهديدات المالية العالمية التي تؤثر على الأمن والاستقرار. ومع ذلك، من المهم مراعاة أن الأطر القانونية والإدارية والتشغيلية، فضلاً عن الأنظمة المالية، تختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى. وهذا التنوع يجعل من غير الممكن أن تتبنى جميع الدول تدابير موحدة لمواجهة هذه التهديدات. لذا، وضعت مجموعة العمل المالي (FATF) معياراً دولياً يُعتبر دليلاً للدول، حيث يُنصح بتنفيذ التوصيات بطريقة تتناسب مع الظروف المحلية، مع مراعاة القوانين المحلية والقدرات المؤسسية والموارد المتاحة. هذا يضمن أن تكون التدابير فعالة ومناسبة للسياقات المختلفة، مما يعزز الجهود الجماعية لمكافحة الجرائم المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المادة (50)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003.

<sup>2</sup> نصت المادة (8) "1" تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية جنائياً عندما ترتكب عمداً: أ. وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية؛ ب. التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية. 2) تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم السلوك المشار إليه في الفقرة 1 من هذه المادة الذي يكون ضالعا فيه موظف عمومي أجنبي أو موظف مدني دولي. وبالمثل، تنظر كل دولة طرف في تجريم أشكال الفساد الأخرى جنائياً. 3) تعتمد أيضا كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير للتجريم الجنائي للمشاركة كطرف متواطئ في فعل مجرم بمقتضى هذه المادة. 4) لأغراض الفقرة 1 من هذه المادة والمادة 9 من هذه الاتفاقية، يقصد بتعبير "الموظف العمومي" أي موظف عمومي أو شخص يقدم خدمة عمومية، حسب تعريفها في القانون الداخلي وحسبما تطبق في القانون الجنائي للدولة الطرف التي يقوم الشخص المعني بأداء تلك الوظيفة فيها. نصت المادة (9) "1" بالإضافة إلى التدابير المبينة في المادة 8 من هذه الاتفاقية، تعتمد كل دولة طرف، بالقدر الذي يناسب نظامها القانوني ويتسق معه، تدابير تشريعية أو إدارية أو تدابير فعالة أخرى لتعزيز نزاهة الموظفين العموميين ومنع فسادهم وكشفه والمعاقبة عليه. 2) تتخذ كل دولة طرف تدابير لضمان قيام سلطاتها باتخاذ إجراءات فعالة لمنع فساد الموظفين العموميين وكشفه والمعاقبة عليه، بما في ذلك منح تلك السلطات استقلالية كافية لردع ممارسة التأثير غير السليم على تصرفاتها.

<sup>3</sup> المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، 2012، ص7.

لاحظت مجموعة العمل المالي أن مرتكبي جريمة غسل الأموال بدؤوا في استخدام أسلوب نقل شحنات الأموال غير المشروعة عبر الحدود الدولية، مما دعاها في تقريرها الثالث لعام 1992/1991 إلى حث الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين السلطات المختصة من إجراء تحريات في قضايا غسل الأموال. أوصت المجموعة أيضاً بأنه يمكن تأجيل القبض على الأفراد المشبوهين أو ضبط الأموال المعروفة أو المشتبه فيها كونها عائدات جريمة، بهدف التعرف على المتورطين وجمع الأدلة اللازمة لإدانتهم. لتحقيق هذا الهدف، أشارت المجموعة إلى أهمية استخدام إجراءات مثل التسليم المراقب والعمليات السرية، لتعزيز فعالية التحقيقات.

التسليم المراقب هو أسلوب يُستخدم بمعرفة أجهزة إنفاذ القانون، عندما تمتلك معلومات دقيقة حول وجود شحنة أو صفقة تحتوي على مواد أو عناصر ذات أصل غير قانوني أو مشبوه. يهدف هذا الأسلوب إلى تحسين فعالية مكافحة، حيث يكون في بعض الحالات من الأفضل عدم ضبط المواد أو العناصر على الفور، بل السماح للشحنة أو الصفقة بالمرور تحت الرقابة الدقيقة. الغرض من ذلك هو جمع الأدلة اللازمة للتعرف على المتورطين في الأنشطة غير القانونية، مما يسهم في بناء قضية قوية ضدهم، تليها إجراءات القبض والضبط في وقت لاحق، وفقاً للظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة (مجموعة العمل المالي، 2020).

تطرقت مجموعة العمل المالي في توصياتها إلى ضرورة تمكين السلطات المختصة من استخدام مجموعة واسعة من أساليب التحقيق المناسبة، بما في ذلك التسليم المراقب، والعمليات السرية، واعتراض الاتصالات، باعتبارها أدوات أساسية لمكافحة الجرائم المالية المنظمة. وفي إطار دعم هذه التوصيات، أصدرت المجموعة مذكرة تفسيرية بعنوان "التسليم المراقب للأموال المعروفة أو المشتبه في كونها عائدات إجرامية"، والتي تهدف إلى توضيح كيفية تطبيق التسليم المراقب بشكل فعال وآمن، مع التركيز على جمع المعلومات وتحليل الأدلة المتعلقة بالعمليات المالية غير المشروعة، خصوصاً تلك المرتبطة بغسل الأموال. وتشجع المذكرة الدول

الأعضاء على تبني هذا الأسلوب القانوني كلما كانت الظروف مناسبة، مؤكدة أن التسليم المراقب يُعد أداة استراتيجية في تعزيز قدرات إنفاذ القانون، من خلال تمكين السلطات من تتبع مسار الأموال المشتبه بها وتحديد الجهات والأفراد المتورطين، ودعم التحقيقات القضائية وتحقيق النتائج المرجوة في مكافحة الجرائم المالية. كما تربط المذكرة بين التسليم المراقب والتنسيق الدولي، مشيرة إلى أن تبادل المعلومات والممارسات بين الدول الأعضاء يساهم في تعزيز فعالية العمليات وضمان الالتزام بالمعايير القانونية وحماية الحقوق، مما يجعل التسليم المراقب عنصراً محورياً في الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة المالية<sup>1</sup>.

من وجهة نظر الباحثة، يشكّل الإطار القانوني للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتسليم المراقب ركيزة حيوية لضمان تنسيق الجهود بين الدول في مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، مع الحفاظ على التوازن بين فعالية الإجراءات القانونية وحقوق الأفراد. فمثلاً، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، المعروفة باتفاقية فيينا، على مسؤولية الدول الأعضاء في مراقبة ونقل المخدرات والمواد المؤثرة على العقل، سواء داخل حدود الدولة أو عبر الحدود الدولية، مع إخضاع هذه العمليات للإشراف المستمر من السلطات المختصة بهدف كشف المتورطين في الجرائم المرتبطة بهذه المواد. ومن هنا، يُعد التسليم المراقب أداة قانونية دقيقة تسمح للسلطات بتتبع شبكات التهريب، وجمع الأدلة، وتحديد الأفراد الرئيسيين في العمليات الإجرامية، دون المساس بحقوقهم القانونية.

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، المعروفة باتفاقية باليرمو، ففتوسع في هذا الإطار لتشمل جميع أشكال الجريمة المنظمة، حيث تحدد واجبات الدول في التعاون القضائي والأمني، وتؤكد على وجوب تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات بين السلطات الوطنية، بما يضمن رصد وملاحقة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود بشكل فعال. وتسلط الاتفاقية الضوء على أهمية حماية حقوق

---

<sup>1</sup> مجموعة العمل المالي. (1992). تقرير مجموعة العمل المالي الثالث.

الإنسان والسيادة الوطنية أثناء تنفيذ عمليات التسليم المراقب، ما يعكس التوازن الدقيق الذي تسعى إليه التشريعات الدولية بين الأمن والحرية.

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، فتكمل هذا الإطار القانوني من خلال ربط التسليم المراقب بجرائم الفساد وغسل الأموال، حيث تلزم الدول الأعضاء بإنشاء آليات رقابية وإجرائية لمتابعة الأموال المشتبه في مصدرها أو العائدات غير المشروعة، وضمان تعاون المؤسسات المالية والقضائية في تبادل المعلومات وتحليلها، بما يسهم في كشف مرتكبي الجرائم وملاحقتهم قضائياً.

وبناءً على ذلك، ترى الباحثة أن هذه الاتفاقيات الدولية توفر قاعدة قانونية متكاملة لتطبيق التسليم المراقب، لكنها تبقى فعالة فقط عند تكامل التشريعات الوطنية مع الالتزام العملي بالتعاون الدولي، والتنسيق بين الأجهزة القضائية والأمنية، لضمان قدرة الدول على مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكشف الشبكات الإجرامية، وحماية المجتمع من المخاطر المرتبطة بها.

#### الفرع الثاني: الإطار القانوني الفلسطيني والتسليم المراقب

على الرغم من أهمية التسليم المراقب في إطار التعاون الدولي، إلا أن فلسطين تفتقر إلى تشريع محلي خاص يحدد بوضوح كيفية تنفيذ هذه العمليات على المستوى الداخلي. في ظل غياب التشريع الفلسطيني المتخصص في هذا المجال، لا يمكن القول بوجود إطار قانوني منظم لآلية التسليم المراقب في فلسطين. ومع ذلك، فإن النظام القضائي الفلسطيني يتعاون مع الدول الأخرى في بعض الحالات بناءً على المبادئ العامة للتعاون القضائي، مثل تنفيذ طلبات تسليم المجرمين<sup>1</sup>.

وفي غياب هذا التشريع، يمكن اقتراح ضرورة إدراج التسليم المراقب ضمن القوانين المحلية الفلسطينية، خصوصاً في إطار قانون مكافحة غسل الأموال أو قانون مكافحة التهريب. يجب أن يتضمن التشريع

<sup>1</sup> قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001، المادة (282)، دولة فلسطين.

الفلسطيني نصوصاً قانونية تتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها في التسليم المراقب، مثل التعاون مع السلطات الأجنبية، كيفية مراقبة الشحنات، وكيفية التأكد من الوجهة النهائية للمواد المشبوهة (United Nations Office on Drugs and Crime , 2017).

اقتراحات لتضمين التسليم المراقب في التشريع الفلسطيني (Al-Mutairi, 2020):

1. تطوير تشريع خاص: من خلال إنشاء قانون فلسطيني خاص بالتسليم المراقب يتماشى مع المعايير الدولية والاتفاقيات التي وقع عليها فلسطين. يشمل هذا القانون الإطار العام للإجراءات المتبعة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه العمليات (مثل الجمارك أو الشرطة).
2. تعاون مع الدول العربية: بالنظر إلى أن التشريعات الفلسطينية قد تتأثر بالنظام القانوني الأردني أو المصري، يمكن الاستفادة من هذه التجارب التشريعية العربية بما يضمن توافق فلسطين مع المعايير الإقليمية والدولية.
3. التدريب والتوعية: يجب على السلطات الفلسطينية المعنية بالتعاون الدولي توفير التدريب المناسب حول التسليم المراقب وكيفية تنفيذها بما يتوافق مع المعايير الدولية.

تتبنى العديد من الدول تشريعات وإجراءات دقيقة لتنظيم التسليم المراقب، باعتباره أداة قانونية متقدمة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ويستند هذا الأسلوب على نقل السلع أو المواد غير المشروعة تحت رقابة مستمرة، مما يمكن السلطات من تتبع مسارها وجمع أدلة حاسمة ضد الشبكات الإجرامية. وتشمل هذه التشريعات تعريفاً واضحاً للتسليم المراقب ونطاق تطبيقه، مع تحديد الجرائم التي يجوز توظيفه فيها مثل المخدرات، غسل الأموال، الاتجار بالبشر، والفساد، إضافة إلى قواعد التفويض والاختصاص للجهات المخولة بإصدار الموافقة، عادةً عبر إذن قضائي مسبق يضمن حماية الحقوق الأساسية للأفراد المعنيين. كما تتضمن التشريعات شروطاً موضوعية للقيام بالتسليم المراقب وإجراءات تشغيلية واضحة، تشمل توثيق العمليات وسلسلة الحيازة والحدود المسموح بها لاستخدام القوة، إضافة إلى حماية المدنيين

وحقوقهم وخصوصيتهم، مع آليات رقابية لاحقة لضمان المساءلة القانونية. ويتطلب التنفيذ العملي للتسليم المراقب تنسيقاً وثيقاً بين الجهات المحلية والدولية، وإنشاء فرق عمل متعددة التخصصات مع بروتوكولات اتصال آمنة وخطط للطوارئ، فضلاً عن تدريب متخصص للقضاة والضباط والموظفين المعنيين. ومن أبرز التحديات القانونية والعملية التي تواجه الدول في هذا المجال اختلاف المعايير القانونية بين الدول، وتنازع الاختصاص القضائي، ومخاطر إفلات الشحنات أو إساءة استخدامها، فضلاً عن التحديات التقنية المتعلقة بتتبع الأصول الرقمية والتحويلات المالية عبر الأنظمة المشفرة. لذلك، توصي التشريعات النموذجية بتحديد تعريف قانوني واضح للتسليم المراقب، واشتراط إذن قضائي مسبق بمعايير موضوعية، ونصوص تفصيلية لسلسلة الحيازة والتوثيق، وتقييم مسبق للمخاطر ووضع بروتوكولات إيقاف فوري، وضمان حماية الحقوق القانونية للمتضررين، مع تنظيم آليات التعاون الدولي، والرقابة المستقلة، وتوفير برامج تدريبية وتقنية متقدمة للقوى المنفذة. وفي الختام، يُعد التسليم المراقب أداة استراتيجية تمكن وكالات إنفاذ القانون من مواجهة الجريمة المنظمة بفاعلية، مع التأكيد على ضرورة التوازن بين تحقيق الأهداف الأمنية وحماية الحقوق الأساسية والسيادة الوطنية، وهو ما يعكس التطور المستمر للقانون الدولي وأهمية التعاون بين الدول في مكافحة الجرائم العابرة للحدود (علوش، 2024).

تسعى الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى موازنة تشريعاتها الوطنية مع بنود هذه الاتفاقيات، وقد تمكنت بعض هذه الدول من تحقيق تقدم كبير في هذا المجال، بينما لا تزال دول أخرى تعمل على إجراء التعديلات اللازمة في تشريعاتها المختلفة، وتتضمن هذه التعديلات إدراج أسلوب التسليم المراقب ضمن التشريعات المحلية، وهو ما يعد خطوة مهمة لتعزيز فعالية مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، ويُعتبر التسليم المراقب أداة استراتيجية تسمح للسلطات المختصة بمراقبة الأنشطة المشبوهة وجمع الأدلة اللازمة لملاحقة الجناة.

في هذا السياق، سنستعرض أهم الدول العربية التي تناولت أسلوب التسليم المراقب في تشريعاتها المحلية، وكيفية تطبيق هذا الأسلوب في إطار التعاون الدولي لمكافحة الجرائم، سيساعد ذلك في تسليط الضوء على الجهود المبذولة من قبل هذه الدول للتكيف مع المعايير الدولية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات القانونية والجنائية.

### أولاً: التسليم المراقب في التشريع الأردني

يُعتبر التسليم المراقب في التشريع الأردني أداة فعّالة في مكافحة الجرائم العابرة للحدود، خاصةً في مجالات التهريب وتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع. وقد تم تنظيم هذه الآلية في القانون الأردني من خلال عدة نصوص تشريعية، أبرزها قانون الإجراءات الجزائية الأردني، الذي يضمن تفعيل هذه الأداة ضمن أطر قانونية واضحة. تم النص على التسليم المراقب في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (23) لسنة 1988 وتعديلاته، حيث جاء هذا القانون بتحديد آليات التعاون الدولي في محاربة الجرائم المتعلقة بالمخدرات، ومنها التسليم المراقب كأداة لمكافحة تهريب المواد المخدرة عبر الحدود. ينص هذا القانون على أن تسليم الشحنات المشبوهة أو المواد غير المشروعة يتم تحت إشراف السلطات الأردنية، سواء كانت تلك الشحنات داخلة أو خارجة من المملكة، ويكون ذلك بهدف تتبع هذه الشحنات حتى الوصول إلى الجناة المتورطين<sup>1</sup>.

كما يُعتبر قانون التعاون القضائي في المسائل الجنائية الأردني الصادر بموجب قانون رقم (28) لسنة 2006 التسليم المراقب من أهم أساليب التعاون بين الدول في مكافحة الجريمة، حيث يسمح بتقديم طلبات تنفيذ التسليم المراقب بين الأردن ودول أخرى بناءً على الاتفاقيات الدولية. ويشترط القانون أن يتم تنفيذ التسليم المراقب في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وأن يتم تحت إشراف الجهات القضائية المختصة لضمان سلامة الإجراءات ومراعاة الإجراءات القانونية. عند تنفيذ التسليم المراقب في الأردن، تتولى السلطات المختصة، مثل دائرة الجمارك أو الأجهزة الأمنية، مراقبة الشحنات المشبوهة بالتنسيق مع الدول المعنية. هذا

<sup>1</sup> قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (23) لسنة 1988 وتعديلاته، المادة 10.

التعاون يتم وفقاً للاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الأردن والدول الأخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. تسهم هذه الآلية في تعزيز التنسيق بين الدول للتصدي للأنشطة غير القانونية، من خلال تيسير متابعة الشحنات المشبوهة من نقطة الانطلاق إلى وجهتها النهائية<sup>1</sup>. من خلال هذا الإطار القانوني، يُظهر التشريع الأردني التزامه بمكافحة الجرائم الدولية، ويُسهم في تعزيز التعاون الدولي لمحاربة الجرائم التي تؤثر على الأمن الوطني والدولي. إن هذه الآلية تمكن السلطات الأردنية من متابعة العديد من الجرائم المعقدة مثل التهريب، من خلال مراقبة حركة المواد المشتبه بها، مما يسهل من ضبط الجرائم المرتكبة ويساهم في تقديم الجناة إلى العدالة (الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، 2010).

يُعتبر التسليم المراقب آلية قانونية جوهرية في مجال التعاون القضائي الدولي، إذ يتيح للسلطات المختصة مراقبة شحنات مشتبه بها أثناء مرورها عبر أراضٍ مختلفة، بهدف جمع الأدلة وتفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة. تتبنى العديد من الدول تشريعات تحدد الإجراءات والضمانات اللازمة لتنفيذ التسليم المراقب، بما في ذلك الحصول على إذن قضائي لضمان حماية حقوق الأفراد المعنيين، مع الالتزام بالألا يتعارض التنفيذ مع سيادة الدولة أو أمنها أو نظامها العام. كما تؤكد القوانين الوطنية على أولوية الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون القضائي مع الدول الأخرى، بما يضمن التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية التي تنظم استخدام التسليم المراقب كأداة فعّالة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود وتعزيز التعاون بين السلطات القضائية في مواجهة الجريمة المنظمة<sup>2</sup>.

من الجدير بالذكر أن مقتضيات التسليم المراقب في مشروع تعديل القانون الجنائي تُعتبر عامة، مما يعني أنها يمكن أن تنطبق على أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. هذا الإطار القانوني

<sup>1</sup> قانون التعاون القضائي في المسائل الجنائية رقم (28) لسنة 2006، المادة 15.

<sup>2</sup> قانون المسطرة الجنائية. (2011). المغرب.

يتيح للسلطات المغربية مزيداً من المرونة في التعامل مع قضايا غسل الأموال والجرائم المنظمة، ويعزز من قدراتها على التعاون مع الدول الأخرى في مجالات مكافحة الجريمة العابرة للحدود.

### ثانياً: التسليم المراقب في القانون القطري

نصت المادة (425) من قانون الإجراءات الجنائية القطري لعام 2004 على أحكام التسليم المراقب، حيث جاء فيها أنه يجوز تنفيذ هذا الأسلوب وفقاً لقواعد الاختصاص المنصوص عليها في القانون القطري. النائب العام هو المخول بمنح الإذن بالتسليم المراقب، حيث يمكنه السماح بعبور أشياء تُعتبر حيازتها جريمة، أو متحصلة من جريمة، أو كانت أداة في ارتكابها، وذلك إلى داخل الدولة، أو خارجها دون ضبطها، أو استبدالها كلياً، أو جزئياً تحت رقابة السلطات المختصة. ويُشترط أن يكون ذلك بناءً على طلب دولة أجنبية، مع مراعاة أن يساهم الإجراء في التعرف على وجهة تلك الأشياء أو ضبط مرتكبي الجرائم.

وتتولى الجهات المختصة في قطر تنفيذ الإذن الصادر من النائب العام، وذلك عبر مراقبة ومتابعة عملية عبور الأشياء محل التسليم المراقب، لضمان التزامها بالضوابط القانونية وتحقيق الهدف من العملية، سواء كان ذلك لتحديد وجهتها أو ضبط الأشخاص المتورطين في الجرائم، مع إخطار الجهات المعنية بذلك. كما يتم تحرير محضر يوضح كافة الإجراءات التي تمت خلال عملية التسليم المراقب. وفي جميع الأحوال، يملك النائب العام الحق في تحديد أسلوب التسليم المراقب للأشياء للجهة الطالبة، بالإضافة إلى كيفية استردادها أو التعويض عنها. وهذا الإطار القانوني يعكس التزام قطر بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم، مما يساهم في تحقيق العدالة وحماية الأمن الوطني (عبد القادر، 2021، صفحة 228).

### ثالثاً: التسليم المراقب في التشريع السوري

تعد التشريعات السورية من بين أوائل القوانين التي تناولت أسلوب التسليم المراقب، حيث أدرج هذا المفهوم منذ أكثر من ثلاثة عقود. وينظم قانون المخدرات السوري رقم 2 لعام 1993 هذا الأسلوب فيما يتعلق بجرائم تهريب المخدرات، بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية والقانون العربي الموحد للنواحي ذات الصلة. ويتيح

القانون للجهات المختصة، بعد اتخاذ الإجراءات الرسمية اللازمة، السماح بمرور شحنات المخدرات عبر أراضي الدولة إلى دول أخرى ضمن إطار المرور المراقب، بما يمكن السلطات من متابعة الشحنة وتحديد الأشخاص أو الجهات المتورطة في نقلها.

يمثل تنظيم التسليم المراقب ضمن التشريع السوري خطوة مهمة، إذ يوفر إطاراً قانونياً واضحاً يسهل اتخاذ القرار بشأن تنفيذ العملية بشكل فعال وسريع، ويحدّ من الاجتهادات القانونية المطوّلة. كما يعزز إسناده هذه الصلاحية إلى وزير الداخلية من فرص نجاح العملية، نظراً لخبرته المباشرة بإمكانات الأجهزة المختصة وقدرتها على التنفيذ. ويتيح القانون للوزير اتخاذ القرار بناءً على المعطيات المتاحة دون الحاجة لموافقة مسبقة من الجهات القضائية، مما يقلل من التعقيدات ويعزز التنسيق بين مختلف الأجهزة لضمان تحقيق أهداف مكافحة تهريب المخدرات بكفاءة أعلى (كمال و شبيب، 2016).

#### رابعاً: التسليم المراقب في التشريع الإماراتي

يتضمن القانون رقم 39 لسنة 2006 الاتحادي بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية أحكاماً تتعلق بأسلوب التسليم المراقب، حيث يسمح القانون باستخدامه وفق القواعد المنصوص عليها في التشريع الإماراتي. ويخول القانون النائب العام صلاحية إصدار الإذن باللجوء إلى هذا الأسلوب، ما يعكس التزام الدولة بالمعايير الدولية لمكافحة الجرائم. وتقوم الجهات المختصة بتنفيذ هذا الإذن ضمن نطاق اختصاصها، لضمان فعالية العملية وتطبيقها بشكل منظم. ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه يتم تحرير محضر يسجل جميع الإجراءات التي تمت خلال عملية التسليم المراقب، مما يضمن توثيق كافة التفاصيل المتعلقة بالعملية ويساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة، علاوة على ذلك، يحدد النائب العام كيفية تنفيذ عملية التسليم المراقب للأشياء المعنية، بما في ذلك الطريقة التي سيتم بها استرداد هذه الأشياء أو التعويض عنها بعد انتهاء العملية، إن هذا الإطار القانوني يعكس جهود الإمارات في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم،

ويؤكد على الأهمية البالغة للتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لضمان فعالية هذا الأسلوب في تحقيق العدالة (كمال و شبيب، 2016).

#### خامساً: التسليم المراقب في التشريع الجزائري

تُعدّ الجزائر من الدول الرائدة في تضمين أسلوب التسليم المراقب ضمن تشريعاتها، حيث منح القانون الجزائري الجهات المختصة، مثل ضباط الشرطة القضائية، صلاحيات لمراقبة الأشخاص والأشياء والأموال المرتبطة بالجرائم ضمن شروط محددة. كما عرف القانون هذا الأسلوب كإجراء يسمح بمرور الشحنات غير المشروعة أو المشبوهة عبر البلاد أو خروجها منها تحت إشراف السلطات المختصة. ويهدف التسليم المراقب في التشريع الجزائري إلى متابعة الجرائم وكشف هويات المتورطين وضبط أكبر عدد ممكن من المجرمين، مما يجعله أداة فعالة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك التهريب والفساد (سكوم، 2015، صفحة 13).

يمثل التسليم المراقب في التشريع الجزائري وسيلة فعالة للتعرف على الوجهات النهائية للشحنات والكشف عن هويات الأفراد المتورطين، مما يسهم في ضبط عدد أكبر من المجرمين المرتبطين بالجرائم.

#### سادساً: التسليم المراقب في التشريع الفلسطيني

تتوافق التشريعات الفلسطينية مع المعايير الدولية المتعلقة بالتسليم المراقب، وخصوصاً مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) فقد نص القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال على تعريف التسليم المراقب في المادة الأولى، باعتباره أسلوباً قانونياً يُتيح للسلطات المختصة متابعة ورصد عمليات التهريب والتحقق من الجرائم ذات الصلة، وجمع الأدلة متعددة المصادر دون الحاجة إلى حجز البضائع داخل النطاق الجمركي أو خارجه. وبالرغم من وجود بيانات جمركية قد تشير إلى مخالفات محتملة،

فإن عمليات التسليم المراقب تسمح باستمرار حركة البضائع تحت المراقبة القانونية الدقيقة، ما يضمن تحقيق الغرض من العملية في كشف المتورطين وتفكيك الشبكات الإجرامية دون التأثير على سلامة التجارة<sup>1</sup>.

ولكن من الممكن انتقاد المشرع الفلسطيني لعدم تضمينه لأحكام وإجراءات وآليات التسليم المراقب بشكل كامل في نصوص القرار بقانون. ومن ثم، صدر القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، الذي نص في المادة (36) على أن إدارة الجمارك هي الجهة المخولة بتنفيذ التسليم المراقب. في إطار تطور التشريعات الفلسطينية، قام المشرع بتعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 من خلال القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018، الذي أدرج التسليم المراقب في أحكام المادة (22 مكرر). رغم ذلك، يمكن ملاحظة أن التشريعات الفلسطينية تظل بعيدة عن المدرسة القانونية التي ينتمي إليها التشريع الفلسطيني، إذ كان من الأفضل الاستشهاد بقوانين تتحدر من نفس الأصل التشريعي مثل القانون الأردني<sup>2</sup>.

بناءً على ما سبق فإن التشريع الفلسطيني بشأن التسليم المراقب يعكس جهود السلطة الفلسطينية في مكافحة الجرائم العابرة للحدود، مثل تهريب المخدرات والأسلحة، وقد تم تحديد هذا الإطار القانوني من خلال القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007. يتسم هذا التشريع بعدة نقاط قوة، منها الالتزام بالمبادئ الدولية، حيث يبرز رغبة السلطة الفلسطينية في الاندماج في النظام القانوني الدولي من خلال مواكبة الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة. كما يُعزز التشريع الأهداف الاستراتيجية لمكافحة الجريمة، ويُظهر أهمية وجود إجراءات منظمة تسهم في تحسين كفاءة تنفيذ العمليات المتعلقة بالتسليم المراقب.

مع ذلك، يواجه التشريع الفلسطيني مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليته في تطبيق التسليم المراقب. من أبرز هذه التحديات غياب التفاصيل التنفيذية الدقيقة التي تحدد خطوات وآليات تنفيذ هذه العمليات، مما

<sup>1</sup> السلطة الفلسطينية. (2007). القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال. الجريدة الرسمية، (عدد خاص).

<sup>2</sup> السلطة الفلسطينية. (2018). القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018 بتعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005. الجريدة الرسمية، (عدد خاص).

قد يؤدي إلى تفاوت في التفسيرات أو إلى عدم تطبيقها بالشكل الصحيح. كما يُلاحظ ضعف التنسيق بين الجهات المختصة، بما في ذلك الجمارك والشرطة والنيابة العامة، مما يعيق كفاءة وفعالية العمليات الميدانية. إضافة إلى ذلك، تشكل القيود السياسية والاقتصادية عائقاً أمام السلطة الفلسطينية في بناء شراكات تعاون قضائية فعالة مع الدول الأخرى، وهو ما يحد من قدرتها على الاستفادة الكاملة من آليات التسليم المراقب وتعزيز فعالية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

علاوة على ذلك، هناك تحديات متعلقة بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذا النوع من الإجراءات، بما في ذلك نقص التدريب المناسب للعاملين في الجهات المعنية. كما أن غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة حول عدد العمليات ونتائج التسليم المراقب يؤثر سلباً على تقييم فعالية التشريع. لذا، فإن تحسين التفاصيل التنفيذية، وتعزيز التعاون بين الجهات المختلفة، وزيادة الدعم الدولي، وتوفير التدريب اللازم يمكن أن تسهم في تحسين فعالية هذا النوع من التشريعات في المستقبل، مما يساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني.

يُعد التسليم المراقب أداة استراتيجية فعالة في إطار مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، حيث تسعى الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى موازنة تشريعاتها الوطنية لتعزيز فعالية هذه الجهود. يعكس هذا الالتزام في عدد من الدول العربية، مثل المغرب وقطر وسوريا والإمارات والجزائر وفلسطين، حيث تم إدخال تسهيلات قانونية تتيح تنفيذ عمليات التسليم المراقب.

عمليات التسليم المراقب لتسهيل تبادل الأدلة وتعزيز التعاون الدولي، بينما يُعطي القانون القطري النائب العام صلاحيات منح الإذن بالتسليم المراقب. من جهة أخرى، يعتبر النظام السوري من بين الأوائل في إدخال هذا المفهوم، حيث يُسمح بمرور الشحنات المخدرة تحت رقابة صارمة. في الإمارات، يتم توثيق كل الإجراءات لضمان الشفافية، بينما تضمن التشريعات الجزائرية مراقبة حركة البضائع المشبوهة. على الرغم من ذلك، يواجه المشرع الفلسطيني تحديات تتعلق بنقص التفاصيل القانونية والإجراءات المتعلقة بالتسليم

المراقب، رغم أنه تم إدراج هذا المفهوم في التشريعات الفلسطينية. بالتالي، يُظهر التحليل الفروق بين هذه الدول في كيفية تطبيق التسليم المراقب كأداة فعالة لمكافحة الجرائم عبر الحدود، ويعكس أهمية التنسيق بين السلطات المحلية والدولية في هذا السياق لضمان تحقيق العدالة وحماية الأمن الداخلي.

### **المطلب الثاني: الإطار القانوني الإجرائي الناظم للتسليم المراقب**

يعد التنظيم القانوني للتسليم المراقب في التشريعات الوطنية أحد الأسس الجوهرية لضمان فعالية تطبيق هذه الآلية في مكافحة الجرائم العابرة للحدود. حيث يتطلب الأمر وضع إطار قانوني محلي يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. يشمل هذا الإطار تحديد الجهات المختصة بتنفيذ عمليات التسليم المراقب، والتنسيق بينها لضمان سلاسة الإجراءات. لكن مع التحديات المتزايدة في مجال الجريمة المنظمة، بات من الضروري تحديث التشريعات الوطنية لتشمل آليات قانونية جديدة تتماشى مع التطورات التكنولوجية والحقوقية، مع مراعاة الحفاظ على حقوق الإنسان وتوفير الضمانات القانونية اللازمة للمتهمين.

### **الفرع الأول: آليات التسليم المراقب في التشريعات العربية**

تتفاوت التشريعات العربية في تنظيم آليات التسليم المراقب، إلا أن معظم الدول تعتمد على الاتفاقيات الدولية الموقعة في إطار الأمم المتحدة، أو على الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية، كأساس لتفعيل هذا الأسلوب. ومن أبرز الأمثلة على هذا التعاون الاتفاقيات العربية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1994، والتي تضمنت نصوصاً واضحة تسمح باستخدام التسليم المراقب كألية لمتابعة وتحقيق الجرائم العابرة للحدود، مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر. وتقوم هذه الآلية على السماح بمرور المواد أو الأفراد المشبوهين تحت رقابة الجهات المختصة في الدولة المستقبلة، مع مراعاة القوانين المحلية والمعايير الدولية، بهدف جمع الأدلة وتتبع الشبكات الإجرامية وتحديد المسؤولين عنها. وتشمل آليات التسليم المراقب في التشريعات العربية الحصول على إذن قضائي، التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة،

وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول، بالإضافة إلى وضع بروتوكولات لضمان عدم انتهاك الحقوق الأساسية للأفراد أثناء تنفيذ العمليات. ومن خلال هذه الآليات، يسهم التسليم المراقب في تعزيز التعاون القضائي والأمني بين الدول العربية، وتحقيق فعالية أكبر في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

### أولاً: الأسس القانونية في التشريعات العربية

تستند التشريعات العربية في تنظيم التسليم المراقب إلى مبادئ التعاون القضائي الدولي ومبدأ التكامل بين الدول. تتضمن الأسس القانونية أبرز القواعد التي تضمن التعاون بين الدول في مكافحة الجريمة، وهذه تشمل (سوليم، 2009، صفحة 18):

1. اتفاقيات التعاون القضائي: تعد اتفاقيات التعاون القضائي بين الدول العربية إطاراً أساسياً لتنفيذ آليات

التسليم المراقب. حيث تحدد هذه الاتفاقيات إجراءات واضحة ومفصلة لتنفيذ التسليم المراقب، بما

يضمن التوافق مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية. كما تسهم هذه الاتفاقيات في تسهيل تبادل

المعلومات الاستخباراتية والتنسيق بين الجهات الأمنية والقضائية المختلفة، بما يعزز قدرة الدول على

مكافحة الجرائم العابرة للحدود بكفاءة وفعالية.

2. القوانين الوطنية: تتبنى بعض الدول العربية نصوصاً صريحة ضمن قوانينها الجنائية تتعلق بالتسليم

المراقب، مما يوفر للسلطات المختصة أدوات قانونية لمراقبة الأفراد أو المواد المشبوهة المرتبطة

بالأنشطة الإجرامية. وتشمل هذه القوانين تحديد الإجراءات المتبعة، والمسؤوليات المنوطة بكل جهة،

و ضمان التزام السلطات بحقوق الأفراد وسلامة العملية القانونية، بما يوازن بين مكافحة الجريمة

وحماية الحريات الأساسية.

3. الموافقة القضائية: في العديد من الدول، يشترط الحصول على موافقة قضائية قبل الشروع في تنفيذ

التسليم المراقب. وتهدف هذه الموافقة إلى ضمان قانونية الإجراءات وحماية حقوق الأفراد المعنيين،

كما تعمل على ضبط نطاق السلطات التنفيذية ومنع أي تجاوز أو استغلال غير قانوني لهذه الآلية.

وتعتبر هذه الخطوة شرطاً أساسياً لتحقيق التوازن بين فعالية التسليم المراقب وحقوق الأفراد المتورطين أو المشبوهين.

## ثانياً: إجراءات تطبيق التسليم المراقب في الدول العربية

تتضمن إجراءات تنفيذ التسليم المراقب في التشريعات العربية عدة مراحل أساسية تضمن سير العملية بشكل قانوني ودقيق، ومنها (الطاهر، 2002، صفحة 33):

1. التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية: يبدأ التسليم المراقب بالتعاون بين الأجهزة الأمنية المختلفة في الدولة لمراقبة الأفراد أو المواد المشبوهة. تتم دراسة الآليات المناسبة للمراقبة وفقاً للظروف القانونية والتقنية.

2. التنسيق بين الدول: إذا شمل التسليم المراقب دولة أخرى، يتم التنسيق مع السلطات المختصة في الدولة المعنية، استناداً إلى الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف مثل اتفاقية التعاون القضائي بين الدول العربية في مجال مكافحة المخدرات.

3. استخدام تقنيات المراقبة: تتنوع أدوات المراقبة المستخدمة في التسليم المراقب، وتشتمل على المراقبة التقنية مثل الأقمار الصناعية أو كاميرات المراقبة وأجهزة التنصت، بالإضافة إلى المراقبة البشرية عبر فرق أمنية متخصصة في تتبع وتحليل المعلومات.

4. تنفيذ القبض: بعد جمع الأدلة أو تحقيق تقدم قانوني، يتم تنفيذ القبض على الأفراد أو مصادرة المواد المشبوهة. يجب أن تتم هذه الإجراءات ضمن الأطر القانونية التي تحكم كل دولة، مع ضمان حقوق المتهمين.

من وجهة نظر الباحثة، تُعد إجراءات تنفيذ التسليم المراقب في التشريعات العربية عملية متعددة المراحل تتسم بالدقة القانونية والتنظيمية لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، مع الالتزام بالمعايير الدولية وحقوق

الأفراد. تبدأ العملية بالتنسيق الداخلي بين الأجهزة الأمنية والقضائية في الدولة، حيث يتم تحديد الأهداف والوسائل الأنسب لمراقبة الأفراد أو المواد المشبوهة، بما يتوافق مع الإطار القانوني والتقني المتاح. هذا التنسيق الداخلي يعد مرحلة أساسية لضمان سير العملية بشكل متكامل، وتجنب أي تعارض بين الجهات المختلفة.

في حال شمل التسليم المراقب أكثر من دولة، تنتقل العملية إلى مرحلة التنسيق الدولي، حيث يتم التعاون مع السلطات المختصة في الدولة الأخرى استناداً إلى الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، مثل اتفاقية التعاون القضائي بين الدول العربية في مجال مكافحة المخدرات. ويساهم هذا التنسيق في ضمان قانونية الإجراءات وتسريع تبادل المعلومات الاستخباراتية اللازمة، مع الحفاظ على سيادة الدول المعنية وحماية الأمن الإقليمي.

أما المرحلة الثالثة فتركز على استخدام تقنيات المراقبة المتقدمة، والتي تشمل المراقبة التقنية مثل الأقمار الصناعية، وكاميرات المراقبة، وأجهزة التنصت، إلى جانب المراقبة البشرية التي تقوم بها فرق أمنية متخصصة في تتبع وتحليل المعلومات. ويهدف هذا التنوع في أدوات المراقبة إلى جمع أدلة دقيقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها لاحقاً في الإجراءات القانونية.

وأخيراً، تأتي مرحلة تنفيذ القبض أو مصادرة المواد المشبوهة بعد جمع الأدلة وتحقيق تقدم قانوني في الملف. ويتم هذه الإجراءات ضمن الأطر القانونية لكل دولة، مع التأكيد على حماية حقوق المتهمين وضمان عدالة الإجراءات. من خلال هذه المراحل الأربعة، يتضح أن التسليم المراقب ليس مجرد عملية أمنية بحتة، بل هو آلية قانونية متكاملة تتطلب التخطيط الدقيق، والتنسيق الداخلي والخارجي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، بما يساهم في تعزيز فعالية مكافحة الجرائم العابرة للحدود وتحقيق العدالة بشكل مستدام.

### ثالثاً: الضوابط القانونية في التسليم المراقب

تضع التشريعات العربية مجموعة من الضوابط القانونية التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد أثناء تنفيذ

التسليم المراقب. تشمل هذه الضوابط (السن، 2008، صفحة 16):

- حماية حقوق الإنسان: يشترط احترام حقوق الأفراد المتورطين في التسليم المراقب، مثل الحق في المحاكمة العادلة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية. يعتبر هذا الأمر أساسياً لضمان الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- مراقبة الإجراءات القانونية: يتم تنفيذ كل عملية مراقبة للتسليم المراقب تحت إشراف السلطة القضائية أو الهيئات المختصة في كل دولة لضمان تنفيذ الإجراءات القانونية بالشكل الصحيح وحماية الحقوق القانونية للأفراد.
- قيد استخدام القوة: في بعض التشريعات العربية، تضع القوانين قيوداً على استخدام القوة أثناء عمليات المراقبة أو القبض. هذا يضمن أن العمليات تتم ضمن حدود القانون، ويمنع الاستخدام المفرط للقوة الذي قد يضر بالأفراد المعنيين.

## الفصل الثاني

### إجراءات التسليم المراقب وآثاره

يُعد التسليم المراقب أحد الآليات القانونية الحديثة التي ظهرت استجابة لتحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث باتت هذه الجرائم تتسم بالتعقيد والانتشار الواسع، مستفيدة من ثغرات النظم القانونية والرقابية في مختلف الدول. يقوم التسليم المراقب على مبدأ تمكين السلطات المختصة من مراقبة المواد أو الأفراد المشبوهين أثناء تنقلهم، بهدف جمع المعلومات وتحليلها بشكل دقيق لتحديد المتورطين في الأنشطة الإجرامية وتكثيف الشبكات التي تقف وراءها. هذه الآلية تجمع بين الإجراءات القانونية الصارمة والتقنيات المراقبية الحديثة، بما يضمن التوازن بين فعالية مكافحة الجريمة وحماية الحقوق الأساسية للأفراد. كما يعكس التسليم المراقب تطور أساليب التحقيق الجنائي وتكاملها مع التعاون الدولي، ما يجعله أداة أساسية في تعزيز الأمن العام وحماية المجتمعات من المخاطر الناجمة عن الجريمة المنظمة.

#### المبحث الأول: إجراءات تفعيل التسليم المراقب

يُعدّ تفعيل التسليم المراقب خطوة محورية في إطار مكافحة الجريمة المنظمة، إذ يمثل الانتقال من الجانب النظري والقانوني إلى التطبيق العملي الذي يكشف عن مدى فعالية هذه الآلية. فنجاح التسليم المراقب لا يتحقق بمجرد النص عليه في القوانين أو الاتفاقيات، بل يتطلب وضع إجراءات عملية دقيقة تضمن تنفيذه بصورة قانونية ومنسقة بين مختلف الجهات المعنية. وتبرز أهمية هذه الإجراءات في كونها الأداة التي تحدد مسار العملية منذ لحظة الاشتباه وحتى الوصول إلى النتائج النهائية، بما في ذلك جمع الأدلة، وضبط المتورطين، وحماية الحقوق الأساسية للأطراف كافة. كما أن هذه الإجراءات تساهم في توضيح أدوار الأجهزة الأمنية والقضائية، وتضمن الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، وهو ما يجعل تفعيل التسليم المراقب عملية معقدة تتطلب دقة عالية وتنسيقاً محكماً بين الجهات المحلية والدولية على حد سواء.

## المطلب الأول: أنواع وشروط وإجراءات تنفيذ التسليم المراقب

يُعتبر أسلوب التسليم المراقب من أبرز الوسائل المبتكرة التي تهدف إلى تعزيز فعالية الجهود القانونية والأمنية في مكافحة الجرائم المنظمة والخطيرة. حيث يجمع هذا الأسلوب بين الدقة والسرية في التنفيذ، مما يتيح الفرصة لكشف الشبكات الإجرامية وتعقب تحركاتها من دون لفت انتباه الأطراف المتورطة.

وفي هذا المطلب، نُسلط الضوء على الإطار الإجرائي والقانوني الذي يحكم تفعيل هذا الأسلوب، من خلال تحديد أنواعه سواء كان محلياً أم دولياً، والشروط والإجراءات الضرورية لتنفيذه بشكل يحقق الفائدة المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، نسعى لفهم التحديات التي قد تواجه تطبيق التسليم المراقب، من الناحيتين القانونية والعملية، لتقديم رؤية شاملة تعزز من إمكانية تحسين استخدام هذا الأسلوب في المستقبل.

### الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها لبدء عملية التسليم المراقب

يتميز أسلوب التسليم المراقب بخصائص محددة جعلته من ضمن الأساليب الخاصة للتحريات وفق ما أشارت إليه الاتفاقيات الدولية والإقليمية، حيث أجمعت على أن أسلوب التسليم المراقب والترصد الإلكتروني بأنه أسلوب تحري خاص، وهذا ما أشار إليه قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته في المادة (22 مكرر) وفق ما أشرنا إليها سابقاً، وهذه الخصائص هي:

يتميز أسلوب التسليم المراقب بعدة خصائص جعلته من الأساليب الخاصة للتحريات، كما أشارت إليه التشريعات الوطنية واتفاقيات مكافحة الفساد الدولية والإقليمية. ومن أبرز هذه الخصائص:

1. استهداف الأموال والأشياء غير المشروعة، يطبق هذا الأسلوب على الأموال الناتجة عن جرائم مثل الفساد، أو على المواد المحظورة مثل المخدرات والأسلحة، لمتابعة وجهتها وكشف شبكات التهريب أو التعامل غير القانوني بها (عبد العال، 2003، صفحة 219).

2. السرية والمتابعة الدقيقة، يتم تنفيذ العملية بسرية تامة مع متابعة مستمرة، لضمان التدخل في الوقت المناسب والقبض على المتورطين قبل قدرتهم على الإفلات أو التهرب (المجاهدي، 2011، صفحة 88).

3. أداة وقائية واستراتيجية، يساهم الأسلوب في رصد الجماعات الإجرامية وتتبع أساليب عملها، مما يسهل ضبطها ويعمل في الوقت نفسه كوسيلة ردع للعصابات الأخرى (العشعاشي، 2019، صفحة 55).

4. المرونة في التطبيق، يمكن استخدام التسليم المراقب على الصعيد المحلي أو الدولي، بحسب طبيعة الجريمة والإمكانات القانونية والعملية المتاحة.

5. أسلوب التسليم المراقب يتميز بمرورته كونه يجمع بين الطابع السلبي والإيجابي في آن واحد، حيث يكون سلبياً عندما تكتفي السلطات المختصة بالمراقبة والمتابعة عن بعد لمتابعة تحركات المواد المشبوهة أو الأفراد المشتبه فيهم دون التدخل الفوري، مما يتيح جمع المعلومات والاستخبارات حول مسار المواد والأساليب المتبعة والشبكات المرتبطة بها، بينما يتجلى الجانب الإيجابي عند اتخاذ الإجراءات العملية مثل القبض على المجرمين أو ضبط الشحنات غير المشروعة بعد تحليل المعلومات وتحديد اللحظة المناسبة للتدخل، ما يضمن توجيه الضربة بدقة وتفادي فقد الأدلة أو إفلات المتورطين، وهذا التوازن بين المراقبة وجمع المعلومات من جهة، والتدخل العملي لتحقيق النتائج القانونية والاستقصائية من جهة أخرى، يجعل التسليم المراقب أداة استراتيجية متكاملة لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز فعالية السلطات الأمنية والقضائية في كشف الشبكات الإجرامية وضبط عناصرها الأساسية (العشعاشي، 2019، صفحة 56).

أما بالنسبة لشروط وضوابط استخدام أسلوب التسليم المراقب فقد أجمعت الاتفاقيات الدولية على أن استخدام أسلوب التسليم المراقب مرهون بشروط وضوابط محددة ومنها:

## البند الأول: شروط التسليم المراقب محلياً (مكو، 2024):

1. وجود قانون داخلي ينص على استخدام التسليم المراقب: يجب أن يكون لدى الدولة تشريعات قانونية واضحة تنظم وتسمح باستخدام أسلوب التسليم المراقب داخلياً. هذه القوانين تضمن أن العمليات تتم وفقاً للمعايير القانونية المعتمدة في الدولة. غياب هذا القانون قد يعطل أو يعرقل تنفيذ التسليم المراقب ويؤدي إلى تقلبات قانونية<sup>1</sup>.

2. تدريب الأجهزة الأمنية المختصة: يشترط أن تكون الأجهزة الأمنية المسؤولة عن تنفيذ عمليات التسليم المراقب مدربة تدريباً متقدماً. هذه العملية تتطلب كوادر بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى امتلاك مهارات التحليل واتخاذ القرارات في مواقف قد تكون معقدة أو حساسة. كما يجب أن يكون هؤلاء الأفراد على دراية تامة بالقوانين المحلية والدولية لضمان تنفيذ العملية بطريقة قانونية وأخلاقية (United Nations Office on Drugs and Crime, 2020).

3. التنسيق بين الجهات المحلية: يشترط أن يتم التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والأمنية داخل الدولة لتنفيذ عملية التسليم المراقب. التنسيق يضمن توحيد الجهود والموارد بين هذه الجهات لتحقيق أقصى استفادة من هذه العملية، إضافة إلى ضمان عدم حدوث تضارب في الأدوار أو المسؤوليات. كما يجب أن يتم تحديد من هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات خلال التنفيذ، لضمان، وجود قيادة، واضحة، ومحددة<sup>2</sup>.

4. الموافقة من السلطات المختصة: يجب أن تحصل العمليات المتعلقة بالتسليم المراقب على موافقة رسمية من السلطات القضائية والتنفيذية المعنية في الدولة. هذه الموافقة تضمن أن العملية تتم بطريقة قانونية ودون انتهاك للحقوق. يمكن أن تكون هذه الموافقة من قبل المحكمة أو أي جهة مختصة وفقاً للقوانين المحلية، ويجب توثيقها بشكل رسمي لضمان سلامة التنفيذ (Saudi Arabian Monetary Authority, 2018).

<sup>1</sup> اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، المادة 1، الفقرة (ز).

<sup>2</sup> اتفاقية العرب لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، 1994.

5. **حصر استخدام التسليم المراقب في الجرائم الجسيمة:** لا يمكن استخدام أسلوب التسليم المراقب إلا في الجرائم التي تهدد النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بشكل مباشر. يجب أن تكون الجرائم المستهدفة ذات طابع خطير، مثل تهريب المخدرات أو الاتجار بالبشر أو الأموال غير المشروعة. وهذا يساعد على ضمان أن هذا الأسلوب لا يُستخدم لأغراض شخصية أو انتقامية، بل لتحقيق العدالة في مواجهة الجرائم الخطيرة<sup>1</sup>.

**البند الثاني: شروط التسليم المراقب خارجياً (العصار، 2024):**

1. **وجود اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف:** لكي يتم تنفيذ التسليم المراقب على مستوى دولي، يجب أن تكون هناك اتفاقيات بين الدول المعنية لتنظيم هذه العمليات. قد تكون هذه الاتفاقيات ثنائية بين دولتين أو متعددة الأطراف بين مجموعة من الدول. كما يشترط أن تكون هذه الاتفاقيات موثقة بشكل رسمي وملتزمة بمبدأ المعاملة بالمثل بين الدول، مما يضمن تنفيذ العمليات بما يتماشى مع القوانين الدولية (United Nations Office on Drugs and Crime, 2018).
2. **التنسيق المباشر بين الدول خلال العملية:** من الضروري أن يتم التنسيق المباشر بين الإدارات الأمنية والقضائية في الدول المعنية خلال عملية التسليم المراقب. التواصل المباشر يضمن توافر جميع المعلومات اللازمة للطرفين وتسهيل تنفيذ العملية بأعلى درجات الكفاءة والأمان. كما يساعد هذا التنسيق على ضمان أن تكون العملية شاملة ودقيقة، دون حدوث أي تداخل أو تعارض في المسؤوليات (European Monitoring Centre for Drugs & Drug Addiction, Guidelines on Controlled Deliveries and Cross-Border Cooperation, 2020).
3. **تحديد سلطة اتخاذ القرار:** يجب تحديد بوضوح السلطة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الحاسمة أثناء تنفيذ عملية التسليم المراقب، سواء كانت هذه السلطة في الدولة المصدر أو في الدولة المستقبلة. تحديد

<sup>1</sup> اتفاقية العرب لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، 1994، المادة 2.

هذه السلطة يساعد على تجنب أي تأخير أو تردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة، ويضمن اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية (Council of Europe, 2005).

4. **الموافقة القضائية والسلطات المعنية:** كما هو الحال على المستوى المحلي، يجب أن تتم الموافقة القضائية على العمليات التي تشمل التسليم المراقب على المستوى الدولي من قبل السلطات المعنية في الدول المعنية. في العديد من الحالات، يتم اللجوء إلى المحاكم الدولية أو الجهات القانونية المختصة للحصول على التصريح اللازم لإجراء هذه العمليات (United Nations Office on Drugs and Crime, 2004).

5. **ضمان شرعية النشاط الجنائي المستهدف:** لا يجوز استخدام أسلوب التسليم المراقب لأغراض غير قانونية أو لأغراض انتقامية. يجب أن يكون النشاط الجنائي المستهدف حقيقياً ولموسماً ويجب أن تكون الأدلة واضحة لدعمه. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تلتزم الدول المعنية باستخدام الوسائل المشروعة فقط خلال تنفيذ هذه العمليات، بحيث لا يتم انتهاك الحرمات الشخصية أو الخاصة للأفراد المتورطين في العملية (Albanese, 2018).

#### **المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تنفيذ التسليم المراقب**

يُعد التسليم المراقب أداة فعّالة في مكافحة الجرائم المنظمة مثل تهريب المخدرات وغسيل الأموال، إلا أنه يواجه تحديات متعددة تعيق تطبيقه بشكل فعّال. فمن جهة، تبرز العقبات القانونية والإدارية نتيجة التباين بين القوانين الوطنية والدولية، حيث تفتقر بعض التشريعات المحلية إلى نصوص واضحة تتيح تنفيذ هذه العمليات قانونياً، مما يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين الجهات المعنية وضعف البنية الإدارية، وغياب، وضوح الأدوار، والمسؤوليات. ومن جهة أخرى، تواجه هذه العمليات تحديات فنية وتقنية تتمثل في الحاجة إلى تقنيات متطورة لمراقبة وتتبع المواد أو الأفراد المرتبطين بالجريمة، وهو ما يتطلب بنية تحتية تقنية حديثة وقدرات بشرية مدربة. كما أن دقة التنفيذ لتجنب كشف العملية من قبل الأطراف المستهدفة تضيق

ضغطاً إضافياً على الجهات الأمنية، مما يجعل التغلب على هذه التحديات ضرورة لضمان نجاح التسليم المراقب كوسيلة فعالة لتحقيق العدالة.

### الفرع الأول: العقوبات القانونية والقضائية في التطبيق

رغم الاتفاق الدولي على أهمية التسليم المراقب وتضمينه في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية كأداة فعالة لكشف العصابات الإجرامية، إلا أن تطبيق هذا الأسلوب يواجه عدة تحديات وعقبات. وسيتم في هذا الجزء من الدراسة عرض أبرز هذه المعوقات بشكل مفصل.

وتتمثل هذه المعوقات بالآتي:

#### 1. معوقات قانونية على الصعيد الدولي أو المحلي:

تواجه عمليات التسليم المراقب مجموعة من المعوقات القانونية على الصعيد الدولي والمحلي، مما قد يعيق تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مكافحة الجريمة المنظمة. على المستوى الدولي، تزداد التعقيدات عند مشاركة عدة دول في العملية، حيث تتداخل الأطر القانونية لكل دولة، مما يخلق تحديات في التنسيق بين القوانين الوطنية والإجراءات الإدارية المختلفة، ويؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات، وتأخير إصدار التصاريح اللازمة، وإطالة مدة تنفيذ العملية، ما يضعف فاعلية هذا الأسلوب. ومن أبرز هذه التحديات القانونية الدولية قضية السيادة الوطنية، إذ تحرص الدول على حماية أراضيها وحقوقها السيادية، ما يجعلها مترددة أحياناً في السماح بمرور عمليات المراقبة أو التعاون الكامل مع السلطات الأجنبية، ويؤدي ذلك إلى تقليل درجة التنسيق، وإطالة الإجراءات الشكلية والإدارية، وبالتالي إضعاف القدرة على متابعة المواد أو الأفراد المشبوهين بكفاءة. وعلى المستوى المحلي، قد يواجه التسليم المراقب تحديات نابعة من غياب نصوص تشريعية واضحة أو إجراءات تنفيذية دقيقة تحدد صلاحيات الجهات المختصة والآليات الواجب اتباعها، مما يتيح تفسيرات متعددة قد تضعف جدوى العملية. وأي تأخير أو تعقيد في اتخاذ القرار أو تنفيذ العملية يُضعف القدرة على تحقيق النتائج المرجوة، خاصة أن طبيعة التسليم المراقب تتطلب السرعة والدقة والسرية لضمان جمع الأدلة

واكتشاف الشبكات الإجرامية دون إفلات عناصرها. ومن هذا المنظور، يتضح أن نجاح التسليم المراقب يعتمد على وجود توافق قانوني وإجرائي بين جميع الأطراف المعنية، مع وضع آليات واضحة تحمي السيادة الوطنية وتضمن السرية والسرعة في التنفيذ، بما يحقق أهداف مكافحة الجرائم العابرة للحدود بفعالية (سفر، 2006، صفحة 202).

تواجه عمليات التسليم المراقب تحديات مرتبطة بتداخل المصالح والاختصاصات بين الدول والجهات المعنية، ما قد يعوق التعاون بسبب اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو أمنية (عبد النوري، 2005، صفحة 14). وتعد الحالة الفلسطينية مثلاً واضحاً على هذه الصعوبة، حيث يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً على تنفيذ هذا الأسلوب، ويعترض في كثير من الأحيان على متابعة المشتبه بهم بحجة الأمن، فيما يلجأ بعض المجرمين للاختفاء في المناطق الواقعة تحت سيطرة الاحتلال، مما يزيد من صعوبة تطبيق الأسلوب بفعالية (United Nations Office on Drugs and Crime, 2010, p. 45).

تتمثل إحدى المشكلات الدولية في غياب الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين الدول المجاورة التي تسمح بتطبيق التسليم المراقب، بينما على الصعيد المحلي (Financial Action Task Force, 2018, p. 12)، يشكل غياب تشريعات داخلية صريحة لاستخدام هذا الأسلوب عقبة رئيسية. إذ تعتمد معظم القوانين الجنائية على القبض الفوري على المشتبه بهم ومصادرة الأدلة، كما أن السلطات تتجنب أحياناً استخدام التسليم المراقب خوفاً من فقدان الأدلة، مفضلةً إجراء التحقيق المباشر مع المقبوض عليهم (De Jesus, Díaz, Castiblanco, & Barbosa, 2020).

يشكل اختلاف التكييف القانوني للجريمة بين الدول عائقاً داخلياً آخر أمام استخدام التسليم المراقب، حيث تختلف تعريفات الجريمة وأركانها والعقوبات المقررة لها من بلد لآخر. ونتيجة لذلك، قد يكون نقل شحنة مشبوهة من دولة ذات عقوبات مخففة إلى دولة تطبق سياسة عقابية مشددة أمراً معقداً وغير مرغوب فيه، مما يعقد تنسيق الإجراءات بين السلطات (United Nations, 2000).

## 2. معيقات قضائية:

يشكل تعدد الاختصاصات القضائية أحد العوائق في تطبيق التسليم المراقب، إذ قد تشمل الجريمة أكثر من دولة، مما يترتب عليه اختلاف القوانين المطبقة في دولة الاكتشاف، دولة العبور، أو دولة الوجهة. كما يمكن أن ينشأ تنازع داخلي بين الجهات المختصة داخل الدولة نفسها، سواء على مستوى الموضوع أو المكان، وقد يظهر هذا في حالات مثل تنازع الاختصاص بين النيابة العامة للجرائم الاقتصادية ووحدات المتابعة المالية وهيئات مكافحة الفساد عند ضبط عمليات تهريب أموال لأغراض غسلها (عبد النوري، 2005، صفحة 17).

## 3. معيقات فنية ومالية:

تتطلب عمليات التسليم المراقب تجهيزات تكنولوجية متقدمة لمتابعة تحركات المهربين، بالإضافة إلى كوادرات بشرية مدربة وذات خبرة. كما تستلزم هذه العمليات تمويلاً كبيراً، مع صعوبة تحديد الجهة المسؤولة عن تغطية التكاليف. وقد أشار المغرب إلى مثل هذه التحديات المالية والفنية والقانونية عند مراجعة تنفيذ المادة (50) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق مع فلسطين (عبد النوري، 2005، صفحة 18)، من المهم أن نأخذ في الاعتبار التحديات التقنية والمالية التي قد تواجهها في تطبيق أسلوب التسليم المراقب، وخاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي وما يترتب عليه من قيود على الحركة، وكذلك القيود المفروضة على الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة والمعدات اللازمة لهذا النوع من العمليات. وعلى الرغم من أن القانون الفلسطيني لا يذكر بشكل صريح تحديات التنفيذ المتعلقة بأسلوب التسليم المراقب، فإن العقبات التي يواجهها النظام القضائي الفلسطيني، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة، قد تؤثر بشكل كبير على قدرة السلطات الفلسطينية في تنفيذ هذا الأسلوب بكفاءة. إذا لم تشر فلسطين إلى هذه التحديات في سياق التشريعات الخاصة بها أو تقاريرها، فإن امتناعها عن الإشارة قد يكون ناتجاً عن محدودية الموارد المتاحة لها في ظل الظروف الحالية، أو ربما بسبب عدم

وجود إطار قانوني متخصص بشكل كافٍ لهذه العمليات. من المهم أن تتم الإشارة إلى هذه التحديات بشكل صريح من خلال توثيقها في الدراسات والتقارير القانونية لتسليط الضوء على الحاجة الماسة لتطوير إطار قانوني وتقني يشمل تحديات عمليات التسليم المراقب في السياق الفلسطيني (عبد النوري، 2005، الصفحات 18-19).

رغم الصعوبات القائمة، فإن تفعيل التسليم المراقب يبقى ضرورة عملية لملاحقة شبكات الجريمة والفساد وتعزيز التعاون بين الجهات المحلية والدول المجاورة؛ ولتحقيق ذلك لا بد من مجموعة إجراءات متكاملة تبدأ بتشريع واضح يسمح بهذه الآلية داخل القوانين الوطنية، ويتضمن أحكاماً خاصة تتناسب مع طبيعة جرائم الفساد بدلاً من الاقتصار على القواعد العامة للإجراءات الجنائية — كما فعلت بعض الدول التي نصّت لاستخدام هذه الآلية في قوانينها مع ضرورة العمل على تفعيلها فعلياً ومراجعة إجراءاتها (ابراهيم، 2008، صفحة 376). واللازمة الأخرى هي تضمين هذا الأسلوب في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وإلزام الدول الموقعة بتنفيذ التزاماتها عملاً لا قولاً، مع إقرار أحكام تحسم مسائل الاختصاص القضائي مسبقاً لتقادي النزاعات بين جهات الادعاء أو بين الدول عند وقوع التباس في الولاية (ابراهيم، 2008، صفحة 376). كما يتطلب التطبيق الناجح استثماراً في العنصر البشري عبر بناء كوادر متخصصة وتدريبها، وتوفير تمويل مخصص لشراء المعدات التكنولوجية المتقدمة اللازمة للمراقبة الآمنة والسرية. وفي الحالات الشديدة التعقيد كالوضع الفلسطيني (بن طالب، 2011، صفحة 369)، قد تقتضي حماية حق الدولة في تنفيذ قوانينها واتباع أدوات التحقيق اللجوء إلى آليات قانونية دولية عند تعرض سلطاتها للتضييق أو الاعتراض غير المبرر. أخيراً، لا يغني عن ذلك التنسيق المسبق بين الجهات المحلية عبر مذكرات تفاهم وإجراءات عمل موحدة تضمن سرعة وسرية ودقة الاستخدام عند الحاجة (السن، 2008، صفحة 227).

## الفرع الثاني: التحديات الفنية والتقنية في عمليات التسليم المراقب

تُعدّ عمليات التسليم المراقب أداة أساسية في عمليات إنفاذ القانون والاستخبارات، حيث تلعب دوراً محورياً في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتجارة الأسلحة غير المشروعة، وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة. يقوم هذا الأسلوب على نقل البضائع غير القانونية تحت مراقبة دقيقة بهدف تحديد جميع الأطراف المتورطة في سلسلة الإجرام وإلقاء القبض عليهم. ورغم فعاليتها، إلا أن عمليات التسليم المراقب تواجه العديد من التحديات التقنية، واللوجستية، والقانونية، والأخلاقية. فيما يلي استعراض تفصيلي لأهم الجوانب والعوائق المرتبطة بهذه العمليات:

### 1. التخطيط والتنسيق

التعاون بين الوكالات: يتطلب نجاح عمليات التسليم المراقب تنسيقاً فعالاً بين مختلف الجهات الأمنية، سواء المحلية أو الوطنية أو الدولية. ومع ذلك، قد تواجه هذه الجهود تحديات بسبب اختلاف البروتوكولات، والأولويات، وحدود الاختصاص. لذا، فإن وضع أطر عمل موحدة للتواصل يُعدّ أمراً ضرورياً لتجاوز هذه العوائق (United Nations Office on Drugs and Crime, 2006).

أمن العملية: يُعد الحفاظ على سرية العملية أمراً بالغ الأهمية لضمان نجاحها. فقد يؤدي تسريب أي معلومات إلى إفشال المهمة، وتعريض الأدلة للخطر، وتهديد حياة العملاء والمخبرين. لذلك، يجب اعتماد بروتوكولات صارمة لمشاركة المعلومات واستخدام تقنيات تواصل آمنة مثل نظم التشفير (International Narcotics Control Board, 2020).

### 2. التحديات اللوجستية

النقل والتغليف: يتطلب نقل البضائع غير القانونية تخطيطاً دقيقاً لضمان عدم إثارة الشبهات. ويشمل ذلك استخدام أساليب تغليف مناسبة تحافظ على سلامة الأدلة وتحتمل التدقيق القانوني والبيئي أثناء النقل (European Monitoring Centre for Drugs & Drug Addiction, 2015).

**المراقبة والرصد:** تُعدّ المراقبة عنصراً أساسياً في عمليات التسليم المراقب، سواء من خلال التتبع الميداني بواسطة العملاء أو باستخدام التكنولوجيا مثل أنظمة تحديد المواقع GPS والمراقبة بالفيديو، ويُمثل ضمان كفاءة هذه التقنيات في البيئات المختلفة تحدياً كبيراً (وزارة العدل السعودية، 2021، صفحة 35).

**التوقيت والتنفيذ:** يجب أن تتزامن عمليات التسليم مع أنشطة إنفاذ القانون الأخرى، مثل القبض على الشركاء أو مدهمة المواقع ذات الصلة. أي تأخير أو خطأ قد يؤدي إلى ضياع الفرص أو إفشال العملية (هيئة مكافحة المخدرات المصرية، 2018، صفحة 22).

### 3. التحديات التقنية

**تقنيات التتبع والتواصل:** تعتمد عمليات التسليم المراقب بشكل كبير على أنظمة تتبع متقدمة مثل GPS ويجب ضمان أداء هذه الأنظمة بشكل موثوق في مختلف الظروف التشغيلية، مع معالجة مشكلات مثل انقطاع الإشارة أو قصر عمر البطارية أو التلاعب (المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، 2020، صفحة 48).

**إدارة البيانات:** تُعدّ إدارة البيانات أثناء العمليات أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الوعي اللحظي وضمان سلسلة الحفظ للأدلة. ويتطلب ذلك تبني أنظمة آمنة وسهلة الوصول لحفظ ومشاركة المعلومات الحساسة مع الجهات المعنية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2019، صفحة 60).

**تهديدات الأمن السيبراني:** مع تزايد الاعتماد على الأدوات الرقمية، تظهر مخاطر الهجمات السيبرانية التي قد تستهدف بيانات العمليات. لذا، يجب حماية المعلومات التشغيلية الحساسة من أي محاولات اختراق أو وصول غير مصرح به (Europol, 2021).

### 4. الاعتبارات القانونية والأخلاقية

**الامتثال القانوني:** يجب أن تلتزم عمليات التسليم المراقب بالمعايير القانونية لضمان قبول الأدلة في المحاكم. ويتطلب ذلك الحصول على التصاريح اللازمة، وتوثيق العملية بدقة، والالتزام بالقوانين المحلية والدولية ذات الصلة (Council of Europe, 2001).

الاعتبارات الأخلاقية: تثير عمليات التسليم المراقب تساؤلات أخلاقية، خصوصاً فيما يتعلق بخطر الإيقاع بالأفراد الذين ربما لم يكونوا ليشاركوا في الأنشطة الإجرامية لولا العملية. وبالتالي، يجب على الجهات الأمنية تحقيق التوازن بين تنفيذ القانون بشكل فعال واحترام الاعتبارات الأخلاقية (International Bar Association, 2017).

## 5. إدارة المخاطر

المخاطر التشغيلية: تشمل المخاطر في عمليات التسليم المراقب احتمال وقوع مواجهات أو أعمال عنف أو انتقام من قبل المنظمات الإجرامية. لذا، يجب تدريب أفراد إنفاذ القانون على التعامل مع المواقف الخطرة لضمان سلامتهم أثناء العمليات (United Nations Office on Drugs and Crime, 2010).

السلامة العامة: يجب تقييم أخطار الأضرار الجانبية المحتملة خلال عمليات التسليم، خاصة إذا تمت في مناطق عامة. وتستلزم هذه العمليات وضع استراتيجيات لتقليل المخاطر على سلامة المواطنين<sup>1</sup>. التخطيط للطوارئ: قد تنشأ ظروف غير متوقعة أثناء العمليات، مما يستدعي وضع خطط بديلة. وتشمل هذه الخطط استراتيجيات احتياطية للتعامل مع أي اختراق للعملية أو تطورات مفاجئة<sup>2</sup>.

## 6. التحديات بعد العملية

- جمع الأدلة والحفاظ عليها: بعد انتهاء العملية، يجب جمع الأدلة وحفظها بعناية لضمان سلامتها للاستخدام في الإجراءات القضائية. ويشمل ذلك الحفاظ على سلسلة الحفظ وتوثيق الأدلة بدقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> U.S. Federal Bureau of Investigation (FBI). (2016). *Public Safety Measures in Controlled Deliveries*. Washington, D.C.: FBI.

<sup>2</sup> International Association of Chiefs of Police (IACP). (2020). *Contingency Planning in Law Enforcement Operations*. Alexandria, VA: IACP.

<sup>3</sup> National Forensic Science Technology Center (NFSTC). (2019). *Evidence Preservation in Criminal Investigations*. Largo, FL: NFSTC.

- **التقييم والتحليل:** تُعدّ عمليات التقييم بعد الانتهاء من العملية أمراً ضرورياً لتحليل فعاليتها وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين. وتشمل هذه العمليات توثيق كل مراحل العملية بدقة لتحسين الممارسات الأمنية المستقبلية<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الآثار القانونية للتسليم المراقب على الأطراف المتعاونة

يُعدّ التسليم المراقب إحدى الأدوات القانونية الفاعلة في مكافحة الجرائم المنظمة والعبارة للحدود، حيث يتمثل في مراقبة وتتبع حركة المواد غير المشروعة أو المشتبه بهم من أجل الوصول إلى شبكات الجريمة وضمان تفكيكها. ورغم فاعليته، فإن هذا الإجراء يثير العديد من الآثار القانونية التي تؤثر على الأطراف المشاركة فيه، سواء كانوا دولاً أو أفراداً. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تحليل هذه الآثار لتحديد الالتزامات القانونية المترتبة على الدول المشاركة من جهة، وضمان حقوق الأفراد المتهمين وضمانات العدالة من جهة أخرى.

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين: يناقش المطلب الأول الآثار القانونية على الدول المشاركة، بما يشمل حقوقها والتزاماتها في عمليات التسليم المراقب، إضافة إلى أثر هذه العمليات على التعاون الأمني الدولي. بينما يتناول المطلب الثاني حقوق الأفراد وضمانات العدالة، مع التركيز على حقوق المتهمين في إطار التسليم المراقب، إلى جانب الضمانات القانونية التي تهدف إلى حماية حقوقهم وتحقيق العدالة. يهدف هذا الطرح إلى تقديم رؤية شاملة للتحديات القانونية المصاحبة للتسليم المراقب والسبل الكفيلة بمعالجتها لضمان فعالية الإجراء واحترام الحقوق.

---

<sup>1</sup> United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI). (2018). *Post-Operation Evaluations in International Law Enforcement*. Turin: UNICRI.

## المطلب الأول: الآثار القانونية على الدول المشاركة

تُعتبر عمليات التسليم المراقب من الوسائل القانونية الهامة التي تستخدمها الدول لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، حيث تسهم هذه العمليات في تعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون. ومع ذلك، تشير هذه العمليات تحديات قانونية معقدة على الصعيدين الوطني والدولي، بما يتعلق بحقوق الدول والتزاماتها. فالدول المشاركة في عمليات التسليم المراقب تتحمل مسؤوليات قانونية كبيرة، تتطلب منها الامتثال للأطر القانونية والاتفاقيات الدولية التي تنظم هذا النوع من التعاون، فضلاً عن الحفاظ على سيادتها الوطنية وضمان التوازن بين تعزيز التعاون الأمني وحماية حقوق مواطنيها<sup>1</sup>.

من هنا، فإن تحديد الحقوق والالتزامات القانونية التي تقع على عاتق الدول في سياق التسليم المراقب يعد أمراً محورياً لضمان تنفيذ هذه العمليات بشكل قانوني وآمن، دون الإضرار بحقوق الأفراد أو انتهاك السيادة الوطنية. كما أن التسليم المراقب يمثل أداة مهمة في تعزيز التعاون الأمني بين الدول، إذ يسهم في تبادل المعلومات والتنسيق المشترك لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود. في هذا المطلب، سيتم استعراض الحقوق والالتزامات القانونية للدول المشاركة في عمليات التسليم المراقب، إلى جانب تأثيرات هذه العمليات على التعاون الأمني بين الدول<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: حقوق والتزامات الدول في عمليات التسليم المراقب

#### أولاً: الأثر من حيث الحقوق

تُعتبر عمليات التسليم المراقب أداة قانونية فعّالة تمكّن الدول من ممارسة مجموعة من الحقوق الأساسية لضمان نجاحها. من أبرز هذه الحقوق القدرة على تنفيذ العمليات داخل حدود الدولة استناداً إلى سيادتها للحفاظ على النظام العام ومكافحة الجرائم، بالإضافة إلى حق التعاون مع الدول الأخرى عبر اتفاقيات

<sup>1</sup> United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2025). Controlled delivery operations. Retrieved from <https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/en/advancedinvestigativetechniques/controlled-deliveries.html>

<sup>2</sup> Eurojust. (2025). Controlled deliveries. Retrieved from <https://www.eurojust.europa.eu/judicial-cooperation/instruments/controlled-deliveries>

ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية والدعم العملي بين الأطراف المشاركة (International Narcotics Control Board, 2019). كما تتمتع الدول بحق حماية الأمن العملي من خلال الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالعملية، بما يشمل هويات العناصر المشاركة والمخبرين، مع فرض قيود صارمة على نشر هذه البيانات. وتشمل الحقوق أيضاً توفير الحماية القانونية لضباط الأجهزة الأمنية والمخبرين المشاركين، بحيث يتمتعون بالحصانة القانونية عن أفعالهم ضمن نطاق السلطات الممنوحة لهم. إضافة إلى ذلك، تتيح هذه العمليات جمع الأدلة القانونية وفق معايير تضمن قبولها أمام المحاكم، مع حق الدول في وضع بروتوكولات وإجراءات قانونية واضحة لتنظيم تنفيذ التسليم المراقب على المستوى المحلي والدولي<sup>1</sup>.

#### ثانياً: الأثر من حيث الالتزامات:

في المقابل، تتحمل الدول مجموعة من الالتزامات لضمان تنفيذ عمليات التسليم المراقب بطريقة قانونية وأخلاقية. تشمل هذه الالتزامات الامتثال للقوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الجرائم العابرة للحدود، والحصول على التصاريح القانونية اللازمة قبل بدء العمليات. كما يجب حماية حقوق المشتبه بهم ومنع أي أشكال للتعذيب أو الاستدراج غير الأخلاقي الذي قد يؤدي إلى محاكمة غير عادلة (International Association of Chiefs of Police, 2018). على الصعيد العملي، تلتزم الدول بتأمين الأمن العملي، من خلال حماية قنوات الاتصال وتقييد الوصول إلى المعلومات الحساسة على الأطراف المصرح لها فقط، مع توفير التدريب والموارد التقنية اللازمة لضمان تنفيذ العمليات بفعالية وتقليل المخاطر على المشاركين والجمهور. وتشمل الالتزامات أيضاً تقييم المخاطر قبل العملية ووضع خطط للحد من الأضرار المحتملة، والحفاظ على الأدلة بدقة بعد الانتهاء لضمان سلامة سلسلة الحضانة وقابلية استخدام الأدلة في المحاكم. أخيراً، يُعد تعزيز التعاون بين الوكالات المحلية والدولية أمراً

<sup>1</sup> Nations Convention Against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto. United Nations.

أساسياً، حيث يتطلب ذلك بروتوكولات لتبادل المعلومات وتحليل العمليات السابقة لتحسين الكفاءة وتعزيز نجاح العمليات المستقبلية (Organization for Security & Co-operation in Europe, 2017).

### الفرع الثاني: الأثر على التعاون القضائي بين الدول

حقوق الدول وواجباتها في عمليات التسليم المراقب تعد من العناصر الأساسية لضمان تنفيذ هذه العمليات بشكل فعال وقانوني وأخلاقي. في حين أن للدول الحق في تنفيذ عمليات التسليم المراقب كوسيلة لمكافحة الجريمة، إلا أنها تتحمل أيضاً مسؤولية الالتزام بالمعايير القانونية وحماية حقوق الإنسان. إن تحقيق التوازن بين هذه الحقوق والواجبات أمر بالغ الأهمية لضمان نزاهة جهود إنفاذ القانون والحفاظ على ثقة الجمهور في النظام القضائي. كما أن التقييم المستمر والتكيف مع بروتوكولات العمليات، بالإضافة إلى التعاون بين الدول، يعد أمراً حيوياً لتعزيز فعالية عمليات التسليم المراقب في مواجهة الجريمة المنظمة والاتجار. يعد تأثير التعاون الأمني بين الدول متعدد الأبعاد ويتأثر بعدة عوامل تشمل المصالح الجيوسياسية، التهديدات المشتركة، الروابط الاقتصادية، والعلاقات التاريخية. يمكن أن يتخذ التعاون الأمني أشكالاً متعددة مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية، التمارين العسكرية المشتركة، الجهود المشتركة في إنفاذ القانون، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية التي يمكن أن تؤثر في التعاون الأمني بين الدول (United Nations Office on Drugs and Crime, 2020).

عند مواجهة تهديدات مشتركة، غالباً ما تتعاون الدول على القضايا الأمنية. تشمل هذه التهديدات الإرهاب، الجريمة المنظمة، التهديدات الإلكترونية، والصراعات الإقليمية. يمكن أن يؤدي الاعتراف بوجود خطر مشترك إلى تعزيز التعاون، حيث تسعى الدول إلى تجميع الموارد والمعلومات الاستخباراتية لمكافحة هذه التهديدات بفعالية. على سبيل المثال، دفعت زيادة الإرهاب العالمي الدول إلى تعزيز تعاونها الأمني من خلال اتفاقيات تبادل المعلومات الاستخباراتية والعمليات المشتركة لتفكيك الشبكات الإرهابية. كما تلعب الديناميكيات الجيوسياسية دوراً كبيراً في تشكيل التعاون الأمني. قد تتوافق سياسات الدول الأمنية بناءً على

مصالح استراتيجية، مثل مواجهة تأثير دولة منافسة أو الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. يمكن أن تؤدي التحالفات التي تُشكل لأسباب جيوسياسية إلى زيادة التعاون العسكري وبدء مبادرات الدفاع المشتركة. على سبيل المثال، يُعد حلف الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي) مثالاً بارزاً على التعاون الأمني مدفوع بالمصالح الجيوسياسية، حيث يتعاون الأعضاء في الدفاع الجماعي ضد المعتدين المحتملين (United Nations Office on Drugs and Crime, 2020).

يمكن أن تؤثر الروابط الاقتصادية بشكل كبير على التعاون الأمني. الدول التي تربطها علاقات تجارية قوية تميل إلى التعاون في الأمور الأمنية، حيث تدرك أن عدم الاستقرار في دولة ما قد يكون له تداعيات اقتصادية مباشرة على الأخرى. يمكن أن تؤدي التبعية الاقتصادية إلى تعزيز التعاون في تدابير الأمن المشتركة. على سبيل المثال، تحافظ الولايات المتحدة وكندا على شراكة أمنية وثيقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الروابط الاقتصادية الواسعة بينهما والحدود المشتركة، مما يؤدي إلى جهود مشتركة في أمن الحدود ومكافحة الإرهاب. إن السياق التاريخي للعلاقات بين الدول يمكن أن يؤثر أيضاً في التعاون الأمني. قد تكون الدول التي لها تاريخ من الصراع أكثر حذراً في تعاونها، بينما قد تجد الدول التي تربطها تحالفات طويلة الأمد أنه من الأسهل العمل معاً. يمكن أن تعزز تدابير بناء الثقة، مثل الحوارات الدبلوماسية والتبادلات الثقافية، التعاون الأمني. على سبيل المثال، تسهل الروابط التاريخية بين المملكة المتحدة ودول الكومنولث التعاون الأمني من خلال الأطر القانونية المشتركة ومبادرات تبادل المعلومات الاستخباراتية (Buzan, Wæver, & de Wilde, 1998).

يتشكل التعاون الأمني أيضاً من خلال مجموعة من الاعتبارات القانونية والأخلاقية المعقدة. فعند انخراط الدول في جهود التعاون الأمني، يتعين عليها الامتثال للأطر القانونية الدولية، بما في ذلك القانون الدولي العام والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ تؤثر هذه الاعتبارات في مدى وطبيعة التعاون، خصوصاً عندما تختلف الأنظمة القانونية للدول المشاركة فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية ومعاملة المشتبه فيهم. وفي ظل التطور التكنولوجي السريع، شهد التعاون الأمني تحولاً نوعياً، خاصة في مجال الأمن السيبراني

واعترض المعلومات والحفاظ على الأدلة الرقمية. فقد أصبحت تقنيات تبادل البيانات الفورية بين وكالات إنفاذ القانون أداة رئيسية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، مثل الجرائم الإلكترونية والإرهاب السيبراني. ومع ذلك، تبرز هنا تحديات قانونية جوهرية تتعلق بمدى مشروعية اعتراض المعلومات الرقمية وضمان سلامة الأدلة وحفظها بطريقة قانونية تتيح قبولها أمام القضاء (Dorsey, 2019).

وفي هذا السياق، يعد قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني رقم (10) لسنة 2018 مثالاً واضحاً على الأطر القانونية التي تنظم هذا الجانب، إذ يهدف إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتنظيم آليات جمع الأدلة الرقمية، وضمان حماية الخصوصية وحقوق الأفراد أثناء عمليات الرصد والتحقيق. ويعكس هذا القانون محاولة لتحقيق توازن دقيق بين فعالية التعاون الأمني وحماية الحقوق القانونية والإنسانية في البيئة الرقمية المتسارعة (النيابة العامة الفلسطينية، 2018).

تلاعب المنظمات الإقليمية دوراً حيوياً في تسهيل التعاون الأمني. يمكن لهذه المنظمات أن توفر منصة للحوار والتنسيق والمبادرات المشتركة بين الدول الأعضاء، مما يعالج التحديات الأمنية الإقليمية بشكل جماعي. على سبيل المثال، تعمل الاتحاد الإفريقي على تعزيز التعاون الأمني بين الدول الإفريقية، من خلال معالجة قضايا مثل حل النزاعات، حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب. بالرغم من الفوائد المحتملة للتعاون الأمني، إلا أن هناك عدة تحديات يمكن أن تعيق التعاون. وتشمل هذه التحديات الفروقات السياسية، نقص الثقة، القيود على الموارد، واختلاف الأولويات الوطنية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر الاعتبارات السياسية الداخلية في استعداد الحكومات للمشاركة في التعاون الأمني (Dorsey, 2019, p. 27).

### المطلب الثاني: حقوق الأفراد وضمانات العدالة

تُعد عمليات التسليم المراقب أداة فعّالة لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، إلا أن تطبيقها يطرح تحديات مباشرة على حقوق الأفراد وضمانات العدالة. فخلال هذه العمليات، قد يُسمح بمرور مواد أو أموال مشتبّه فيها دون مصادرتها فوراً، بهدف جمع الأدلة والكشف عن الشبكات الإجرامية، ما قد

يؤدي إلى تعرض الأفراد المتورطين أو المشتبه بهم لمراقبة مستمرة قبل أي حكم قضائي نهائي. هذا الطابع الاستباقي للعملية يمكن أن يخلق توتراً بين حماية الأمن العام وحقوق الأفراد، خصوصاً فيما يتعلق بالحق في الخصوصية، والحق في الإفصاح عن التهم، وحق الدفاع القانوني. لذلك، يتطلب التسليم المراقب وجود ضوابط قانونية صارمة، مثل الحصول على موافقة قضائية مسبقة، وتحديد نطاق المراقبة ومدة تنفيذها، لضمان عدم انتهاك الحقوق الأساسية، بما في ذلك مبدأ افتراض البراءة (United Nations Office on Drugs and Crime, 2025). كما ينبغي أن تشمل الإجراءات توفير آليات قانونية واضحة للطعن أو الاعتراض على إجراءات المراقبة، إلى جانب ضمان التمثيل القانوني للمتهمين، لمنع وقوع أي تجاوزات أو ممارسات تعسفية خلال التنفيذ. من جهة أخرى، فإن التنسيق بين الدول المعنية بالعملية يجب أن يراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يضمن أن أي تعاون عابر للحدود لا يؤدي إلى انتهاك سيادة الدولة أو حقوق الأفراد. وبالتالي، يمثل التسليم المراقب تحدياً دقيقاً يتطلب تحقيق التوازن بين فعالية مكافحة الجريمة وحماية حقوق الأفراد، مع الالتزام بالضمانات القانونية لضمان محاكمة عادلة واحترام الحريات الأساسية (Council of Europe, 2024).

### الفرع الأول: حقوق الأفراد المتهمين في إطار التسليم المراقب

عمليات التسليم المراقب هي استراتيجيات مهمة تستخدمها الأجهزة الأمنية لمراقبة واعتراض نقل البضائع غير القانونية. وبينما تُعد هذه العمليات أساسية لمكافحة الجريمة، فإنها تثير أيضاً العديد من الاعتبارات القانونية والأخلاقية، خاصةً فيما يتعلق بحقوق الأفراد الذين قد يُتهمون بالضلوع في الأنشطة الإجرامية.

وفيما يلي استعراض مفصل لحقوق الأفراد المتهمين في سياق التسليم المراقب (Human Rights Watch, 2020).

## 1. الحق في أن يُبلغ المتهم (سعيد، 2021):

يحق للأفراد المتهمين أن يُبلغوا فوراً بطبيعة وتفاصيل التهم الموجهة إليهم. يُعتبر هذا الحق من الحقوق الأساسية التي تضمن أن يكون للأفراد فهم كامل للتهم الموجهة إليهم، مما يمكنهم من إعداد دفاع مناسب. في سياق عمليات التسليم المراقب، يعني هذا أن الأفراد يجب أن يتم إبلاغهم بالأدلة التي تم جمعها أثناء العملية والتي تشير إلى تورطهم في الأنشطة الإجرامية.

**التداعيات:** إذا فشلت السلطات في إبلاغ الأفراد المتهمين بشكل كافٍ، فقد يؤدي ذلك إلى انتهاك حقوقهم في الإجراءات القانونية السليمة، مما قد يجعل أي ملاحقات قضائية لاحقة مشكوكاً في صحتها من الناحية القانونية.

## 2. الحق في التمثيل القانوني (عبد الله، 2019، صفحة 112):

يعد الحق في التمثيل القانوني حجر الزاوية لمحاكمة عادلة. يجب أن يتمكن الأفراد المتهمون من الحصول على استشارة قانونية تساعدهم في التنقل عبر تعقيدات النظام القانوني، خاصةً في القضايا المتعلقة بالتسليم المراقب التي قد تشمل مسائل قانونية وأدلة معقدة.

**التداعيات:** إذا لم يتمكن المتهم من تحمل تكاليف المحامي، فإن الدولة ملزمة بتوفير محامٍ له. هذا يضمن أن جميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم المالي، لديهم الفرصة للدفاع عن أنفسهم بشكل فعال ضد التهم التي قد تنشأ نتيجة لعمليات التسليم المراقب.

### 3. الحق في محاكمة عادلة (محمود، 2022، صفحة 91):

يحق للأفراد المتهمين الحصول على محاكمة عادلة، التي تتضمن عدة عناصر أساسية:

**الإجراءات القانونية السليمة:** يجب أن يتمكن الأفراد من الحصول على إجراءات قانونية عادلة طوال

العملية الجنائية، بما في ذلك الحق في محاكمة علنية، وحق تقديم الأدلة، وحق استجواب الشهود.

**افتراض البراءة:** يُفترض أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. هذا المبدأ يعد من المبادئ الأساسية التي

تضمن التوازن بين سلطات الدولة وحقوق الأفراد أثناء عمليات التسليم المراقب. **التداعيات:** يجب الحفاظ

على نزاهة العملية القضائية، مما يضمن أن الأدلة التي تم الحصول عليها خلال عملية التسليم المراقب

مقبولة قانونياً، وأن حقوق المتهمين تحترم طوال الإجراءات القضائية.

### 4. الحق في الطعن في الأدلة (يوسف، 2018، صفحة 87):

يحق للأفراد المتهمين الطعن في الأدلة المقدمة ضدهم. هذا الحق يكتسب أهمية خاصة في قضايا التسليم

المراقب، حيث قد يعتمد قبول الأدلة على شرعية العملية والأساليب المستخدمة لجمع الأدلة.

**التداعيات:** يمكن للمتهم أن يتحدى الطريقة التي تم بها جمع الأدلة، بما في ذلك ما إذا كانت الإجراءات

المتبعة خلال عملية التسليم المراقب قد اتبعت بشكل صحيح وما إذا كانت حقوقه قد انتهكت أثناء العملية.

### 5. الحق في الخصوصية (الكيلاني، 2020):

يتمتع الأفراد بحق في الخصوصية، مما يحميهم من التدخل التعسفي في حياتهم الشخصية. في سياق

التسليم المراقب، يثير هذا الحق تساؤلات مهمة حول ممارسات المراقبة والرصد المستخدمة أثناء العملية.

**التداعيات:** يجب على سلطات إنفاذ القانون ضمان أن أي مراقبة أو رصد يتم خلال عملية التسليم المراقب

يتوافق مع المعايير القانونية ولا ينتهك حقوق الخصوصية للأفراد المتهمين.

## 6. الحق في عدم التمييز (منصور، 2020، صفحة 78):

يضمن الحق في عدم التمييز أن يتم التعامل مع جميع الأفراد على قدم المساواة أمام القانون، بغض النظر عن خلفياتهم. في سياق التسليم المراقب، يعني هذا أنه يجب ألا يتعرض الأفراد للتمييز بناءً على العرق أو الإثنية أو أي خصائص أخرى أثناء العمليات الأمنية.

**التداعيات:** ضمان المعاملة المتساوية أمر أساسي للحفاظ على ثقة الجمهور في سلطات إنفاذ القانون والنظام القضائي، خاصة في العمليات الحساسة مثل التسليم المراقب.

## 7. الحق في التعويض والتعويضات (عبد الرحمن، 2017، صفحة 102):

يحق للأفراد المتهمين أن يطلبوا تعويضات عن انتهاك حقوقهم. إذا اعتقد الشخص أن حقوقه قد تم انتهاكها أثناء عملية التسليم المراقب، يجب أن يكون لديه الوصول إلى الطرق القانونية للتعويض.

**التداعيات:** يشمل ذلك القدرة على تقديم الشكاوى، وطلب التعويض عن الأضرار التي تعرض لها، والطعن في شرعية الأدلة التي تم جمعها أثناء العملية.

## 8. ضمانات العدالة (حسين، 2019):

تضمن ضمانات العدالة أن تتم العملية القانونية بشكل نزيه وشفاف ودون تأخير غير مبرر. في سياق التسليم المراقب، تعد هذه الضمانات حيوية للحفاظ على نزاهة العملية القضائية.

**الحياد:** يجب أن تُدار العدالة بدون تحيز، مما يضمن أن المتهم يحصل على معاملة عادلة طوال الإجراءات القانونية.

**التوقيت:** يجب أن تتم الإجراءات القانونية في إطار زمني معقول، مما يسمح للأفراد بحل قضاياهم دون تأخير غير مبرر.

**الشفافية:** يجب أن تكون العمليات القضائية مفتوحة لرقابة الجمهور، مما يعزز المساءلة والثقة في النظام القضائي.

من وجهة نظر الباحثة، يحدث التسليم المراقب تأثيراً مباشراً ومعقداً على حقوق الأفراد وضمانات العدالة، إذ يمثل توازناً دقيقاً بين حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة المنظمة من جهة، والحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطنين من جهة أخرى. فعمليات المراقبة الدقيقة التي تُجرى خلال التسليم المراقب قد تفرض قيوداً مؤقتة على حرية الأفراد أو على خصوصيتهم، مثل متابعة تحركاتهم أو مراقبة الاتصالات الخاصة بهم، إلا أن هذه الإجراءات يجب أن تُنفذ ضمن إطار قانوني واضح يضمن عدم تجاوز حدود السلطة المختصة.

كما أن التسليم المراقب يؤثر بشكل مباشر على الحق في المعرفة والإبلاغ بالتهم، إذ يتطلب الأمر إخطار المتهمين بالأدلة المستخلصة بطريقة تحافظ على فعالية العملية دون الإضرار بحقوقهم في الدفاع. ويبرز تأثير هذا الأسلوب أيضاً على الحق في التمثيل القانوني، إذ يضمن للمتهمين الحصول على محامٍ قادر على مراجعة الأدلة والإشراف على مدى شرعية الإجراءات، بما يمنع الاستغلال أو الانتهاكات القانونية خلال العملية.

علاوة على ذلك، يرتبط التسليم المراقب ارتباطاً وثيقاً بمبدأ المحاكمة العادلة، حيث يُلزم الجهات التنفيذية بضمان أن جميع الإجراءات المتخذة قبل القبض أو تقديم المواد إلى القضاء تتم بشكل عادل وشفاف، مع احترام افتراض البراءة وعدم التعرض للمتهمين بمعاملة قسرية أو استدراج غير قانوني. وفيما يخص الحق في الخصوصية، ترى الباحثة أن التسليم المراقب قد يشكل تحدياً إذا لم يتم تطبيق بروتوكولات صارمة لحماية المعلومات، بما في ذلك حصر الوصول إلى البيانات الحساسة على الموظفين المخولين فقط.

كما أن حقوق الأفراد في عدم التمييز والتعويض تُحفظ في سياق التسليم المراقب من خلال تطبيق الإجراءات على الجميع بشكل متساوٍ، وضمان إمكانية المطالبة بالتعويض حال وقوع أي انتهاكات لأحكام

القانون أثناء العملية. من هنا، ترى الباحثة أن فعالية التسليم المراقب لا تتوقف على قدرته على كشف الجرائم المنظمة فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى احترامه للحقوق الأساسية، بما يعزز الثقة بين الجمهور وأجهزة إنفاذ القانون، ويضمن شرعية الأدلة والملاحقات القانونية الناتجة عن هذه العمليات.

### الفرع الثاني: الضمانات القانونية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق

الضمانات القانونية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق تُعد من المبادئ الأساسية التي يجب أن تحرص عليها أي منظومة قضائية لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد. هذه الضمانات تشمل مجموعة من الحقوق التي تضمن للأفراد محاكمة عادلة، وتعامل متساوٍ أمام القانون، فضلاً عن حماية الحياة الخاصة والمساواة في الحصول على العدالة، بغض النظر عن وضعهم المالي أو الاجتماعي.

تُعد الضمانات القانونية لحماية حقوق الأفراد جزءاً جوهرياً من أي منظومة قضائية تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة. ومن أبرز هذه الضمانات الحق في المحاكمة العادلة، الذي يكفل للمتهمين الحصول على إجراءات قضائية شفافة ومنصفة. ويشمل ذلك محاكمة خلال فترة زمنية مناسبة ودون تأخير غير مبرر، مع إتاحة الفرصة للمحاكمة العلنية، مما يتيح للمتابعين الاطلاع على سير القضية وضمان النزاهة في سيرها. كما يضمن هذا الحق للمتهم تقديم دفاعه بحرية عبر محامٍ مؤهل يمكنه تقديم الأدلة والشهادات التي تدعم موقفه، مما يحفظ التوازن بين سلطات الدولة وحقوق الأفراد (United Nations, 2016).

تتضمن هذه الضمانات أيضاً المساواة أمام القانون، بحيث لا يُسمح بأي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الوضع الاجتماعي، ما يعزز نزاهة النظام القضائي وثقة الجمهور فيه. كما يشمل حق المحاكمة الحيادية، الذي يضمن استقلال القرارات القضائية عن أي ضغوط سياسية أو اجتماعية، ويتيح للقضاة اتخاذ أحكامهم بناءً على الأدلة والحقائق دون تدخل خارجي (Amnesty International, 2019).

من جهة أخرى، يوفر النظام القضائي للأفراد الحق في الطعن على الأحكام، بما يتيح مراجعة القرارات وتصحيح أي أخطاء محتملة، وبالتالي تعزيز العدالة التصحيحية. ويعتبر الحق في التمثيل القانوني

من الضمانات الأساسية، حيث يتيح للمتهمين، خصوصاً من لا يملكون القدرة المالية، الحصول على محامٍ للدفاع عنهم وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة لضمان محاكمة عادلة. كما يحق للأفراد الحصول على معلومات دقيقة وواضحة حول القضايا المرفوعة ضدهم والأدلة المستندة إليها، ما يمكنهم من إعداد دفاعهم بشكل مناسب. ويشمل ذلك الحق في حماية الحياة الخاصة من أي مراقبة أو تدخل غير قانوني، حيث تلتزم السلطات بالقوانين التي تكفل الخصوصية أثناء التحقيقات أو عمليات المراقبة

(European Court of Human Rights, 2020).

تضاف إلى ذلك ضمانات التعويض عن الأضرار الناتجة عن أي انتهاك لحقوق الأفراد، إذ يُمكن للمتضرر المطالبة بالتعويض عن أي تصرف غير قانوني أو غير عادل من قبل السلطات. وأخيراً، يضمن الحق في العيش في بيئة آمنة حماية الأفراد من المخاطر والتهديدات، مما يعزز الاستقرار المجتمعي ويضمن ممارسة الحقوق بحرية وأمان، بما يساهم في تحقيق العدالة الشاملة وحماية المجتمع من الانتهاكات أو

التهديدات المحتملة (European Court of Human Rights, 2020).

كل هذه الضمانات القانونية تساهم في بناء نظام قضائي عادل، يضمن للأفراد حقهم في المحاكمة العادلة، حماية حقوقهم الشخصية، وحقهم في الحصول على العدالة بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو المالي. تحافظ هذه الضمانات على التوازن بين السلطة القانونية وحقوق الأفراد، مما يساهم في تحقيق العدالة على أرض الواقع.

من وجهة نظر الباحثة، تُظهر عمليات التسليم المراقب تأثيراً مباشراً على هذه الضمانات القانونية وحماية حقوق الأفراد، إذ تمثل اختباراً عملياً لقدرة النظام القضائي على التوفيق بين متطلبات إنفاذ القانون وحقوق الأفراد الأساسية. فعمليات التسليم المراقب، التي تتضمن مراقبة وتحريك الأفراد أو المواد المشبوهة عبر الحدود أو داخل الدولة، قد تؤثر على الحق في المحاكمة العادلة من خلال التعقيد الإجرائي وضرورة التأكد من جمع الأدلة بشكل قانوني يتيح للمتهم الدفاع عن نفسه بشكل فعال. كما أن الحق في الحصول على

محامٍ وحق الإبلاغ بالتهم يصبحان جوهريين لضمان أن المتهم يمكنه مواجهة الإجراءات القانونية المعقدة المرتبطة بالتسليم المراقب دون انتهاك حقوقه.

علاوة على ذلك، يبرز تأثير التسليم المراقب على حماية الحياة الخاصة والحق في الخصوصية، حيث تفرض عمليات المراقبة استخدام أساليب تقنية وإنسانية دقيقة دون انتهاك خصوصية الأفراد، ما يستدعي وضع ضوابط صارمة لضمان التوازن بين جمع المعلومات وتحقيق العدالة. ويشمل ذلك الحق في الطعن في الأدلة، الذي يصبح محورياً عندما يتم استخدام معلومات وأدلة تم الحصول عليها خلال عمليات المراقبة والتتبع.

إضافةً إلى ذلك، تؤكد الباحثة أن التسليم المراقب يجب أن ينفذ وفق معايير العدالة والمساواة أمام القانون، بما يضمن عدم التمييز بين الأفراد على أساس خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو العرقية، ويتيح لكل فرد الحق في بيئة آمنة تمكنه من الدفاع عن نفسه دون ضغوط أو تهديدات. كما تبرز أهمية الحق في التعويض عن أي أضرار ناجمة عن تنفيذ العملية، وهو ما يعزز الثقة في النظام القضائي ويكفل إعادة التوازن في حال حدوث أخطاء أو تجاوزات أثناء العملية.

بهذا، ترى الباحثة أن التسليم المراقب، عند تطبيقه وفق الضوابط القانونية، يمثل أداة فعّالة في تحقيق العدالة وحماية الحقوق، شرط الالتزام الصارم بالمعايير القانونية والحقوقية التي تكفل حماية الأفراد وضمان نزاهة الإجراءات القضائية.

## خاتمة

عمليات التسليم المراقب تُعد أداة قوية تُستخدم في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، إلا أنها تحمل في طياتها العديد من التحديات التقنية والعملية. تتطلب مواجهة هذه التحديات تخطيطاً دقيقاً وتعاوناً بين الوكالات المختلفة، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة، الالتزام بالقوانين، والتركيز على السلامة والأخلاقيات. كما أن التدريب المستمر وتحسين البروتوكولات العملية يُعدان عنصرين أساسيين لتعزيز كفاءة وسلامة عمليات التسليم المراقب، وهو ما يساهم في تحقيق نتائج فعالة على أرض الواقع.

في السياق الفلسطيني، تواجه فعالية عمليات التسليم المراقب العديد من العقبات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي. حيث تؤدي القيود المفروضة على الحركة والمخاطر المحتملة للعنف إلى جعل تنفيذ هذه العمليات أكثر تعقيداً. علاوة على ذلك، فإن غياب السيادة الوطنية والصعوبات المتعلقة بالاختصاص القضائي تشكل تحديات كبيرة أمام قدرة السلطات الفلسطينية على تنفيذ هذه العمليات بكفاءة. لذلك، على الرغم من الفوائد النظرية لهذه الأداة في مكافحة الجرائم المنظمة والفساد، فإن التطبيق العملي لها في ظل هذه البيئة السياسية المشحونة يظل محدوداً. لتجاوز هذه التحديات، قد تحتاج فلسطين إلى تطوير إطار قانوني متخصص يأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمليات التسليم المراقب، بعيداً عن القوانين الحالية مثل قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته. يمكن لهذا الإطار أن يوفر إرشادات وبروتوكولات واضحة تضمن تنفيذ العمليات بشكل قانوني وأخلاقي، مع تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية المختلفة.

على الصعيد العالمي، أظهرت عمليات التسليم المراقب نجاحاً ملحوظاً في مكافحة الجرائم، لا سيما في مجالات مكافحة المخدرات والتحقيقات المرتبطة بالاتجار غير المشروع. تبنت العديد من الدول هذه الاستراتيجية، مما أدى إلى اعتقالات كبيرة وتفكيك شبكات إجرامية واسعة النطاق. إلا أن نجاح هذه العمليات يعتمد بشكل كبير على البيئة العملية، التعاون بين الوكالات المختلفة، وتوفر التكنولوجيا المتقدمة. ومع ذلك، يواجه هذا النظام عالمياً ومحلياً تحديات تتعلق بالتنسيق بين الوكالات، ضمان سرية

العمليات، واحتمالية فشل التكنولوجيا المستخدمة. أما محلياً، فإن القيود المفروضة بفعل الاحتلال الإسرائيلي تزيد من تعقيد هذه التحديات، مما يتطلب استراتيجيات شاملة تعالج الجوانب العملية والسياسية والاجتماعية لهذه العمليات.

## النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تبين أن التسليم المراقب يعد أداة قانونية فعّالة للتحري والتحقق، تساعد على الكشف عن الجرائم المنظمة وتعزيز قدرات السلطات القضائية والأمنية في تتبع الشبكات الإجرامية.
2. أكدت الدراسة أن التسليم المراقب يعتمد على مجموعة متكاملة من القواعد القانونية الوطنية والدولية، وأن فعالية تطبيقه تتطلب تنظيم نصوص واضحة تضمن حقوق الأفراد وتحافظ على الإجراءات القانونية الصحيحة.
3. أشارت النتائج إلى أن هذا الأسلوب يتميز بالدقة والسرية والقدرة على متابعة المجرمين عبر الحدود، مما يجعله أداة فعّالة في مكافحة الجريمة المنظمة، خصوصاً في حالات تهريب المخدرات والجرائم المالية العابرة للحدود.
4. بينت الدراسة أن بعض التشريعات العربية ما زالت بحاجة إلى تطوير لمواكبة المعايير الدولية، حيث توجد فجوات في تنظيم آليات التطبيق وضمان التنسيق بين الجهات المختصة، مما يؤثر على كفاءة استخدام التسليم المراقب.
5. توصلت الدراسة إلى أن القيود الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، مثل السيطرة على المعابر والحدود وصعوبة التنقل، تشكل عقبات كبيرة أمام تطبيق التسليم المراقب، مما يستدعي تطوير إطار قانوني محلي واضح وبروتوكولات عملية دقيقة لضمان تطبيق هذا الأسلوب بفعالية وأمان.

## التوصيات

1. على السلطات الفلسطينية وضع قانون واضح يحدد دور الأجهزة الأمنية والقضائية وشروط تنفيذ عمليات التسليم المراقب بطريقة قانونية وأخلاقية، مع حماية حقوق الأفراد وضمان سرية المعلومات.
2. ضرورة إنشاء آلية تنسيق وطنية تجمع بين مختلف الأجهزة المعنية لضمان توحيد الإجراءات، وتبادل المعلومات بفعالية، وتحديد المسؤوليات أثناء تنفيذ العمليات.
3. الاستثمار في أدوات المراقبة الذكية وأنظمة التتبع والذكاء الاصطناعي لدعم دقة وكفاءة العمليات، مع تدريب الكوادر على الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات.
4. : توفير برامج تدريبية دورية تشمل القوانين المحلية والدولية، وآليات التنفيذ الحديثة، وإدارة الأزمات، لضمان التزام جميع الأطراف بالمعايير القانونية والأخلاقية.
5. تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي: الاستفادة من الخبرات الدولية والدعم الفني والمالي، بما في ذلك تدريب الكوادر وتطوير البنية التحتية، لتطبيق أفضل الممارسات في السياق الفلسطيني.
6. إنشاء وحدة مستقلة لمتابعة وتقييم كل عملية، مع قياس سرعة التنفيذ ودقة المعلومات وسلامة المشاركين، بهدف تحسين البروتوكولات التشغيلية وتعزيز كفاءة العمليات المستقبلية.

## المراجع العلمية

### المراجع العربية:

ابراهيم، سليمان. (2008). القواعد الجنائية للجريمة المنظمة والتعاون الدولي في سبيل مكافحتها. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. (1988).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (2000).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (2003).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، 31 أكتوبر 2003.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. (2012). توصيات مجموعة العمل المالية (فاتف)، ص 7.

اتفاقية العرب لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، 1994.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (2010).

الأمم المتحدة. (1988). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الأمم المتحدة. (2000). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو).

تم الاسترداد من <https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/UNTOC.html>

الأمم المتحدة. (2003). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

بدر الدين، الحاج علي. (2107). جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، الجزء الأول. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

بن صقر، أحمد يوسف. (2013). التنظيم القانوني للتسليم المراقب للعائدات المتعلقة بالجرائم - مكافحة جرائم المخدرات: دور التسليم المراقب في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

بن طالب، ليندا. (2011). *غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الارهاب دراسة مقارنة*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

جامعة الدول العربية. (1983). *اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي*.

جامعة الدول العربية. (1994). *الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية*.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. (2019). *إدارة البيانات وسلسلة الأدلة في التحقيقات الجنائية*. الرياض. تم الاسترداد من <https://nauss.edu.sa> > section-details

الجزائر. (2006). *قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: الدخول المراقب*. الجزائر: الجريدة الرسمية.

حجازي، عبد الفتاح بيومي. (2010). *الوسائل الحديثة في الإثبات الجنائي*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الحسني، محمود عبد الفتاح. (2019). *التحريات الخاصة في القانون الجنائي: دراسة مقارنة*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

حسين، خالد. (2019). *التعويض عن الانتهاكات الحقوقية في القوانين العربية: دراسة مقارنة*. مجلة *القانون والقضاء*، 23، 45.

حواش، أحمد، عبد الله، سامي، و فؤاد، محمود. (2021). *التسليم المراقب: دور التسليم المراقب في التعاون القضائي الدولي ومكافحة الجريمة المنظمة*.

دولة فلسطين. (2001). *قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001*. الجريدة الرسمية الفلسطينية.

سعيد، سامي. (2021). *التسليم المراقب وآثاره على حقوق الأفراد في الدول العربية*. مجلة *الحقوق العربية*، 12، 34.

سفر، أحمد. (2006). *جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية*. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

سكوم، حياة. (2015). *الضوابط الإجرائية لمكافحة الفساد الإداري في التشريع الجزائري*. دراسة ماجستير. جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة.

السن، عادل عبد العزيز. (2008). *غسل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

سويلم، محمد. (2009). *الأحكام الموضوعية والاجرائية للجريمة المنظمة في ضوء السياسة الجنائية المعاصرة، دراسة مقارنة*. مصر: دار المطبوعات الجامعية.

الشواورة، عبد الجليل. (2002). *التسليم المراقب: الأسلوب وخصائصه وأنواعه في مكافحة التهريب والجريمة المنظمة*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. تم الاسترداد من <https://ia600607.us.archive.org/8/items/adel-ab7ath-1-x/Ab7ath00804.pdf>

صالح، محمد عبد الله. (2018). *أنواع التسليم المراقب وصلته بالتهريض السوري: دراسة العلاقة بين التهريض السوري ومشروعية التسليم المراقب*.

الطاهر، مصطفى. (2002). *المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المحصلة من جرائم المخدرات القاهرة*. مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، جمال. (2017). *التمييز القانوني وضمانات العدالة في الأنظمة العربية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد العال، محمد. (2003). *جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري*. مصر: دار النهضة.

عبد القادر، حسين محمد. (2021). *التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة*. القاهرة: المركز العربي للنشر.

عبد الله، محمد. (2019). *الحقوق الأساسية للأفراد في الإجراءات الجنائية العربية: دراسة مقارنة*. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد النوري، صالح. (2005). *التسليم المراقب والمؤثرات العقلية*. الندوة العلمية حول "التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات". الجزائر: جامعة نايف للعلوم الأمنية. تم الاسترداد من [www.nauss.ed.sa](http://www.nauss.ed.sa)

العشعاشي، محمد. (2019). *آلية التسليم المراقب لمكافحة جرائم الفساد. دراسة للحصول على درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية*. جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة.

العصار، ايهاب. (2024, 6 25). *التسليم المراقب*. تم الاسترداد من <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/06/20/167958.html>

علوش، فريد. (24، 5، 2024). التعاون الدولي عن طريق نظامي تسليم المجرمين والتسليم المراقب. مجلة المفكر، 4، 175. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62385>

العلي، فواز صالح. (2018). التحقيق الجنائي في الجرائم المنظمة: دراسة مقارنة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عنتر، نادية محمود. (2021). الإطار القانوني لعملية التسليم المراقب: معالجة معمقة لمفهوم التسليم المراقب من زاويته الفقهية والقانونية.

العيد، محمد فتحي. (1994). المرور المراقب تقنية حديثة ومتطورة للكشف عن عصابات تهريب المخدرات. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.

قادري، سارة. (2013). أساليب التحري الخاص في قانون الإجراءات الجزائية. دراسة للحصول على درجة الماجستير في القانون العام. ورقلة: جامعة قاصدي مرياح.

القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن تنظيم الجمارك. (2015). السلطة الفلسطينية، الجريدة الرسمية، (عدد خاص).

القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018 بتعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005. (2018). السلطة الفلسطينية، الجريدة الرسمية، (عدد خاص).

القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال. (2007). السلطة الفلسطينية، الجريدة الرسمية، (عدد خاص).

القضيب، احمد. (2002). التسليم المراقب ودوره في الكشف عن عصابات تهريب المخدرات. دراسة ماجستير في العلوم الشرطية. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

كمال، براء، و شبيب، فاطمة. (2016). التعاون الجنائي الدولي في مجال التسليم المراقب. مجلة جامعة تكريت لحقوق الإنسان. (29/1)

الكيلاني، فاطمة الزهراء. (2020). الضمانات القانونية في المحاكمات الجنائية: التحديات الحديثة. مجلة العلوم القانونية، 45، 56.

المجاهدي، ابراهيم. (2011). آليات القانون الدولي والوطني للوقاية والعلاج من جرائم المخدرات. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، حسيبة بن بوعلي، الشلف.

مجموعة العمل المالي. (2020). التوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

محمود، نادية. (2022). *التسليم المراقب وآثاره على الحقوق الدستورية للأفراد في التشريعات العربية*. القاهرة: دار العلوم القانونية.

المركز الأوروبي لرصد المخدرات وإدمان المخدرات. (2021). *التقرير الأوروبي حول المخدرات: الاتجاهات والتطورات*. لوكسمبورغ: مكتب المنشورات للاتحاد الأوروبي.

المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية. (2020). *التقنيات الحديثة في التحقيقات الجنائية وأثرها على كشف الجرائم*. القاهرة. تم الاسترداد من <http://ncscr.org.eg>

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2011). *التسليم المراقب كأداة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*. فيينا.

مكو، سعد. (2024، 7 12). *التسليم المراقب وتحديات الجريمة المنظمة العبر وطنية*. مجلة منازعات الأعمال. تم الاسترداد من [http://frssiwa.blogspot.com/2018/06/blog-post\\_8.html#.XjXZAG5uI2x](http://frssiwa.blogspot.com/2018/06/blog-post_8.html#.XjXZAG5uI2x)

المنشاوي، محمد أحمد. (2023). *دور نظام التسليم المراقب الدولي في مكافحة الانتشار غير المشروع للمخدرات*. *المجلة القانونية*، 7 (16)، 1609-1652.

منصور، ليلي. (2020). *الخصوصية وحقوق الإنسان في ظل الإجراءات الجنائية الحديثة*. بيروت: دار الفكر العربي.

منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول). (2019). *دليل التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*.

النيابة العامة الفلسطينية. (2018). *قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018*. دولة فلسطين، *الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)*، العدد 145.

النيابة العامة الفلسطينية. (2018). *قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018*. دولة فلسطين، 14. *الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)*.

الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. (2010). *تقرير حول التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات*.

هيئة مكافحة المخدرات المصرية. (2018). *الدليل الإجرائي لعمليات التسليم المراقب في مكافحة تهريب المخدرات*. القاهرة.

وزارة العدل السعودية. (2021). *إجراءات المراقبة في عمليات التسليم المراقب*. الرياض: دليل الممارسات الفضلى.

يوسف، أحمد. (2018). *حق الدفاع والتمثيل القانوني في التشريعات العربية*. مطبعة الجامعة الأردنية: عمان.

### المراجع الأجنبية:

Albanese, J. S. (2018). *Transnational Crime and the Law, 4th edition*. Boston: Pearson.

Al-Mutairi, F. (2020). Controlled Delivery as a Tool of International Criminal Cooperation: Legal and Practical Frameworks. *Journal of Law and Criminology*, 12(3), 55-78.

Amnesty International. (2019). *Fair Trials: A Basic Right*. Retrieved from Amnesty International: <https://www.amnesty.org/en/what-we-do/fair-trials/>

Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Council of Europe. (2001). *Convention on Cybercrime (Budapest Convention)*. Strasbourg: Council of Europe.

Council of Europe. (2005). *Recommendation Rec(2005)10 on the Protection of Cross-Border Operations in Law Enforcement*. Strasbourg.

Council of Europe. (2024). *Guidelines on controlled deliveries and protection of individual rights*. Retrieved from <https://www.coe.int>

De Jesus, J., Díaz, N., Castiblanco, S., & Barbosa, M. (2020). International Market Selection Models: A Literature Review. *Revista de la Facultad de Ciencias Económicas y Administrativas*, 21(2), 195-197.

Dorsey, J. (2019). "The Impact of Technology on International Law and Cooperation". *Harvard International Law Journal*, 60(1), 1-25.

European Court of Human Rights. (2020). *Case Law on Fair Trial Guarantees*. Retrieved from European Court of Human Rights: <https://www.echr.coe.int/Pages/home.aspx?p=caselaw&c=>

European Monitoring Centre for Drugs & Drug Addiction, (. (2015). *Drug Supply Reduction: An Overview of Controlled Delivery Operations in Europe*. Lisbon: EMCDDA.

European Monitoring Centre for Drugs & Drug Addiction, (. (2020). *Guidelines on Controlled Deliveries and Cross-Border Cooperation*. Lisbon.

Europol. (2021). *Cybersecurity Challenges in Modern Policing*. The Hague: Europol.

- Financial Action Task Force, (. (2018). *Guidance on the Use of Controlled Deliveries*. Paris: FATF.
- Human Rights Watch. (2020). *The Right to Fair Trial*. Retrieved from Human Rights Watch: <https://www.hrw.org/report/2020/the-right-fair-trial>
- International Association of Chiefs of Police, (. (2018). *Best Practices in Risk Management for Law Enforcement Operations*.
- International Bar Association, (. (2017). *Ethical Considerations in Law Enforcement Operations*. London: IBA.
- International Narcotics Control Board, (. (2019). *Annual Report on Legal and Ethical Standards in Law Enforcement Operations*.
- International Narcotics Control Board, (. (2020). *Annual Report 2020*. Vienna: INCB.
- INTERPOL. (2020). *Controlled Delivery and International Cooperation in Combating Organized Crime*. Lyon.
- Organization for Security & Co-operation in Europe, (. (2017). *Strengthening Interagency Cooperation in Countering Organized Crime*.
- Saudi Arabian Monetary Authority. (2018). *Implementing Regulation to the Anti-Money Laundering Law*. Retrieved from [rulebook.sama.gov.sa](http://rulebook.sama.gov.sa)
- United Nations. (2000). *United Nations Convention Against Transnational Organized Crime*. New York: UN.
- United Nations. (2016). *Basic Principles and Guidelines on the Right to a Fair Trial*. *United Nations Human Rights Office*. Retrieved from <https://www.ohchr.org/en/basic-principles-and-guidelines-right-fair-trial>
- United Nations Office on Drugs and Crime , (. (2017). *Practical Guide for Controlled Delivery in Combating Transnational Organized Crime and Drug Trafficking*. Vienna: United Nations.
- United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2004). *Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime*. New York: UN.
- United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2006). *Manual on Controlled Delivery*. Vienna: UNODC.
- United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2010). *Handbook on International Cooperation in Criminal Matters*. Vienna: UNODC.
- United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2010). *Risk Management in Controlled Deliveries*. Vienna: UNODC.
- United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2018). *Manual on Controlled Deliveries*. Vienna: UNODC.

United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2020). *"International Cooperation in Combating Transnational Organized Crime"*. Vienna, Austria: United Nations.

United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2020). *Technical Assistance and Training for Controlled Deliveries in the Middle East and North Africa*. Retrieved from unodc.org

United Nations Office on Drugs and Crime, (. (2025). *Controlled delivery operations and human rights considerations*. Retrieved from <https://www.unodc.org>

## الملاحق

### ملحق (أ)

#### مقارنة بين التشريعات المتعلقة بالتسليم المراقب

العنصر	فلسطين	الجزائر	الإمارات	سوريا	قطر	الأردن
التشريع	القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007	قانون الإجراءات الجزائية، قانون الوقاية من الفساد	القانون الاتحادي رقم (39) لسنة 2006	قانون المخدرات رقم 2 لعام 1993	قانون الإجراءات الجنائية	قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (23) لسنة 1988 وتعديلاته، قانون الاجراءات الجزائية الأردني، قانون التعاون القضائي في المسائل الجنائية رقم (28) لسنة 2006
التعريف	أسلوب للتحقق من جرائم التهريب بإثباتها	السماح لشحنات غير مشروعة بالخروج أو المرور	الإذن باستخدام أسلوب التسليم المراقب	يسمح بمرور شحنة من المواد المخدرة تحت مراقبة السلطات	السماح بعبور أشياء تعتبر جريمة بناءً على طلب دولة أجنبية	التسليم المراقب هو آلية قانونية تستخدم للسماح بمرور شحنات مشبوهة (مثل المخدرات) عبر أراضي الدولة تحت اشراف السلطات المختصة، بهدف تعقب هذه الشحنات والوصول الى الجناة المتورطين في الجرائم العابرة للحدود
الجهة المخولة	دائرة الجمارك	ضباط الشرطة القضائية	النائب العام	وزير الداخلية	النائب العام	دائرة الجمارك، الأجهزة الأمنية، الجهات القضائية المختصة ( للإشراف وضمان قانونية الإجراءات).
الهدف	التحقق من الجرائم وإثباتها	التعرف على هوية المجرمين وضبطهم	تحقيق العدالة وحماية الأمن الوطني	الكشف عن المتعاونين في تهريب المخدرات	التعرف على الوجهة وضبط مرتكبي الجرائم	مكافحة الجرائم العابرة للحدود، خصوصاً التهريب والاتجار بالمخدرات. تفكيك شبكات الجريمة المنظمة. ضمان تتبع الشحنات المشبوهة من مصدرها حتى الوصول الى الجناة. تعزيز الأمن الوطني والدولي.

الإجراءات	لم يتم تناول الإجراءات بشكل تفصيلي	السماح تحت شروط محددة	يُحرر محضر يسجل كافة الإجراءات	يتخذ قرار السماح بمرور الشحنة بناءً على تقرير	يُحرر محضر يوضح الإجراءات	يتم تنفيذ التسليم المراقب تحت إشراف السلطات القضائية المختصة. يراعى احترام حقوق الإنسان والإجراءات القانونية. يتم تتبع الشحنات داخلياً أو عند مرورها الى الخارج بالتنسيق مع الدول المعنية. يتم الاستناد الى التشريع
التعاون الدولي	يتمشى مع الاتفاقيات الدولية	يُظهر التزام الجزائر بمكافحة التهريب	يعكس جهود الإمارات في التعاون الدولي	يحقق التوافق مع الاتفاقيات الدولية	يُظهر التزام قطر بالتعاون الدولي	يتم التعاون مع الدول الأخرى عبر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، خاصة: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات يسمح القانون بتبادل طلبات تنفيذ التسليم المراقب مع الدول الشريكة.
الإحصائيات (سنوات محددة)	لا توجد إحصائيات محددة	لا توجد إحصائيات محددة	لا توجد إحصائيات محددة	لا توجد إحصائيات محددة	لا توجد إحصائيات محددة	لم تذكر احصائيات محددة

المصدر: عمل الباحثة.



**An-Najah National University  
Faculty of Graduate Studies**

# **LEGAL REGULATION OF CONTROLLED DELIVERY**

**By  
Khadija Abdel Nasser Mohamed Kharouf**

**Supervisor  
Dr. Mohammed Abu Al-Rub**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree  
of Master of Criminal Law, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National  
University, Nablus - Palestine.**

**2025**

# LEGAL REGULATION OF CONTROLLED DELIVERY

By

**Khadija Abdel Nasser Mohamed Kharouf**

**Supervisor**

**Dr. Mohammed Abu Al-Rub**

## Abstract

This study aims to analyze the dimensions of controlled delivery as a legal and practical tool in combating organized crime, with a focus on the international and local legal frameworks and its applicability in Palestine. The study's objectives included clarifying the concept of controlled delivery, reviewing the legal foundations underpinning it in national and international legislation, and exploring its characteristics and advantages that make it an effective means for tracking criminal networks and uncovering crimes. The study also examined the mechanisms of its implementation and the different types of controlled delivery, assessing the extent to which Arab legislations align with international standards and ensure effective application, in addition to exploring its feasibility in Palestine under the restrictions imposed by the Israeli occupation.

The researcher employed analytical methods, where the descriptive approach focused on analyzing local and international legal texts related to controlled delivery, while the comparative analytical method highlighted the similarities and differences between these legislations and evaluated the effectiveness of the tool in combating organized crime. Previous studies were also reviewed to strengthen the research framework and provide a comprehensive understanding of the method and its application mechanisms.

The study concluded that controlled delivery is a powerful tool for combating organized crime and corruption. However, its implementation requires careful planning, coordination among security and judicial authorities, investment in advanced technology, and adherence to legal and ethical standards. In the Palestinian context, operations face significant challenges due to the occupation, including movement restrictions and security risks, necessitating the development of a specialized legal framework and clear protocols to ensure lawful and ethical implementation, alongside enhancing local and international cooperation and providing continuous training for personnel to guarantee the effectiveness and safety of operations.

**Keywords:** Controlled delivery, organized crime, legal framework, Palestinian law